ك ٢٨
ر ٣
ك ٨٥٨
جامعة ميدان
المكتبة
كلية القانون

محتويات العدد

الموضـــــوع | الصفحة

أبحـــاث ومقـــالات

- نظام الحكم فى تونس . . . للدكتور محمد قدرى حسن . . . ٥
- مذكرات فى العقد الادارى . . . للمستشار عبد العزيز السيد الخورى ٢٣

أحكـــــام

من أحكام المحكمة الدستورية العليا :

١ - تنازع - محكمة دستورية عليا - المحكمة الدستورية العليا وهى بصدد الفصل فى تنازع الاختصاص أو فى النزاع حول تنفيذ الأحكام المتناقضة لا تعتبر جهة طعن فى هذه الأحكام ولا تمتد ولايتها بالتالى الى بحث مطابقة تلك الأحكام للقانون أو تصحيحها - تناقض الأحكام - شروطه - اذا الغيت جهة قضائية أصدرت احد الحكمين المتناقضين وأسند اختصاصها الى الجهة الأخرى صار الحكمان بمثابة حكمين صادرين من جهة قضائية واحدة . . . ٦٦

٢ - دعوى دستورية - ميعاد - نظام عام - ميعاد الثلاثة شهور الذى فرضه المشرع على نحو آمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية أو الميعاد الذى تحدده محكمة الموضوع فى غضون هذا الحد الأقصى يعتبر ميعادا حتميا على الخصوم أن يلتزموا برفع الدعوى الدستورية قبل انقضائه والا كانت الدعوى غير مقبولة - تقديم طلب الاعفاء من الرسوم القضائية من شأنه أن يقطع ميعاد رفع الدعوى بحيث تبدأ مدة جديدة فى السريان اعتبارا من اليوم التالى لصدور القرار فى الطلب ٦٩

٣ - محكمة دستورية عليا - حكم - حجية مطلقة - دعوى - مصلحة - عدم قبول دعوى الدستورية التى تستهدف الفصل فى مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة ٦ مكررا من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام

جامعة عين شمس
المكتبة
كلية القانون

الموضـــــــوع	الصفحة

قوانين الأحوال الشخصية وذلك لأنه قد سبق لهذه المحكمة أن قضت بعدم دستورية القرار بقانون المشار اليه برمته وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن عدم دستورية جميع ما تضمنه هذا القرار بقانون من نصوص ، ومن بينها النص المطعون عليه ، حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ٧٢

٤ ـ محكمة دستورية عليا ـ حكم ـ حجية مطلقة ـ دعوى ـ مصلحة ـ عدم قبول دعوى الدستورية التى تستهدف الفصل فى مدى دستورية المادة ١٨ مكررا من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية ـ أساس ذلك ٧٤

٥ ـ محكمة دستورية عليا ـ حكم ـ حجية مطلقة ـ دعوى ـ مصلحة ـ عدم قبول دعوى الدستورية التى تستهدف الفصل فى مدى دستورية المادة ٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ بحظر شرب الخمر ـ أساس ذلك ٧٧

من أحكام محكمة النقض :ـ

١ ـ تأمينات اجتماعية ـ معاش العجز الجزئى المستديم يربط على أساس الأجر الشهرى الذى ورد فى قرار وزير التأمينات رقم ١٧٥ لسنة ١٩٨١ بالنسبة لعمال المخابز وليس على أساس الأجر الفعلى ـ أساس ذلك ٨٠

٢ ـ تأمين اجتماعى على أصحاب الأعمال ـ القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ ـ معاش العجز الكامل للمؤمن عليه أو وفاته مشروط بألا تقل مدة اشتراك المؤمن عليه فى التأمين عن ثلاثة أشهر متصلة كذلك يشترط ذات الشرط السابق لاستحقاق التأمين الاضافى فى حالة وفاة المؤمن عليه ٨١

٣ ـ نزع الملكية ـ عدم اتباع الجهة نازعة الملكية الاجراءات التى نص عليها القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ يخول لصاحب الشأن أن يرفع دعوى التعويض أمام المحكمة المختصة ابتداء ٨١

- تامينات اجتماعية - وجوب تقديم طلب الى الهيئة العامة للتامينات الاجتماعية لعرض المنازعات الناشئة عن تطبيق احكام قانون التامينات الاجتماعية على لجنة فحص المنازعات قبل رفع الدعوى الخاصة بهذه المنازعات ٢٠٦
- مقابل التهجير - شروط استحقاقه ٢٠٧
- معاشات ومكافات وادخار - المطالبة بالميزة الافضل - ميعادها ٢٠٨

من احكام المحاكم الجزئية :

- محكمة الوزراء - جريمة الامتناع عن تنفيذ الاحكام ٢١١

جامعة ميسان
المكتبة
كلية القانون

وثائق

تشريعات :

- قرار وزير العدل رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ بصرف مبلغ شهرى اضافى لاصحاب المعاشات من اعضاء الهيئات القضائية والمستحقين عنهم ٢١٨

من مذكرات اعضاء قضايا الحكومة :

- مدى خضوع المرشد السياحى لضريبة ارباح المهن غير التجارية للمستشار فتحى عبد السلام ٢٢٢
- مدى سلطة الادارة فى سحب والغاء القرارات الادارية السليمة للمستشار المساعد ايمن محمد حسن ٢٢٦

من صفحات التاريخ :

- حادثة دنشواى ٢٣٤

من المأثورات :

- من اقوال الامام على بن ابى طالب كرم الله وجهه ٢٣٦

جامعة ميسان
المكتبة
كلية القانون

[illegible] المدعى امام المحكمة الموضوعية عن الطلب المطعون بعدم دستورية يترتب عليه عدم قبول الدعوى بعدم الدستورية لانتفاء المصلحة ١٨٩

من احكام محكمة النقض :

- تجديد الدين - أوراق تجارية - تحرير شيك بالاجره لا يفيد زوال صفتى الدورية والتجدد عن هذا الدين وبالتالى يتقادم بخمس سنوات ١٩٠
- مسئولية الناقل فى حالة ارتكابه غشا تكون مسئولية تقصيرية تتقادم بثلاث سنوات ١٩٢
- ايجار الأماكن - لجنة تحديد اجرة الاماكن - تصحيح ما يقع فى قرارها من اخطاء لمفهوم التصحيح ١٩٣
- الاموال العامة - تخصيص المال الخاص للمنفعة العامة بالفعل - آثار ذلك ١٩٤
- اجراءات الطعن بالنقض - عدم ايداع المحامى التوكيل الصادر له من الطاعن - عدم قبول الطعن - اصلاح زراعى - مناط التزام المستولى لديه باداء ريع الأراضى المستولى عليها - مثال بشان سبب للطعن غير منتج ١٩٥
- المقاصة القضائية - مقابل التحسين - متى يجوز خصمه مما هو مستحق لمالك العقار المنزوع ملكيته قبل الطاعن ١٩٧
- حراسة قضائية - ضريبة التركات ورسم الايلولة - اجراءات ربطها - ليس للحارس القضائى على التركة صفة فى تمثيل الورثة فى هذه الاجراءات - اعلان مصلحة الضرائب النموذج ٨ تركات لهذا الحارس يكون عديم الأثر ١٩٨
- ايجار الأماكن - التعديلات الجوهرية التى يدخلها المؤجر على نفقته على جزء من مبنى قديم - شروط اعتبارها فى حكم المنشأ حديثا وقت ادخال التعديلات عليه وبالتالى خضوع تحديد أجرته لحكم القانون الذى تمت تحت سلطاته هذه التعديلات ٢٠٠
- ايجار الأماكن - كيفية تحديد الاجرة ٢٠١
- رسوم قضائية - أمر تقدير الرسوم - اجراءات المنازعة فيه ٢٠٢
- ايجار الأماكن - الأحكام الجائز الطعن فيها بالنقض - تحديد الأجرة - تقدير ثمن المثل تستقل به محكمة الموضوع - خبير - يسوغ أن تقوم الدعوى به دون مستندات أو أدلة اخرى ٢٠٣
- ضرائب - الطاعن هو المكلف باعلان صحيفة الطعن فى قرارات الربط الضريبى - لا عبرة بما قرره الطاعن من أن قلم الكتاب اعتاد اعلان صحف الطعن المذكورة - المقصود بوحدة المسالة فى الدعويين التى تمنع من اعادة النظر فى النزاع ٢٠٥

ك ٢٨
٣ /
ك ٨٥٠

الفهرس

جامعة ميسان
المكتبة
كلية القانون

« أبحـــاث ومقالات »

- رأى فى القانون الواجب تطبيقه فى شـــان صحة شرط التحكيم وقـرارات هيئـــات التحكيم وتنفيذها . — للدكتور حسن بغدادى — ٣
- قواعد ضم وحساب مدد الخدمة — للمستشار المساعد محمد محمود طـــه — ٤٣
- المضرور من الحبس الاحتياطى وحقه فى التعويض — للدكتور غنام محمد غنام — ٩٣

« تعليقـــات »

تعليقات على الأحكام المصرية :

- اختصاص القضاء الادارى بنظر دعـــوى التعويض عن الاضرار الناتجة عن الأعمال المادية — للدكتـــور حســـنى درويش عبد الحميد — ١٤٣

تعليقات على الكتب والمجلات : -

- ١ - الكتب الجديدة
- ٢ - جولة بين المجلات القانونية — للمستشار الدكتور : ادوار غالى الدهبى — ١٥٦

« أحـــكام »

من احكام المحكمة الدستورية العليا :

- دعوى الدستورية - المصلحة فى الدعوى - عدم قبول الدعوى بعدم دستورية المادة ٣ من القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ — ١٦٩
- دعوى الدستورية - شروط قبـــولها — ١٧٩
- حجية الأحكام الصادرة فى الدعوى الدستورية — ١٧٨
- تنازع الاختصاص - منـــاط قبول دعوى الفصل فى تنـــازع الاختصاص - رخصه تصـــدى المحكمة الدستورية العليا لعدم دستورية القوانين — ١٨١
- دستورية القوانين حجية احكام المحكمة الدســـتورية العـــليا - الفوائد التعويضية - رفض الدعوى بعدم دستورية المادة ٢٣٧ مدنى التى تنص على الفوائد الاتفاقية — ١٨٣

جامعة أسيوط
المكتب
كلية القانون

الصفحة

بالجزاءات التأديبية الصريحة التى نص عليها القانون – عدم اختصاص المحاكم التأديبية بالنقل والندب ١٧٦

٤ – اختصاص – اختصاص المحكمة الادارية العليا بنظر الطعون فى قرارات مجالس التأديب التى لا تخضع للتصديق من جهات ادارية ١٧٨

من فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع :

١ – اعانة تهجير – القانون رقم ١٩٧٦/٩٨ – استحقاق الاعانة منوط بالوجود الفعلى فى احدى محافظات القناة فى ١٩٨٥/١٢/٣١ ١٨٠

٢ – ضريبة الاطيان – اعفاء املاك الحكومة منها – شركات القطاع العام لا تتمتع بهذا الاعفاء ١٨١

وثائق :

١ – القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٦ بتعديل قانون ضريبة الدمغة ١٨٢

٢ – القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٦ بالتجاوز عن استرداد ما صرف بغير وجه حق من مرتبات أو اجور او بدلات او رواتب اضافية ١٨٣

٣ – القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٨٦ بتعديل قانون تنظيم الجامعات ١٨٤

٤ – القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ بتعديل قانون توجيه وتنظيم أعمال البناء ١٨٥

– تقرير عن اعمال هيئة قضايا الدولة فى سنة ١٩٨٥ ١٨٧

– مأثورات : من اقوال الامام على بن ابى طالب ١٤٧

جامعة دمشق
المكتبة
كلية القانون

٧٥٤٣
ك ١/ك ٧٥١

الصفحة

١ - ... الخلاف في حدود تقدير المصلحة وطلبات المول المقصود بتقدير المصلحة هو تقدير المأمورية به لصافي ربح النشاط محل الخلاف ١٦٥

٥ - موطن - الموطن الاصلي للشخص في الخارج - اذا كان الشخص يباشر نشاطا تجاريا او حرفه في مصر اعتبر هذا المكان الذي يزاول فيه هذا النشاط موطنا له في مصر كل ما يتعلق بهذا النشاط ١٦٦

٦ - وقف تعلق النزاع بأصل الوقف - وجوب ادخال النيابة العامة والا كان الحكم باطلا ١٦٦

٧ - حكم - الحكم لا يحوز حجية الا فيما فيه بصفة صريحة او ضمنية سواء في المنطوق أو الاسباب المتصلة به اتصالا وثيقا ١٦٧

٨ - تأمينات - الاجر المعول عليه» والذي تتفتح به المواعيد الواردة في المادة (١٣) من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ هو الاخطار بخطاب موصى عليه بعلم الوصول ١٦٨

٩ - حكم جنائي - لا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه امام المحكم المدنية الا اذا كان باتا - الاحكام العسكرية لا تصبح نهائية الا بعد التصديق عليها - ولا يصبح الحكم النهائي باتا الا بعد استنفاد طريق الطعن فيه بالتماس اعادة النظر أو فوات ميعاده ١٦٩

١٠- طلبات جديدة - عدم قبول الطلبات الجديدة في الاستئناف يجوز أن يضاف الى الطلب الأصلي الملحقات التي تستحق بعد تقديم الطلبات الختامية امام محكمة الدرجة الاولى ١٧١

من احكام المحكمة الادارية العليا :

١ - مدة خدمة عسكرية - قانون الخدمة العسكرية والوطنية - محلول الزميل ينصرف الى زميل المجند ممن يحمل ذات المؤهل في ذات التاريخ والذي يكون قد عين مع المجند في ذات التاريخ او في تاريخ سابق

٢ - عقد اداري : الالتزام بالعمل لمدة محددة لدى الجهة الموقدة الالتزام البديل - عدم تجزئته ١٧٢

٣ - اختصاص - المحاكم التاديبية - قرارات النقل والندب - وجوب الالتزام في تحديد اختصاص المحاكم التاديبية

ك ٢٨
/ ٣
ك ٨٥١
جامعة ميسان
المكتبة
كلية القانون

الفهرس

الصفحة

مقدمـــــة ٢
شكر وتقدير ٣

أبحـــاث ومقالات

١ ـ أثر صدور تشريع جديد على صحة القرارات وحجية الاحكام الادارية للمستشار / حسن بهجت البلقيني نائب رئيس هيئة قضايا الدولة ٧
٢ ـ دراسات فى بعض موضوعات المرافعات للمستشار / محمود فكرى السيد وكيل هيئة قضايا الدولة ١٨
٣ ـ اختصاصات بعض الاشخاص المعنوية بالنسبة لميناء بورسعيد ـ الجزء الأول ـ الهيئة العامة لميناء بورسعيد للمستشار / مدحت حافظ ابراهيم المستشار بهيئة قضايا الدولة ٦٤

أحكام وفتـــاوى

من احكام المحكمة الدستورية العليـــا

١ ـ تنازع الاختصاص ـ مناط قبول دعوى الفصـــل فى تنـــازع الاختصاص الايجابى ـ المصلحة ١٦١
٢ ـ دعوى الدستورية ـ فوائد قانونية ـ حجية الاحكام الدستورية ـ لها حجية مطلقة ١٦٢

من احكام محكمة النقض

١ ـ كفالة قضائية او قانونية ـ تضامن الكفيل القانونى مع المدين ١٦٤
٢ ـ ادارة قضايا الحكومة لا تنوب عن مجلس الشورى لأن قانون تنظيمها حدد الجهات التى تنوب عنهـــا وليس من بينها المجلس ١٦٤
٣ ـ ضرائب الشركة القائمة بين الاصل وفروعه او بين الزوجين اقـــام المشرع قرينة قانونيـــة على صورتيها وجعلها قابلة قابلة الاثبات العكس ١٦٥

جامعة سيوان
المكتبة
كلية الآداب

صفحة

الحكومة والنص كما عدلته لجنة الشئون الدستورية والتشريعية ١٢٥
- المناقشة الأولى لمشروع القانون فى مجلس الشعب (جلسة ١٠ مارس ١٩٨٦) ١٣٧
- التقرير الثانى للجنة الشئون الدستورية والتشريعية ١٦٧
- جدول مقارن بين النص فى القانون القائم والنص كما ورد من الحكومة والنص كما عدلته لجنة الشئون الدستورية والتشريعية ١٧٤
- المناقشة الثانية لمشروع القانون فى مجلس الشعب (جلسة ١٧ مايو ١٩٨٦) ١٨٨

الفصل الثالث :

- نبذة عن قضايا الحكومة والحكم ملامح مشروع قانون هيئة قضايا الدولة ٢٤٢
- معنى الدولة والحكومة من مفهوم الدستور المصرى وأثر ذلك فى تمثيل الدولة أمام القضاء ٢٤٥
- الشخصية الاعتبارية للدولة وليست للحكومة ٢٥٣
- السلطة القضائية والهيئات القضائية فى ضوء أحكام الدستور ونصوص القوانين ٢٥٥
- إدارة قضايا الحكومة هيئة قضائية سواء فى الفترة السابقة على انشاء المجلس الأعلى للهيئات القضائية بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ أو فى الفترة التالية له ٢٦٣

ل ٢٨
٣ /
ل ٨٥٢ صفحة

فهرس العـدد

- تقديم للمستشار سكرتير التحرير ٧
- تقديم للمستشار محمد عبد العزيز ملوخية ٩
- كلمة الدكتـور على لطفى فى الحفـل الذى اقـامته الهيئة بمناسبة صدور القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٦ ١٥
- كلمة المستشار محمد عبد العزيز ملوخية فى ذات الحفل ٢١
- كلمة حق من اعضاء هيئة قضايا الدولة ٢٦

جامعة ميسان
المكتبة
كلية القانون

الفصـل الأول :

- القرار بقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم هيئة قضـ[illegible] وفقا لآخر تعديلاته بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٦ ٢٧
- القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٧٣ ببعض الأحكام الخاصة بأعضـاء هيئة قضـايا الدولة ٤٤
- القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل جداول مرتبات الكادرات الخاصة ٤٨

الفصـل الثانى :

- القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٦ فى شأن تعديل قانون ادارة قضـايا الحكومة الصادر بالقرار بقانون رقم ١٩٦٣/٧٥ ٥٣
- مشروع القانون كما اقترحته الحكومة ٥٨
- المذكرة الايضـاحية للقـانون ٦٢
- مشروع القـانون فى مجلس الشـورى تقرير لجنة الشـئون الدسـتورية والتشريعية) . ٦٦
- جدول مقارن بين مشروع القانون كما ورد من الحكومة وحسب الرأى الذى انتهت اليه لجنة الشئون الدستورية والتشريعية ٧٠
- مناقشة تقرير لجنة الشـئون الدستورية والتشريعية فى مجلس الشورى (جلسة ٥ يناير ١٩٨٦) . ٧٩
- استمرار مناقشة تقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية فى مجلس الشورى (جلسة ٦ يناير ١٩٨٦) . ٩٥
- مشروع القـانون فى مجلس الشـعب ١١٨
- التقرير الأول للجنة الشئون الدستورية والتشريعية ١١٩
- جدول مقارن بين النص فى القانون القائم والنص كما ورد من

جامعة ميسان
المكتبة
كلية القانون

الموضـــــــوع

الصفحة

من أحكام المحكمة الادارية العليا :

١ - العاملون المدنيون بالدولة - نقل العامل الذى يحصل على مؤهل عال أثناء الخدمة بدرجته من مجموعة الوظائف الفنية الى مجموعة الوظائف التخصصية لا يستمد حقه فيه بقوة القانون مباشرة ١٦٨

٢ - أعضاء الادارات القانونية - ندب ونقل أعضاء الادارات القانونية بصفة عامة يستلزم عرض الأمر على اللجنتين المنصوص عليهما بالمادة ١٧ والمادة ٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية ١٦٩

٣ - أعضاء الادارات القانونية - تحمل رسم القيد بجدول نقابة المحامين والدمغة والاشتراكات الخاصة بالمحامين العاملين بالجهة الادارية ليس من السلطة التقديرية لها بل امر ملزم لهـــا ١٧١

٤ - القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يختلف مناط اعمال أحكام المادة ١٧ عن مناط أعمال الفقرة (ز) من المادة (٢٠) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ . . . . . ١٧٣

من افتاء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع :

١ - عاملون مدنيون بالدولة - التصريح برخصة قيادة مهنية ١٧٦

٢ - استثمار مال عربى وأجنبى - مناطق حرة - المشروعات الصناعية بالمناطق الحرة - التصنيع المرخص به - آثار مخالفة شروط الترخيص ١٧٦

٣ - عاملون مدنيون بالدولة - انهاء الخدمة - المادة ٦٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - مناط اعمال حكم المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ يرتبط بالتسوية الخاطئة ١٧٧

٤ - عاملون مدنيون بالدولة - العامل يستمد حقه فى التسوية من القانون مباشرة ١٧٨

٥ - جمارك - اجراءات جمركية - لا يجوز أن يكون خطأ المدين سندا لسقوط التزامه ١٧٩

٦ - بنك الاسكان والتعمير - مقابل التمثيل - شركات - مجالس ادارتها - مناط تطبيق أحكام القانون رقم ٨٥ لسنة

جامعة عين شمس
المكتبة
كلية الحقوق

الصفحة

١٩٨٢ . . . . . ١٨٠

٧ ـ استثمار مال عربى وأجنبى ـ ضرائب والاعفاء منها ـ مصلحة الضرائب هى الجهة المختصة بتحديد تاريخ بدء الاعفاء ١٨١

٨ ـ اموال الدولة العامة ـ تخصيص ـ المادة ٨٧ مدنى ـ نقل الانتفاع بالمال العام بين أشخاص القانون العام يكون بتعديل التخصيص ١٨١

٩ ـ عاملون مدنيون بالدولة ـ العامل الموقوف عن العمل لا يستحق خلال مدة الوقف مقابل الجهود غير العادية او الاعمال الاضافية او حوافز الانتاج ١٨٢

١٠ ـ عاملون بالقطاع العام ـ المادة ٢٢ ، ٢٣ من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٨ ـ سلطة جهة الادارة فى تحديد مرتب العامل الذى توافرت له مدة خبرة ١٨٢

وثائـــــــــق

ـ قانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٩ بتعديل بعض احكام قانون نظام الادارة المحلية الصادر بالقرار بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ . . . . . ١٨٤

ـ قانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٩ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ فى شأن مجلس الشورى ١٨٤

قرارات السيد المستشار رئيس هيئة قضايا الدولة الصادرة اعتبارا من اول يناير ١٩٨٩ . . . . . ١٩٠

تقرير عن نشاط هيئة قضايا الدولة فى عام ١٩٨٨ . . ١٩٥

من مذكرات أعضاء هيئة قضايا الدولة :

سلطة منع المطبوعات الصادرة من الخارج من الدخول او التداول فى مصر للمستشار / صدقى عبد الرحمن خلوصى ٢٥٣

من أخبار هيئة قضايا الدولة :

كلمة السيد المستشار رئيس هيئة قضايا الدولة للترحيب باعضاء الهيئة من المندوبين المساعدين ٢٦١

من المأثـــــورات :

من أحكام القضاء ٢٦٥

جامعة ميسان
المكتبة
كلية القانون

الموضـــــــوع | الصفحة

٧ ـ حكم البراءة مشروط بان يشتمل على ما يفيد ان المحكمة محصت الدعوى عن بصر وبصيرة ١٥٦
٨ ـ تهريب جمركى ـ قصور ـ جريمة الشروع فى التهريب الجمركى ـ المادة ٣٤ ، ٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية ـ خطاب الشارع فى المادة ١٢٤ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ موجه الى النيابة العامة ١٥٦
٩ ـ دعوى ـ الوزير يمثل الدولة فى الشئون المتعلقة بوزارته وقانون الحكم المحلى لم يسلبه هذه الصفة ـ تعويض عن الضرر الادبى ١٥٩
١٠ ـ كفالة ـ الضمان الذى يقدمه نادى السيارات المستورد يعتبر كفالة قانونية مصدرها نصوص الاتفاقية الخاصة بالاستيراد المؤقت للسيارات المادة ١٠١ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ والمادة ٢ من قرار وزير الخزانة رقم ٦ لسنة ١٩٦٨ بشأن الافراج المؤقت ١٦٠
١١ ـ نقض ـ متى يقبل الطعن بالنقض على حكم صادر من محكمة ابتدائية ١٦١
١٢ ـ تقادم ـ المطالبة القضائية والتنبيه لا يعد أيهما قاطعا للتقادم الا فى خصوص الحق موضوعه وما التحق به من توابعه ١٦٢
١٣ ـ اثبات ـ تقدير الدليل وعمل الخبير تستقل به محكمة الموضوع ١٦٣
١٤ ـ تعويض ـ المنازعات المتعلقة بالاعمال المادية والافعال الضارة لا تعد من المنازعات الادارية ويختص القضاء العادى بالفصل فيها ـ تقدير قيمة الضرر بقيمته وقت الحكم بالتعويض وليست بقيمة الضرر وقت وقوعه ١٦٣
١٥ ـ دعوى ـ تكييفها ـ محكمة الموضوع ملزمة باعطاء الدعوى وصفها الحق دون ان تتقيد فى ذلك بتكييف الخصوم لها ـ تقادم دعوى الفسخ بمضى خمسة عشر عاما . . . ١٦٥
١٦ ـ محكمة الموضوع ـ سلطتها فى فهم الواقع وتقدير الادلة ـ عقد ـ شرط جزائى ١٦٧

جامعة ميسان
المكتبة
كلية القانون

الموضـــــــوع — الصفحة

الدستورى « تقرير الحريات والحقوق العامة » بان قيد حرية وردت فى الدستور مطلقة أو اهدر أو انتقص من حرية تحت ستار التنظيم الجائز دستوريا وقع عمله التشريعى مشوبا بعيب مخالفة الدستور - حرية الراى من الحريات الاساسية التى تحتمها طبيعة النظام الديمقراطى - حرية الراى ضرورة لازمة لمباشرة الحقوق السياسية وامكان المساهمة بهذه الحقوق فى الحياة السياسية مساهمة فعالة كحق تكوين الاحزاب السياسية وحق الانضمام اليها وحق الانتخاب والترشيح وابداء الراى فى الاستفتاء - الدستور اباح للمشرع تنظيم حرية الراى - قواعد القانون الدولى لا تضفى على المعاهدة الدولية حصانة تمنع المواطنين من مناقشتها ونقدها وابداء رايهم فيها - عدم دستورية البند (سابعا) من المادة الرابعة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الاحزاب السياسية ١٣٩

من أحكام محكمة النقض :

١ - حكم - قصور الحكم فى حالة التفاته عن مستند هام له دلالة على صحة دفاع المتهم ١٥١

٢ - نقض - ما يطرح على محكمة النقض قاصر على المواضع التى ينعى بها الطاعن على الحكم وفى حدود أسباب الطعن ١٥١

٣ - حجية الورقة العرفية ١٥٢

٤ - تقادم - القاعدة فى الاجراء القاطع للتقادم أن الاثر المترتب على رفع الدعوى والحكم فيها من قطع التقادم أو استبدال مدته لا يتعدى من رفعها ومن رفعت عليه . . ١٥٣

٥ - دعوى - الدعوى الفرعية بالضمان هى دعوى مستقلة بكيانها - استئناف ١٥٤

٦ - النص العام المطلق لا محل لتخصيصه أو تقييده . ١٥٥

جامعة ميشان
المكتبة
كلية القانون

الموضـــــوع	الصفحة
٤ - دعـــوى دســـتورية - صحيفـــة الدعـــوى - حجية مطلقة - عـدم قبـول دعـوى الدسـتورية التي تستهدف الفصل فى مدى دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة وفى مدى دستورية المادتين الثانية والسادسة منه - أساس ذلك	١٢٩
٥ - دعـوى دستورية - تدخل انضمامى - شروطه - محكمة دستورية عليا - دستور - المحكمـة الدستورية العليـا تستمد ولايتها فى الرقابة القضائية على دسـتورية القوانين واللوائح من المادة ١٧٥ من الدستور - مؤدى نص المادة (٣٠) من قانون المحكمة الدستورية العليا أن المشرع أوجب لقبول الدعاوى الدستورية أن يتضمن قرار الاحالة أو صحيفة الدعوى ما نصت عليه المادة ٣٠ من بيانات جوهرية تنبىء عن جدية هذه الدعاوى ويتحدد به موضوعها وذلك مراعاة لقرينة الدستورية لمصلحة القوانين - عدم قبول دعوى الدستورية التى تستهدف الطعن بعدم دسـتورية القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ - أساس ذلك	١٣٣
٦ - دسـتور - احزاب سياسية - الحرية الحزبية - المادة ٥ من الدستور - تعدد الأحـزاب - التعدد الحـزبى يكون دائـرا فى اطار المقومات والمبادىء الأساسية للمجتمع المصرى المنصوص عليها فى الدسـتور - القانون عند تنظيمه للأحـزاب السياسية ينبغى الا يتضمن نقضا للحرية الحزبية أو انتقاصا منها - اشتراط تميز برنامج الحـزب وسياساته أو اساليبه فى تحقيق مبادئه وأهدافه تميـزا ظاهـرا عن الأحـزاب الأخرى مما يدخل فى نطـاق التنظيم التشريعى الذى عهـد به الدسـتور الى القانون - النعى على نص المادة الرابعة من قانون الأحزاب لمخالفته مبدأ تكافؤ الفرص ومبدأ المساواة اللذان قررهما الدستور فى المادة ٨ ، ٤٠ يكون على غير اساس سليم متعينا رفضه - اذا خرج المشرع فيما تضمنه من تشريعات على الضمان	

جامعة ميسان
المكتبة
كلية القانون

محتويات العدد

الموضـــــوع	الصفحة
أبحـــاث ومقـــالات	
– الغرامـة التهـديدية فى القانـون المدنـى المصـرى للدكتـور / محمـد شـتا أبو سـعد	٥
– مشاكل الجنسـية والتجنـس فى التشريـع المصـرى للعميـد / حسـن أميـن العـرضى	٥٨
أحكـــام	
من أحكام المحكمـة الدستورية العليـا :	
١ – دعـوى دسـتورية – دسـتور – تشريع – مبـادىء الشريعـة الاسـلامية – سرقة – مـادة ٣١٧ أولا من قانـون العقـوبات – لما كانت المـادة ٣١٧ أولا من قانـون العقـوبات الصـادر فى ٢١ من يوليـه سـنة ١٩٣٧ المعمـول بـه اعتبـارا من ١٥ من أكتوبـر سنة ١٩٣٧ لـم يلحقها أى تعديـل بعـد تاريخ التعديـل الدسـتورى فى ٢٢ من مايـو سنة ١٩٨٠ فان النعـى عليهـا والحالـة هـذه ، بمخالفتـه حكم المـادة الثانيـة من الدسـتور وأيـا كان وجـه الرأى فى تعارضهـا مع مبـادىء الشريعـة الاسـلامية يكون فى غيـر محلـــه	١١٧
٢ – دعـوى دسـتورية – قبـول الدعـوى – المـادة ٧ من القانون رقـم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ بحظر شرب الخمـر – عدم قبـول الدعـوى الدسـتورية الخاصـة بالطعـن على دسـتورية المـادة ٧ من القانون رقـم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ – أسـاس ذلـك	١٢٠
٣ – تفسير تشريعى – خدمـة عسـكرية – حكم المـادة ٤٤ من قانـون الخدمـة العسـكرية والوطنيـة رقـم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ يتعلـق بالمجنـدين المؤهليـن ولا ينصرف الى غيرهم ولا يخرج فى جوهـره عن حكم المـادة ٦٣ من القانـون رقـم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥	١٢٣

٣٤٧
٢٦٤
ك

الموضـــــــــــوع — الصفحة

للجدول الثانى طبقا للفقرة (ز) من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وتخفض بالنسبة لها المدد الكلية المنصوص عليها فى ذلك الجدول ست سنوات بديلا عن الأقدمية الافتراضية المضافة طبقا للمادة الخامسة المشار اليها من غير الصورة التنفيذية للحكم لا يجوز لأى شخص أن يطلب تنفيذه مهما كانت مصلحته فى هذا التنفيذ - لا اختصاص لقاضى التنفيذ بالمحاكم العادية بنظر منازعات التنفيذ المتعلقة بأحكام القانون الادارى - لقبول الأشكال فى التنفيذ يقتضى أن يكون سببه قد نشأ بعد صدور الحكم مهما أصبح الامتناع عن التنفيذ ظاهرا جليا وحتى لو كان عمديا . . ١٠٦

● من أحكام محكمة القضاء الادارى :

- أعمال السيادة - قرار رئيس الجمهورية بتشكيل الوزارة يعتبر من أعمال السيادة ١٠٩

● من افتاء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع :

- عاملون مدنيون - استحالة القيام بانذار العامل المنقطع عن العمل يؤدى الى سقوط الالتزام باجرائه لاستحالة تنفيذه . ١١١
- ترخيص - المصريون العاملون بالأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية ملتزمون بالحصول على تصريح للعمل فى هذه المنظمات وأداء الرسم المقرر على هذه التصاريح . . . ١١١
- عاملون مدنيون بالدولة - تاديب موظفى الهيئة القومية لسكك حديد مصر - يجوز أن تعهد لائحة العاملين بالهيئة القومية لسكك حديد مصر بتاديب العاملين الى مجالس تاديب خاصة تنشأ لهذا الغرض ١١٢
- الضريبة على المرتبات - عدم خضوع ما يتقاضاه العاملون بوزارة الأوقاف والمساجد والأضرحة من أموال النذور للضريبة على المرتبات ١١٣

جامعة ميسان
المكتبة
١٠٧
كلية القانون

جامعة حلوان
المكتبة
كلية القانون

الموضـــــــــــوع

- عاملون مدنيـون بالدولـة ـ عدم جواز زيادة المـدة التى يصرف عنهـا بدل السـفر على سـتة شـهور ١٤١

وثائـــــــــق

- قانـون رقم ٢٢٨ لسـنة ١٩٨٩ باصدار قانـون ضريبـة الأبنية ١١٨
- قانـون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٨٩ بفرض ضريبـة على مرتبـات العاملين المصريين فى الخارج ١٢٦
- قانـون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ باصدار قانون الاسـتثمار . . ١٢٢
- قرارات السيد المستشار رئيس هيئة قضايا الدولـة الصـادرة اعتبارا من ١٩٨٩/١٢/٢٣ . . . . . ١٩١
- الملحق الرابع للدليـل التشريعى للقوانين والقرارات المنشـئة والمنظمـة للجهـاز الادارى للدولـة والهيئات العـامة وهيئات القطاع العـام . . للمستشار / عزيز أنيس ميخائيل . . ١٩٥
- توصيات مؤتمر تطوير الدراسـة القانونيـة لطلاب مرحـلة الليسانس بكليات الحقوق بالجامعات المصرية ١٨٧

● من مذكرات اعضـاء هيئـة قضـايا الدولـة :

- عدم اختصاص المحاكم المدنيـة بنظر المنازعات المتعلقة بعقود ومقاولات الأشـغال العـامة ١٩٣
للمستشار / بينومى المصرى
- مدى التزام مصلحة الجمارك بقبـول قيمة البضـائع الواردة المحددة بالفواتير المعتمدة من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة عند تقديـر الرسـوم الجمركية ٢١٣
للمستشار المساعد / محمد عبد اللطيف شحاته

● من المأثورات ٢٣١

ك ٣٨ / ٣ / ٨٦٤ ك

جامعة عين شمس - المكتبة - كلية الحقوق

الموضـــــــــــوع	الصفحة
- بيـع الأملاك الخاصة للدولـة ـ كيفيـة تمامـه . . .	٩٧
- تقديـر كفاية أسباب فسخ العقد أو عدم كفايتها هو من سلطة محكمـة الموضـوع	٩٨
- تأميتات ـ ميعاد اعتراض صاحب العمل على المطالبة بمقدار الاشتراكات والمبالغ الأخرى المستحقة عليه	٩٨
- حجية ـ الالتزام بحجية الأحكام أمر متعلق بالنظام العام ـ آثار ذلك	٩٩
- اعفاء الهيئـة العـامة للتأمينات الاجتماعية من الرسوم يمتد الى وقت الحكم فى الدعـــوى	٩٩
- لمحكمـة الموضوع السلطة التـامة فى الأخذ بتقرير الخبيـر	١٠٠
- تقديـر تحقق الشروط اللازم توافرها فى الحـق الذى يمكن اقتضاؤه جبرا هو من سلطة محكمـة الموضـــوع متى أقامت قضاءها على أسباب سـائغة	١٠٠
- مسئولية الطبيب ـ استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية من المسائل الموضوعية التى تقـدرها محكمة الموضوع . .	١٠١
● من أحكام المحكمـــة الاداريـــة العليـا :	
- مؤهلات دراسـية ـ شهادة المعلمات الأولية العراقيـة ـ المؤهلات المقرر لهـا الدرجة السادسة المخفضة براتب قدره ١٠ر٥٠٠ جنيه والتى تمنح بعد دراسة تقل مدتهـا عن أربع سـنوات بعد الحصول على الثانويـة العـامة « قسـم خاص » أو ما يعادلها لا تتوافر فى شـأنها عناصر ومقومات اعتبارها من المؤهلات العاليـة أو الجامعية ـ مؤهلات توقف منحها ـ حملة المؤهلات المشار اليها في المـادة ١٢ من القانـون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لا يخضون للحكم الوارد فى المـادة السابعة من نفس القانـون ـ شهادة المعلمات الأولية العراقية تعتبـر بقـوة القانـون من الشهادات فوق المتوسطة التى تخضع	

ل ٢٨
٣ /
ك ٨٦٢

الموضـــــــــــــوع الصفحة

حق الترشيح ـ حرمان طائفة معينة من حق الترشيح ينطوى على اهدار لاصله واخلال بمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون ويشكل بالتالى مخالفة للمواد ٨ و ٤٠ و ٦٢ من الدستور ـ عدم دستورية الفقرة الأولى من المادة ٧٦ والفقرة الثالثة من المادة ٨٦ من قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ . . . . . ٨١

● من احكام محكمة النقض : ـ

لمحكمة الموضوع أن تقضي بالبراءة متى تشككت فى ثبوت التهمة ٩١

- جواز الطعن فى الحكم ممن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم اذا طعن فيه محكوم عليه آخر اذا كان الموضوع غير غير قابل للتجزئة ٩١

- المنازعة فى تقدير القيمة الايجارية المرفوعة فى ظل القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قبولها للطعن من عدمه ينطبق عليه ذات القانون ٩٢

- محكمة الموضوع ملزمة فى كل حال باعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانونى الصحيح ـ مسئولية امناء المخازن عن العجز ـ مناط حجية الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية أمام المحاكم المدنية ٩٣

- دفع غير المستحق ـ الوفاء بدين غير مستحق أصلا أو بدين انقضى قبل الوفاء به هو وفاء غير صحيح ٩٤

- الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية تفرض على ناتج العملية أو العمليات على اختلاف أنواعها التى باشرتها الشركة او المنشأة الفردية فى السنة الضريبية ـ ربط حكمى . . ٩٥

- دعوى ـ التعرض الذى يستند الى تنفيذ حكم قضائى واجب النفاذ لا يعدو أن يكون منازعة فى التنفيذ ٩٦

ك ٢٨
٣
ك ٨٦٢
جامعة ميدان
المكتبة
كلية القانون

الفهرس

الموضـــــــــوع | الصفحة

ابحـــاث ومقـــالات

- الاصلاح الثانى للقضاء الادارى فى فرنســا ٥
للدكتور / محمد عبد اللطيف
- هيئـــة قضايا الدولـة واختصاصها والتنسيق بينهـا وبين الادارات القانونيـة ورفـع الدعـاوى وتتـابع ســيرها . ٤٥
للمستشار / عبد الجليـل بـدوى
- احكام القانـون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشـان نزع ملـكية العقـارات للمنفعـة العـامة أو التحسين ٥٧
للمستشار / محمـد أحمـد ربيـع

احكـــام وفتـــاوى

● من أحكـام المحكمـة الدسـتورية العليـا :
- محكمة دستورية ـ اختصاص ـ اعمال سياسية ـ القانـون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ وقد صدر فى أمر يتعلق بحق الترشيح لعضوية مجلس الشعب فانه لا يكون قد تناول مسائل سياسية تنأى عن الرقابة الدستورية ـ تعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ المطعون عليه بمقتضى القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ وما تلاه من صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٧ بحل مجلس الشعب لا يحول دون النظـر والفصل فى الطعن بعدم الدسـتورية من قبل من طبق عليهم هذا القانون خلال فترة نفاذه ـ أساس ذلك ـ مناط المصلحة فى دعوى الدستورية ـ عدم قبول الدعوى بعدم دستورية نص المادتين الخامسة مكرر والسادسة (١) من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ لسبق الحكم بعدم دستورية هذين النصين ـ مصروفات الدعوى ٦٧

ك ٤٨ / ٣ / ٦٤

جامعة سيدي
المكتبة
كلية القانون

الموضـــــــــــوع الصفحة

- محكمة دستورية - اختصاص - أعمال سياسية - حق الترشيح - القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ - ان ما تناوله القانون سالف الذكر فى شأن الترشيح لعضوية مجلس الشورى لا يعتبر من المسائل السياسية التى تنأى عن الرقابة الدستورية - تعديل بعض احكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٩ لا يحول دون النظر والفصل فى الطعن بعدم الدستورية فى شأن من طبق عليهم القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ خلال فترة نفاذه قبل تعديله - سريان القاعدة القانونية - المراكز القانونية التى نشأت وترتبت آثارها فى ظل القانون القديم تخضع لحكمه وحده - حق الترشيح - تكافؤ الفرص - مساواة - حق الترشيح من الحقوق العامة التى كفلها الدستور للمواطنين فى المادة ٦٢ منه فان حرمان طائفة معينة من هذا الحق (الغير مدرجة أسماؤهم فى القوائم الحزبية) ينطوى على اهدار لأصله واخلال بمبدأى تكافؤ الفرص المساواة لدى القانون ويشكل مخالفة للمواد ٨ و ٤٠ و ٦٢ من الدستور - سلطة التشريع - رقابة دستورية - الرقابة على دستورية القوانين لا تمتد الى ملاءمة اصدارها - تنظيم المشرع لحق المواطنين فى الترشيح لا ينبغى أن يعصف بهذا الحق أو ينال منه - الدستور يستهدف من النص على تعدد الأحزاب العدول عن صيغة التنظيم السياسى الوحيد (الاتحاد الاشتراكى) - نصوص الدستور - لا تنفصل عن أهدافها ويتعين تطبيقها مترابطة متكاملة . . . ٧٢

- تشريع - تعديل الفقرة الأولى من المادة الثالثة من قانون نظام الحكم المحلى بمقتضى القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ لا يحول دون الفصل فى الطعن بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ خلال فترة نفاذها - مناط المصلحة فى دعوى الدستورية - . .

جامعة ميسان
المكتبة
كلية القانون

(القضية رقم ١٥١ لسنة ٢٠ ق.د - جلسة ٢٠٠٠/٦/٣ - الجريدة الرسمية العدد ٢٤ فى ٢٠٠٠/٦/١٧) ١٠٣

* دعوى الدستورية - حكمت المحكمة برفض الطعن بعدم دستورية المادة ١١ مكرراً والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٢٣ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية (القضية رقم ١٤٥ لسنة ١٨ ق.د - جلسة ٢٠٠٠/٦/٣ - الجريدة الرسمية العدد ٢٤ فى ٢٠٠٠/٦/١٧) ١١٢

* دعوى الدستورية - حكمت المحكمة أولاً:بعدم دستورية نص البند (ب) من المادة ٢١ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم الدمغة والشهر قبل تعديلها بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٩١ ، ثانياً:بعدم دستورية نظام التحرى عن القيمة الحقيقية للعقارات المبنية وتحصيل رسم تكميلى - بعد إتخاذ إجراءات الشهر - عن الزيادة التى تظهر فى هذه القيمة (القضية رقم ١١٦ لسنة ٢١ ق.د - جلسة ٢٠٠٠/٦/٣ - الجريدة الرسمية العدد ٢٤ فى ٢٠٠٠/٦/١٧) ١١٥

* دعوى الدستورية - حكمت المحكمة بعدم دستورية القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ بإصدار قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية (القضية رقم ١٥٣ لسنة ٢١ ق.د - جلسة ٢٠٠٠/٦/٣ - الجريدة الرسمية العدد ٢٤ فى ٢٠٠٠/٦/١٧) ١٢٢

من أحكام محكمة النقض :

* نقض مدنى - حجز إدارى - إحاطته بعدد من الضمانات أوجب المشرع على الدائن الحاجز إتباعها عند توقيع الحجز ١٣٢

* نقض جنائى - الحكم بعدم دستورية المادة ٢/١٥٦ من قانون الزراعة فيما نصت عليه من عدم جواز وقف تنفيذ عقوبة الغرامة - إنشاء مركز قانونى للطاعن أصلح بإجازته وقف تنفيذ عقوبة الغرامة المقررة للجريمة ١٣٤

* تنفيذ - السند التنفيذى - لا يجوز الإعتماد على دليل خارجي لتكملة السند التنفيذى إلا إذا كان هو الآخر سنداً تنفيذياً ١٣٥

ك ٣٤٧ ل ١ ك ٩٠٥
جامعة عين شمس المكتبة كلية القانون

محتـويات العـــدد

الصفحة

لمحة وفاء : عبد الحليم الجندى رجل له تاريخ (ابريل ١٩٠٨ – يوليو ٢٠٠٠) ... أ

وداعاً شيخ المحامين والفقيه الموسوعى المستشار عبد الحليم الجندى

للمستشار الدكتور/ محمد شوقى الفنجرى ..... و

أبحـاث ومقـالات

النظام القانوني للمنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة

للمستشار / مدحت حافظ ابراهيم ٣

أحكام وفتـاوي

من أحكام المحكمة الدستورية العليا :

• دعوى الدستورية – حكمت المحكمة بعـــدم دستورية نص الفقرة الأولى من المادة (١٣٠) من قـانون التـأمين الإجتـمـاعى الصادر بالقـانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وبسقوط فقرتها الثانية (القضيـة رقم ٢١ لسنة ٢٠ ق د – جلسة ٢٠٠٠/٦/٣ – الجريدة الرسمية العدد ٢٤ فى ٢٠٠٠/٦/١٧) ٩٧

• دعوى الدستورية – حكمت المحكمة بعدم دستورية نص الفقرة الأولى من المادة ٧٢ من لائحة الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس فيما تضمنه من نقل حضانة الصغير من أمه إلى أبيه إذا كان حكم الطلاق صادراً لمصلحته وبسقوط عجز هذه الفـقرة (القـضية رقم ١٥١ لسنة ٢٠ ق . د – جلـسـة ٢٠٠٠/٦/٣ – الجـريدة الرسمية – العدد ٢٤ فى ٢٠٠٠/٦/١٧) ١٠٣

• دعوى الدستورية – حكمت المحكمة برفض الطعن بعدم دستورية المادة (١) مكرراً من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ – المضافة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٥ – بفرض رسم خاص لصندوق الخدمات الصحية والإجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية فيما نصت عليه من أن يكون لهذا الرســـم حكم الرسوم القضائية الأصلية المقـــررة

جامعة ميسان
المكتبة
كلية القانون

-١٠-

خطاب الضمان – علاقة البنك بالمستفيد عند إصداره خطاب الضمان لكفالة عميله إنما يحكمها هذا الخطاب وحده بعباراته الواردة به ١٣٦

قانون إيجار الأماكن – بيع الجدك – وقوع البيع صحيحاً لا يبطله مجرد عدم إعلان المالك بالثمن المعروض طالما توافرت للعقد أركانه المقررة – إقامة المؤجرة الدعوى للمطالبة بنسبة الـ ٥٠ ٪ مقابل بيوع الجدك يسقط حقها فى طلب الإخلاء – القضاء على خلاف ذلك ينطوى على مخالفة للقانون وخطأ فى تطبيقه ١٣٨

قانون مدنى – وكالة – إثبات نوع الوكالة – الإحالة للتحقيق وإن كانت من إطلاقات محكمة الموضوع إلا أنه يتعين أن يكون رفض الإستجابة لهذا الطلب قائماً على أسباب مبررة تكفى لحمله والرد على القرائن التى تذرع بها الخصم ١٤٠

قانون الضريبة العامة على المبيعات – ليس هناك ما يحول دون المسجل والإلتجاء إلي قاضيه الطبيعى بصدد خلافه مع المصلحة بالرغم من عدم سبق تظلمه وكذلك عدم طلبه إحالة نزاعه مع المصلحة للتحكيم ١٤٢

ضرائب – تطبيق القانون – النص الواضح الجلى المعنى – تطبيقه لا يحتاج إلى البحث عن حكمة تشريعه ودواعى ذلك – لا يجوز مد حكم المادة ٥٧ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ إلي محررات أخرى لتماثلها مع بعض المحررات المذكور بها خطابات الضمان لا تخضع لضريبة الدمغة النسبية وإنما أخضعها المشرع لضريبة الدمغة النوعية ١٤٤

صدور حكم مجلس الصلاحية بنقل الطالب إلى وظيفة غير قضائية يمنع الطالب من مباشرة وظيفته – إبلاغ الطالب بهذا الحكم قاصر على تنفيذ العقوبة وتأخير الإبلاغ أو عدم الإبلاغ لا يخول الطالب حق البقاء فى الوظيفة ١٤٥

قانون الضرائب على الدخل – مناط توقيع الجزاء المالى الذى تضمنته المادة ٤٠ – مناطه توافر أدلة وبراهين تقطع بسوء نية الممول فى إثبات بيانات بإقراره تخالف الحقيقة – ويخضع تقدير المصلحة فى هذا الشأن لرقابة القضاء – المادة ٣٤ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ – توقيع الجزاء المالى الذى تتضمنه مرتبط بعدم تقديم الإقرار الضريبى خلال الميعاد القانونى ١٤٧

ك ٢٨
١ / ٣
ك ٩٠٥
جامعة ميسان
المكتبة
كلية القانون

عاملين المدنيين بالدولة ويطبق عليهم أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨-أثر ذلك ١٦٤

مدرسة خاصة – أحكام القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٠ – خضوعها للإشراف المباشر لوزارة التربية والتعليم – إستلزم المشرع إجراءً جوهرياً لوضع المدرسة تحت الإشراف المالي والإداري وهو توجيه إنذار لصاحب المدرسة ومنحه مهلة لإزالة المخالفة فإذا تخلف الإنذار بطل قرار وضع المدرسة تحت الإشراف المالي والإداري ١٦٦

مقابل التحسين – القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ – تشكيل لجنة الطعون على نحو ما ذهبت إليه الدائرة المنصوص عليها فى المادة ٥٤ مكرر من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ يغلب عليها الطابع الإداري وما تصدره لا يعدو أن يكون قراراً إدارياً صادراً من لجنة لها إختصاص قضائى ١٧١

عاملون مدنيون بالدولة – تسوية خاطئة – حق جهة الإدارة فى إجراء التسوية الصحيحة للعامل الذى سويت حالته تسوية خاطئة لا يتقيد بالميعاد المنصوص عليه فى المادة ١١ مكرراً من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ (حظر تعديل المركز القانوني للعامل بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ – ليس محتماً التريث فى إجراء هذه التسوية القانونية لحين إجراء الترقية للدرجة التالية ١٧٢

إزالة – القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ – قرار الإزالة الصادر من رئيس الحى بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١٦ يكون صادراً من السلطة المختصة – القرارات التى تصدر طبقاً لأحكامه هي قرارات عينية تستهدف إزالة المخالفة ذاتها بصرف النظر عن شخص مرتكبها ١٧٥

من إفتاء الجمعية العمومية لقسمي الفتوي والتشريع :

عاملون مدنيون بالدولة – فصل بحكم تأديبى – تعيين – تحصن القرار الصادر بالتعيين رغم عدم مرور أربع سنوات على الحكم الصادر بفصل العامل من الخدمة ١٧٨

إسكان – ترخيص – وثيقة التأمين – إلتزام الجهة الإدارية والمقاول والمهندس بتحمل عبء أداء قيمة وثيقة التأمين ما لم يتفق على غير ذلك ١٧٩

جامعة بيروت
المكتبة
كلية القانون

من أحكام المحكمة الإدارية العليا :

* إستيلاء – حظر تملك الأجانب للأراضى الزراعية وما فى حكمها – رفض الدفع بعدم الدستورية – أحكام القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٥ لا تتعارض مع ما قررة الدستور من أن الملكية الخاصة مصونة وواجبة الإحترام ولا مع قوانين الإستثمار عدم جواز ضم مدة حيازة السلف (إذا كان أجنبياً) إلى مدة حيازة الطاعنة عملا بأحكام القانون ١٥١

* إدارات قانونية – ترقية – أسبقية الإشتغال بالعمل القانونى للمطعون على قرارها مؤداها أن يكون هو الأجدر بالترقية دون المطعون ضده – لا وجه لما ساقه المطعون ضده من أن أقدميته بالخدمة إعتباراً من تاريخ تعيينه بالمؤهل المتوسط إذ أن مقتضى إحتساب ذلك إعتباره شاغلاً لوظيفة تخصصية قانونية قبل الحصول على المؤهل العالى اللازم لشغلها وهو ما يتنافى مع القانون والمنطق ١٥١

* إستيراد وتصدير – الموافقة الإستيرادية لا ترتب لصاحبها مركزاً قانونياً نهائياً ونافذاً فى إستيراد السلع الصادرة عنها – يجوز لوزير الإقتصاد أن يتخذ ما يراه من قرارات فى شأن الموافقات الإستيرادية السابقة فى ضوء المتغيرات الجديدة ١٥٧

* جمارك – القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ – قرينة التهريب – القضاء بعدم الدستورية – إنتفاء مسئولية ربابنة السفن ويكون القرار الصادر بفرض غرامة على الشركة الطاعنة مشوباً بعيب المخالفة الجسيمة للقانون بما من شأنه أن يعدمه ١٦٠

* دعوى البطلان – أن الأصل فيما تستظهره المحكمة الإدارية العليا من حكم القانون أن يكون هو صحيح الرأى بما لا معقب عليها فيه ، والخطأ إذا لم يكن بيناً لا يستوى ذريعة لإستنهاض دعوي البطلان الأصلية – عدول الحكم عن المبادئ المستقرة للمحكمة الإدارية العليا لا يرتب البطلان ١٦١

* إختصاص ولائى – نظام قضائى – قواعد الإختصاص المحددة لولاية جهاى القضاء العادى والإداري من النظام العام – العاملون الذين تم تعيينهم بمقتضى تعاقد مؤقت مع جهة إدارية يخضع العاملون بها لأحكام قانون نظام

ك ٢٨
٣/
ك ٩١٥

* جامعات – أعضاء هيئة التدريس – إجازة لمرافقة الزوج – أحقية عضو هيئة التدريس الذى إنتهت مدة إعارته للعمل بالخارج فى الحصول على إجازة خاصة بدون مرتب لمرافقة الزوج أو الزوجة دون إشتراط قضاء مدة مماثلة لمدة إعارته السابقة ١٨٠

* الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع – نزاع – مسئولية تقصيرية – حجر إدارى ١٨٣

* أعضاء السلك الدبلوماسى – الزواج بأجنبية – إعتبار عضو السلك الدبلوماسى والقنصلى مستقيلاً من وظيفته وإنفصام عرى علاقته الوظيفية مناطه وسببه فى هذه الحالة الزواج من غير مصرى الجنسية – لزوم إعمال هذا الحكم أن تكون بصدد علاقة زوجية من غير مصرى الجنسية وقت إعمال هذا الحكم ١٨٤

* عاملون بشركات قطاع الأعمال العام – حبس العامل لدين نفقة – أثر إنقطاع العامل عن العمل فى حساب مدة الإنقطاع ضمن مدة خدمته وإستحقاق العلاوات الدورية ١٨٦

* جامعات – جامعة الأزهر – أعضاء هيئة التدريس – مدى جواز حساب مدة خبرة ضمن مدة الخدمة والإعتداد بها ضمن المدة اللازمة للتعيين فى وظائف أعضاء هيئة التدريس – الإعتداد بالمدة التى قضاها عضو التدريس فى وظيفته السابقة بإحدى الهيئات العامة التى تمارس نشاطاً علمياً ضمن المدة اللازمة للتعيين فى وظيفة أستاذ مساعد بجامعة الأزهر ١٨٨

* هيئة الشرطة – أعضاء هيئة الشرطة – حكم بالإلغاء – سحب الصورة التنفيذية للحكم وإقرار صاحب الشأن بعدم رغبته فى تنفيذه هو بمثابة عدول عن إعلان الحكم للتنفيذ ١٩٢

* عاملون مدنيون بالدولة – تعيين – مدة خبرة سابقة – وجوب ذكر مدة الخبرة السابقة فى الإستمارة الخاصة بذلك هو من قبيل إعلام جهة الإدارة بتلك المدة فى موعد معين عند التعيين – الإستمارة نموذج مساعد –تذكر بيانات مدة الخبرة السابقة فهى وسيلة إثبات – عدم التقدم بها لا يحول دون النظر فى ضم مدة الخبرة السابقة إذا ثبت علم جهة الإدارة علماً يقينياً بتلك المدة بطريق أخر مؤكد

جامعة ميسان
المكتبة
كلية القانون

ك ٢٨
١ ٣
ك ٩٠٥
جامعة ميسان
المكتبة
كلية القانون

الدلالة ١٩٥
عاملون مدنيون بالدولة – تخطى فى الترقية فى وظيفة رئيس إدارة مركزية – حكم بالإلغاء – تنفيذ الحكم – تحديد مقدار الحوافز المستحقة للمحكوم لصالحه على أساس شغله وظيفة رئيس إدارة مركزية وإستحقاقه الفرق بين ما كان يصرف له من حوافز بإعتباره شاغلاً وظيفة مدير عام وبين ما يستحقه بإعتباره شاغلاً وظيفة رئيس إدارة مركزية ١٩٦

ـــــــــــائق :

قانون رقم ٧ لسنة ٢٠٠٠ بإنشاء لجان التوفيق فى بعض المنازعات التى تكون الوزارات والأشخاص الإعتبارية العامة طرفاً فيها ..... ملحق العدد

ك ٢٨
٣ /
ك ٩٠٥

جامعة ميسان
المكتبة
كلية القانون

كرات أعضاء هيئة قضايا الدولة :
طبيقات نظرية القرار الإدارى المنفصل عن العقد وجوب صدور القرار الإدارى المنفصل عن
د عن شخص من أشخاص القانون العام للمستشار / ميلاد سيدهم ..... ٢ – ٢٠١

وثائـــــق

سر عام لقوانين عام ١٩٩٩ ..... ١ – ٢٢٩
انون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩ بتعديل بعض أحكام قانون المرور الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة
١٩ ..... ملحق العدد الأول
انون رقم ٢ لسنة ٢٠٠٠ بشـــأن تعيين رئيس ديوان رئيس الجمهورية وإعفـــائه من منصبه
..... ٢ – ٢١٦
انون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٠ بتعديل بعض أحكام قانون نظام السلك الدبلوماسى والقنصلى
صادر بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢ ..... ٢ – ٢١٦
انون رقم ٤ لسنة ٢٠٠٠ بالتجاوز عن إسترداد ما صرف بغير وجه حق من مرتبات أو أجور أو
لات أو رواتب إضافية أو علاوات خاصة ..... ٢ – ٢١٧
انون رقم ٥ لسنة ٢٠٠٠ بتعديل بعض أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر
القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ..... ٢ – ٢١٨
كتاب دورى رقم ٤ لسنة ٢٠٠٠ الصادر من وزير الدولة للتنمية الإدارية بشأن إعادة تعيين
العاملين الذين حصلوا أو يحصلون على مؤهلات أعلى أثناء الخدمة طبقاً لحكم المادة ٢٥ مكرراً
من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ..... ٢ – ٢٢٠
القانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٠ بإستمرار العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ بتفويض رئيس
الجمهورية فى إصدار قرارات لها قوة القانون ..... ٢ – ٢٢٨
قانون رقم ٨ لسنة ٢٠٠٠ بتعديل المادة ١٩ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ بإصدار قانون فى
شأن التحكيم فى المواد المدنية والتجارية ..... ٢ – ٢٢٩
قانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٠ بتعديل بعض أحكام قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١
لسنة ١٩٨٠ ..... ٢ – ٢٣٠
قانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٠ بتعديل بعض أحكام قوانين شروط الخدمة والترقية لضباط القوات
المسلحة الصادر بالقانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ والتقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة
الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ والنظام الأساسى للكليات العسكرية الصادر بالقانون رقم
٩٢ لسنة ١٩٧٥ ..... ٢ – ٢٣١
قانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٠ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الإجتماعى الصادر بالقانون رقم
٧٩ لسنة ١٩٧٥ ..... ٢ – ٢٣٣
قانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة
الحقوق السياسية والقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب والقانون رقم ١٢٠ لسنة
١٩٨٠ فى شأن مجلس الشورى ..... ٢ – ٢٣٤

جامعة عين شمس
المكتبة
كلية القانون

فهرس السنة الرابعة والأربعون (*)

- لمسة وفاء : المستشار عزيز أنيس قاعدة معلومات دستورية
  للمستشار / ميلاد سيدهم ..... ١ - ٢

أبحاث ومقالات

- الجريمة التأديبية فى ضوء أحكام المحكمة الإدارية العليا
  للمستشار / محمد محمود طه ..... ١ - ٢
- الأثر الرجعى للشرط وأهم المشكلات العملية التى تفسر خطأ من خلال رجعية الشرط
  للمستشار الدكتور / محمد شتا أبو سعد ..... ١ - ٢٤
- الخصومة فى دعوى الإلغاء فى قضاء محكمة العدل العليا الأردنية
  للدكتور / على خطار شطناوى ..... ٢ - ٤
- وجوب تطوير مفهوم القرار الإدارى
  للمستشار الدكتور / محمد ماهر أبو العينين ..... ٢ - ٢٤
- الأثر الرجعى للشرط وأهم المشكلات العملية التى تفسر خطأ من خلال رجعية الشرط
  للمستشار الدكتور/ محمد شتا أبو سعد ..... ٢ - ٢٤
- النظام القانونى للمنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة
  للمستشار/ مدحت حافظ أبراهيم ..... ٣ - ٤ ، ٣ - ٤
- لمحة وفاء : عبد الحليم الجندى .. رجل له تاريخ (أبريل ١٩٠٨ - يوليو ٢٠٠٠) ..... ١ - ٤
- وداعاً شيخ المحامين والفقيه الموسوعى المستشار / عبد الحليم الجندى
  للمستشار الدكتور/ محمد شوقى الفنجرى ..... ٤ - ٤

أحكام وفتاوى

- من أحكام المحكمة الدستورية العليا ..... ١ - ١٣٥ ، ٢ = ١١١
  ..... ٣ - ٩٠ ، ٤ = ٩٧
- من أحكام محكمة النقض ..... ١ - ١٦٥ ، ٢ = ١٣٨
  ..... ٣ - ١٣٦ ، ٤ = ١٢٢
- من أحكام المحكمة الإدارية العليا ..... ١ - ١٨٤ ، ٢ = ١٥٢
  ..... ٣ - ١٥١ ، ٤ = ١٥١
- من أحكام محكمة القضاء الإدارى ..... ٢ - ١٨٢
- من إفتاء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ..... ١ - ٢٠٧ ، ٢ = ١٨١
  ..... ٣ - ١٨٣ ، ٤ = ١٧٨

(*) الرقم الأول يشير إلى العدد والرقم الثانى يشير إلى الصفحة .

جامعة ميسان
المكتبة
كلية القانون

- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٠٥ لسنة ٢٠٠٠ بمد حالة الطوارئ ..... ٢ = ٢٠٩
- قانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٠ بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ ..... ٢ = ٢١٠
- قانون رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٠ بزيادة المعاشات العسكرية وتعديل بعض أحكام قانون التقاعد والتأمين والمعاشات لقوات المسلحة ..... ٢ = ٢١٤
- قانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٠ بمنح العاملين بالدولة علاوة خاصة ..... ٢ = ٢١٩
- قانون رقم ٨٥ لسنة ٢٠٠٠ بزيادة المعاشات ..... ٢ = ٢٢٠
- قانون رقم ٨٦ لسنة ٢٠٠٠ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الإجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ..... ٢ = ٢٢١
- قانون رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٠ بتعديل بعض أحكام قانون الضمان الإجتماعي الصادر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٧ ..... ٢ = ٢٢٤
- قانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم الحراسة وتأمين سلامة الشعب ..... ٢ = ٢٢٨
- قانون رقم ٨٩ لسنة ٢٠٠٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٩ بزيادة المعاشات ..... ٢ = ٢٣٩
- قانون رقم ٩٠ لسنة ٢٠٠٠ بتعديل بعض أحكام قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ..... ٢ = ٢٤٠
- قانون رقم ٩٢ لسنة ٢٠٠٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة عامة بإسم (بنك ناصر الإجتماعي) ..... ٢ = ٢٤١
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٦ لسنة ٢٠٠٠ في شأن إطلاق صدد الإعارات والإجازات الخاصة ..... ٢ = ٢٤٢
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٧ لسنة ٢٠٠٠ في شأن المزايا المقررة للمرأة العاملة التي تعمل نصف وقت العمل الرسمي ..... ٢ = ٢٤٣
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٨ لسنة ٢٠٠٠ في شأن تيسير نقل العاملين إلى جهات قريبة من محال إقامتهم بالمحافظات المختلفة ..... ٢ = ٢٤٤
- قانون رقم ٧ لسنة ٢٠٠٠ بإنشاء لجان التوفيق في بعض المنازعات التي تكون الوزارات والأشخاص الإعتبارية العامة طرفاً فيها ..... ملحق العدد الرابع

ك ٢٨
٣
ك ٩٠٥

جامعة ميسان
المكتبة
مكتبة القانون

فهرس أبجدي موضوعي

لموجز مباديء أحكام وفتاوى السنة الرابعة والأربعون (*)

(أ)

اد الإذاعة والتليفزيون :

عاملون مدنيون بالدولة – إعلان عن شغل الوظائف – الترشيح للتعيين فى غير أدنى الوظائف – توافر شروط شغل الوظيفة بالترقية – إنتفاء موانع الترشيح إليها ضمن من يتزاحمون على التعيين فيها تعييناً مبتدأً ..... ٢ – ١٩٤

زة لمرافقة الزوج : راجع : جامعات .

الب :

إتفاقية – ترخيص عمل – مدى خضوع عمل الأجنبى لدى الجهاز الإدارى للدولة لأحكام قانون العمل التى تتعلق بحظر مزاولة الأجنبى لعمل إلا بعد الحصول على ترخيص من وزارة القوى العاملة ..... ١ – ٢١٧

ور : راجع : عاملون مدنيون بالدولة .

الة إلى التحقيق : راجع : وكالة .

تصاص : راجع أيضاً : أعمال السيادة – عقد إدارى – مخالفة تأديبية – ام عام – هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة :

تأديب – مأذونون – القرار الذى يصدره وزير العدل بالتصديق أو التعديل أو الإلغاء على القرار الصادر من دائرة الأحوال الشخصية بالمحكمة الإبتدائية بتأديب المأذونين هو قرار إدارى نهائى لسلطة تأديبية فينعقد الإختصاص بنظر الطعن فيه للمحاكم التأديبية دون غيرها ..... ٢ – ١٧٦

تصاص قضائى : راجع : مقابل التحسين .

تصاص ولائى :

المادة ١٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ – عقود – شروط إعتبار العقد إدارياً ..... ٢ – ١٨٢

نظام قضائى – قواعد الإختصاص المحددة لولاية جهتى القضاء العادى والإدارى من النظام العام – العاملون الذين تم تعيينهم بمقتضى تعاقد مؤقت مع جهة إدارية يخضع العاملون بها لأحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ويطبق عليهم أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ – أثر ذلك ..... ٤ – ١٦٤

(*) الرقم الأول يشير إلى العدد والرقم الثانى يشير إلى الصفحة .

جامعة ميسان
المكتبة
كلية القانون

إخلاء : راجع : إزالة .

إدارات قانونية :

* ترقية – أسبقية الإشتغال بالعمل القانوني للمطعون على ترقيته مؤداها أن يكون هو الأولى بالترقية دون المطعون ضده – لا وجه لما ساقه المطعون ضده من أن أقدميته بالخدمة إعتباراً من تاريخ تعيينه بالمؤهل المتوسط إذ أن مقتضى إحتساب ذلك إعتباره شاغلاً لوظيفة تخصصية قانونية قبل الحصول على المؤهل العالي اللازم لشغلها وهو ما يتنافى مع القانون والمنطق ..... ٤ – ١٥١

إزالة : راجع أيضاً : توجيه وتنظيم أعمال البناء :

* مساكن – قرار هدم – الإخلاء المستند إلى الحكم الصادر بإزالة العقار معيب بالخطأ في تطبيق القانون لثبوت أن الطاعن الذي حكم بإخلائه من العين لم يكن خصماً في الدعوى التي قضى فيها بإزالة العقار ..... ١ – ١٧٦
* القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ – قرار الإزالة الصادر من رئيس الحي بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٦ يكون صادراً من السلطة المختصة – القرارات التي تصدر تنفيذاً لأحكامه هي قرارات عينية تستهدف إزالة المخالفة ذاتها بصرف النظر عن شخص مرتكبها ..... ٤ – ١٧٥

إســـــتئناف :

* الأثر الناقل للإستئناف – مخالفة تلك القاعدة – أثره ..... ٢ – ١٤١

إستيراد وتصدير :

* الموافقة الإستيرادية لا ترتب لصاحبها مركزاً قانونياً نهائياً ونافذاً في إستيراد السلع المقدر عنها – يجوز لوزير الإقتصاد أن يتخذ ما يراه من قرارات في شأن الموافقات الإستيرادية السابقة في ضوء المتغيرات الجديدة ..... ٤ – ١٧٠

إســـــتيلاء :

* حظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها – رفض الدفع بعدم الدستورية – أحكام القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٥ لا تتعارض مع ما قرره الدستور من أن الملكية الخاصة مصونة وواجبة الإحترام ولا مع قوانين الإستثمار – عدم جواز ضم مدة حيازة السلف (إذا كان أجنبياً) إلى مدة حيازة الطاعنة عملاً بأحكام القانون ..... ٤ – ١٥١

إسكان : راجع : ترخيص – وثيقة تأمين .

إسكان العاملين بشركات قطاع الأعمال : راجع : شركات قطاع الأعمال العام

إشراف مالي وإداري : راجع : مدرسة خاصة .

إصلاح زراعي :

* الهيئة العامة للإصلاح الزراعي
العاملين بها على قطعة أرض
وإصدار قسائم من الجهة
القصب بجعله عملاً
قرار مجازاته ونقله
إعادة تعيين : راجع :
إعارة : راجع : عاملون
إعانة الصمود : راجع :
أعضاء السلك الدبلوماسي
* حكم قضائي – إلغاء
أقدميته في وظيفة
المجال أمام المحكوم
الطعـــن – الغ
.....
* الزواج بأجنبية –
علاقته الوظيفية
الحكم أن تكون
.....
أعمال السيادة :
* الدفع بعدم
إثارته أمام
أسباب الطعن
إنتهاء الخصومة
أوراق مالية
إيجار الأماكن
* خصوم
وبقاء
الباب

جامعة ميسان
المكتبة
كلية القانون

ح زراعي :
الهيئة العامة للإصلاح الزراعي – المادة ٧٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ – وضع يد أحد العاملين بها على قطعة أرض دون موافقة منها يعد إعتداء غير مشروع – دفع مقابل الإشغال وإصدار قسائم من الجهة الإدارية بتقاضي هذا المقابل لا ينطوي على الإقرار بالتعدي أو تصحيح الغصب بجعله عملاً مشروعاً – ما وقع من العامل يعد خروجاً على مقتضى الواجب الوظيفي قرار مجازاته ونقله يعد قراراً مشروعاً ومطابقاً للقانون ..... ١ – ١٨٥
ادة تعيين : راجع : عاملون مدنيون بالدولة .
ارة : راجع : عاملون مدنيون بالدولة .
انة الصمود : راجع : عاملون مدنيون بالدولة .
ضاء السلك الدبلوماسي :
حكم قضائي – إلغاء قرار تخطي في الترقية إلى درجة سكرتير أول – تنفيذ الحكم – تعديل أقدميته في وظيفة مستشار لا يعتبر أثراً من آثار الحكم – الحكم الصادر من شأنه أن يفسح المجال أمام المحكوم له بالطعن على القرارات الإدارية التالية وإفتتاح ميعاد جديد لهذا الطعن – التظلم يسمح لجهة الإدارة إعادة النظر في قرارها المتظلم فيه ..... ٣ – ١٩٩
الزواج بأجنبية – إعتبار عضو السلك الدبلوماسي والقنصلي مستقيلاً من وظيفته وإنفصام عرى علاقته الوظيفية مناطه وسببه في هذه الحالة الزواج من غير مصري الجنسية – لزوم إعمال هذا الحكم أن تكون بصدد علاقة زوجية من غير مصري الجنسية وقت إعمال هذا الحكم ..... ٤ – ١٨٤
عمال السيادة :
الدفع بعدم الإختصاص لتعلق العمل المطروح على المحكمة بأعمال السيادة لا ينال منه مجرد عدم إثارته أمام محكمة أول درجة – إنتهاء الخصومة أمام محكمة النقض من بين أسبابها ورود أسباب الطعن على غير محل ..... ١ – ١٦٧
إنتهاء الخصومة : راجع : حكم .
أوراق مالية : راجع : بنك ناصر الإجتماعي .
إيجار الأماكن : راجع أيضاً : بيع الجدك :
خضوع إيجار الأماكن لأحكام القانون المدني – العودة إلى مبدأ حرية التعاقد وسلطان الإرادة وفقاً لأحكام القانون المدني – لا يجوز لوزير الإسكان إستحداث قرارات بمد نطاق سريان أحكام الباب الأول من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على القرى ..... ٢ – ١٩٩

جامعة ميسان
المكتبة
كلية القانون

تقدير الأجرة :

- القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ – إستثناء المحلات التجارية من نطاق تقدير الأجرة – إثارة هذا الدفاع يتعلق بقاعدة آمرة يلزم بشأنها بحث تاريخ إنشاء المبنى للوقوف على تحديد القانون الواجب التطبيق ..... ٣ – ١١

تقرير الطعن بالنقض : راجع : نقض .

تقرير كفاية : راجع : عاملون مدنيون بالدولة .

تعويض : راجع : تأميم .

تعيين : راجع أيضاً : الصفة في الدعوي – عاملون مدنيون بالدولة – عاملون بالقطاع العام – وظيفة قضائية :

- القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٣ – التعيين أمر جوازى ولا إلزام على جهة الإدارة بإجرائه ، والقرار فيه بسلطة تقديرية في ضوء الإعتبارات التى تتكفل بوزنها وتقدير مناسباتها بحسب ما تراه أدنى إلى تحقيق الصالح العام – ماهية القرار الإدارى السلبى ..... ١ – ٢٠٢

تملك الأراضي الزراعية : راجع : إستيلاء .

تنظيم المباني : راجع أيضاً : إزالة :

- الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع – نزاع – بناء – إخطار الجهات الحكومية الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم قبل الشروع فى إقامة مبانيها – ترخيص ..... ١ – ٢٠٩

تنبيـــــه :

- توقيع التنبيه لابد أن يصدر من المختص بإصداره – إلغاء التنبيه الصادر من غير مختص يترتب عليه أن يعود للمختص الحق فى التصرف فى الأوراق والوقائع التى نسبت للطالب ..... ٣ – ١٣٦

توجيه وتنظيم أعمال البناء :

- القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن توجيه وتنظيم أعمال البناء وتعديله بموجب القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٦ – قيد الإرتفاع الكلي للبناء – النص اللاحق يلغى النص السابق إذا تعارض معه قرار إزالة – دفع الضرر مقدم على جلب المنفعة ..... ١ – ١١٤

(ج)

جامعات : راجع أيضاً : المركز القومي لبحوث المياه – الهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية :

- أعضاء هيئة التدريس – إجازة لمرافقة الزوج – أحقية عضو هيئة التدريس الذى إنتهت مدة إعارته للعمل بالخارج فى الحصول على إجازة خاصة بدون مرتب لمرافقة الزوج أو الزوجة دون إشتراط قضاء مدة مماثلة لمدة إعارته السابقة ..... ٤ – ١٨٠

جامعة الأزهر :

جامعة بيسان
المكتبة
كلية القانون

(ب)

بطلان الحكم : راجع : مرافعات .

بعثات : راجع : مرافعات .

بنك ناصر الإجتماعي :

- شركات – قيدها فى البورصة – أوراق مالية – عدم جواز تصرف هيئة بنك ناصر الإجتماعى فى أسهمها فى شركة أبو قير للأسمدة والصناعات الكيماوية إلا عن طريق البورصة وفقاً للقواعد والإجراءات المقررة بقانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية – وصف العامل لا يحول دون شراء هذه الأسهم عن طريق البورصة وبالإجراءات المرسومة لذلك ..... ٢ – ١٩٠

بيع الجدك :

- قانون إيجار الأماكن – وقوع البيع صحيحاً لا يبطله مجرد عدم إعلان المالك بالثمن المعروض طالما توافرت للعقد أركانه المقررة – إقامة المؤجر الدعوى للمطالبة بنسبة الـ ٥٠ ٪ مقابل بيع الجدك يسقط حقها فى طلب الإخلاء – القضاء على خلاف ذلك ينطوى على مخالفة للقانون وخطأ فى تطبيقه ..... ٤ – ١٢٨

(ت)

تأديب : راجع : إختصاص .

تأميم :

- تعويض – تقادم – حجية مطلقة – أثر رجعى – إستثناء – عدم إمتداد أثر الحكم بعدم دستورية نص ما إلى من سقط حقه بالتقادم ..... ٣ – ١٦٠

تأمين إجتماعي :

- نطاق التأمين من المسئولية قاصر على حالات وفاة وإصابة الأشخاص ولا يمتد إلى تغطية المسئولية المدنية الناشئة عن الأضرار التى تحدثها السيارة بالأموال والممتلكات – الدفاع الذى يثار بشأن ما تقدم هو دفاع جوهرى ..... ١ – ١٦٩
- شروط إقتضاء مصاريف الإنتقال من محل إقامة المؤمن عليه إلى مكان العلاج وبالعكس وفقاً للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ..... ١ – ٢٠٥
- معاش – زيادته – حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية المادة الأولى من القانون رقم ١ لسنة ١٩٩١ – أحقية أصحاب المعاشات فى الفترة من ١٩٨٤/٤/١ حتى ١٩٨٧/٦/٣٠ فى الجمع بين الزيادة المقررة بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ والميزة المقررة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ تنفيذاً لحكم المحكمة الدستورية العليا وعدم أحقية من أحيل إلى المعاش بعد ١٩٨٧/٦/٣٠ فى المطالبة بالزيادة المقررة بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ وأن ذلك ليس من شأنه الإخلال بمبدأ المساواة ..... ٢ – ١٨٥

جامعة ميسان
المكتبة
كلية القانون

هيئة الشرطة – إنتهاء الخدمة بهيئة الشرطة لعدم الإختيار للترقية إلى رتبة اللواء – ربط المعاش – تعيين اللواء في إحدى الوزارات – بلوغه السن القانونية للإحالة إلى المعاش – تسوية حقوقه التأمينية عن مدة عمله الأخير ..... ٣ – ١٨٥

ه السير في الدعوي : راجع : نقض .

م : راجع : قانون الضريبة العامة على المبيعات – عقد إداري .

ي في الترقية : راجع : أعضاء السلك الدبلوماسي .

ص : راجع أيضاً : تنظيم – وثيقة تأمين :

سكان – تعديل الترخيص – مدى سريان القرارات الوزارية بالإستثناء من قيود الإرتفاع والتعديلات على تعديل الترخيص – إستمرار خضوع الترخيص للإستثناء إبان صدوره عند طلب تعديله شريطة أن يكون الترخيص لم يستنفد ولم يسقط ..... ١ – ٢١٥

ترخيص – ركنى الإستعجال والجدية – المادة ٩٩ من قانون المرافعات معدلة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ – الوقف الجزائى – مراحل إجراءات الترخيص للمحال الصناعية والتجارية – شروط قيام الموافقة الحكمية ..... ٢ – ١٥٥

إشغال – إذا كانت نصوص العقد قد جاءت من الوضوح والصراحة فى ضرورة إشتراط الحصول على موافقة الحى الكتابية فلا يسوغ القول بأن سكوت الحى على المخالفة بمثابة موافقة ضمنية ..... ٣ – ١٥١

ص بالعمل : راجع : أجانب .

ة : راجع أيضاً : إدارات قانونية – عاملون مدنيون بالدولة – هيئة الشرطة .

عاملون بالهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية – اجازة خاصة – جواز الترقية فى وظائف الهيئة بتوافر شروطها اللائحية – الاجازة الخاصة ليست مانعاً من موانع الترقية ..... ١ – ٢٢٢

ى الدعوي :

قانون الإجراءات الجنائية – نص المادة ٢٦٠ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ – إستحدث النص الحكم بترك الدعوى الجنائية تبعاً للحكم بترك الدعوى المدنية وذلك في حالة ما إذا كانت الدعوى مرفوعة بطريق الإدعاء المباشر ولم تطلب النيابة العامة الفصل فى الدعوى الجنائية ..... ٣ – ١٤١

ين : راجع : عاملون مدنيون بالدولة .

ية خاطئة : راجع : عاملون مدنيون بالدولة .

صرح بالهدم : راجع : مباني .

م : راجع : تأميم .

جامعة ميسان
المكتبة
كلية القانون

● دستور - قاعدة قانونية - إلغاء - دعوى - مصلحة - المحاكمة المنصفة - ضمانات افتراض البراءة - اتهام جنائى - قرائن قانونية- غش الاغذية - عرض أغذية مغشوشة أو فاسدة للبيع - علم - قرينة قانونية - عدم دستورية نص الفقرة الثانية من البند (١) من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش قبل تعديلها بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ - أساس ذلك ١٢٧

● دعوى الدستورية - سلطة تشريعية - سن القوانين - محكمة دستورية - رقابة - نصوص قانونية - أوضاع شكلية - قضاء ضمنى - نصوص جنائية - حريات - مبدأ الفصل بين السلطات - نصوص عقابية - صياغة - حرية - إرادة - تناسب العقوبة - شخصية العقوبة - عقيدة إسلامية - صحافة - حرية التعبير - المحاكمة المنصفة - الاعلان العالمى لحقوق الانسان - الاتفاقية الاوروبية لحماية حقوق الانسان - افتراض البراءة - جرائم النشر - رئيس الحزب - مسئولية - رئيس التحرير - تمييز - أثر الحكم بعدم الدستورية - عدم دستورية نص الفقرة الثانية من المادة (١٥) من قانون الأحزاب السياسية الصادر بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقرار بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ - أساس ذلك..... ١٣٤

● دعوى الدستورية - مصلحة - حق الملكية - حقوق مالية - وظيفة اجتماعية - تشريع - بدائل - موازنة بين المصالح - شريعة اسلامية - ملكية - ايجار - تنازل - روابط ايجارية - مستأجر - منشآت طبية - علاقة ايجارية - تضامن اجتماعى - توازن - تشريع استثنائى - رقابة دستورية - مبدأ المساواة - عدم دستورية المادة (٥) من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨١ بتنظيم المنشآت الطبية فيما انطوت عليه من استثناء تنازل الطبيب أو ورثته من بعده عن حق إجارة العين المتخذة مقراً لعيادته الخاصة كطبيب مرخص له بمزاولة المهنة من الخضوع لحكم المادة (٢٠) من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر - أساس ذلك ١٥٠

● دعوى الدستورية - مصلحة - ترضية قضائية - محكمة دستورية

ك ٢٨
٣ /
ك ٨٨٦

محتويات العدد

أبحاث ومقالات

صفحة

● الحقوق العينية التبعية والحجز على السفن طبقاً لقانون التجارة البحرية والمعاهدات البحرية النافذة فى مصر للمستشار مدحت حافظ إبراهيم ٣

أحكام وفتاوى

من أحكام المحكمة الدستورية العليا :

● حقوق وحريات عامة – العمل العام – صحافة – حرية التعبير – الحوار المفتوح – تبادل الآراء – النقد الذاتى والنقد البناء – محاماه – عدالة جنائية – ضمانة الدفاع – عدم دستورية ماتضمنته الفقرة الثانية من المادة ١٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية ، من الزام المتهم بارتكاب جريمة القذف بطريق النشر فى إحدى الصحف أو غيرها من المطبوعات ، أن يقدم للمحقق عند أول استجواب له وعلى الأكثر فى الخمسة الأيام التالية ، بيان الأدلة على كل فعل أسند إلى موظف عام أو شخص ذى صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة ، وإلا سقط حقه فى إقامة الدليل المشار إليه فى الفقرة الثانية من المادة (٣٠٢) من قانون العقوبات – أساس ذلك ١١٤

● اغذية – صلاحية – قانون الزراعة – ثروة حيوانية – دستور – سلطة تشريعية وسلطة قضائية – مبدأ الفصل بين السلطات – إتهام جنائى– حرية شخصية – المحاكمة المنصفة – الاعلان العالمى لحقوق الانسان – الاتفاقية الاوروبية لحماية حقوق الانسان – جرائم عمدية – دليل – قرائن قانونية – عدم دستورية نص الفقرة الثانية من المادة ٢٥ من قرار نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة والامن الغذائى رقم ٥١٧ لسنة ١٩٨٦ بشأن ذبح الحيوانات وتجارة اللحوم – أساس ذلك ١٢١

جامعة ميسان
المكتبة
كلية القانون

(ض)

ضـــرائب :

- تســليم المراسـلات المسجلة الواردة من مصلحـة الضرائب بالمخالفـة لأحكام البنـد ٢٥٨ من التعليمـات العموميـة عن الأشـغال البريديـة يترتب عليه عدم الاعتداد بالاعـلان . ١ - ١٥٨
- سريان المـادة ٥ من القانـــون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ على الضرائب النوعية المحددة بها خاص بالأحكام الموضوعية دون المتعلقة بإجراءات التقاضى . . . . . ٢ - ٢٠٦
- تقديـر قيمـة الأطيـان الزراعية التى يتركها المورث طبقـا لأحكام قانون الاصلاح الزراعى خطأ يستوجب نقض الحكم ٣ - ١٦٢
- قرينـة قانونيـة - المادة ٤١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ اقامت قرينـة قانونيـــة قابلة لاثبات العكس على صوريـة الشركة القائمـة بين الأصل وفرعـه أو بين الزوج وزوجته - مثـــال . . . . . ٣ - ١٧٤
- الضريبة على الاستهلاك - الرســـوم الجمركية ومغايرة كل منهما للآخر - الاعفاء من الرسـم الجمركى لا يمتد الى رسـم الاســـتهلاك . . . . . ٣ - ١٧٩
- اعفاء - عدم اعفـاء البيوت الاستشـارية المصرية العاملة فى مجال التعمير من أداء ضريبـة الأرباح عن المهن غير التجارية ٣ - ١٩٠
- تحصيل الضريبـة رد المبـالغ المـوردة بالزيادة - المادتين ٤٣ و ٥٣ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانـون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ - عدم جواز الخلط بين نص المادتين . . ٣ - ١٩٢
- ضريبة والاعفاء منهـــا - اســـتثمار مال عربى وأجنبى - مجتمعات عمرانيـة جديدة . . . . . ٤ - ١٨٤
- ضريبـة التصرفات العقارية - تكرار التصرفات - معنى التكرار المؤدى للخضوع لضريبة الأرباح التجارية والصناعيـة . . ٤ - ١٨٥
- ضريبـة التصرف فى العقارات وشرط الاعفـــاء منهـا . . ٤ - ١٨٨

ضرائب جمركيـــة :

- ضرائب جمركيـة - بقـاء الاعفـاء المقرر بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٦ - هيئات قضائية . . . . . ١ - ١٩٤
- مناط اعفـاء جميع الأدوات والمهمات والآلات ووسـائل النقل الضرورية اللازمـة للمنشـآت المرخص لهـا بنظام المنطقـة الحرة من الضرائب الجمركية . . . . . ٢ - ٢٢٨

ك ٢٨
/ ٣
ك ٨٦٤

فهرس

الموضـــــوع	الصفحة
■ قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٠٤ لســـنة ١٩٩٠	٩
■ افتتاحية العدد ... للمستشـــار الدكتور ادوار غالى الدهبى	١١
ابحـــاث ومقـــالات	
■ محاولة لصياغة نظرية عامة حـول الاجـــراءات التحفظيـة فى القانون الدولى ... للدكتور عبد العزيز مخيمر عبد الهـادى	١٣
احـــكام وفتـــاوى	
من احكام المحكمة الدستورية العليـا :	
ـ محكمة دستورية عليا ـ تفسير تشريعى ـ وضـــوح النص ـ المادة ٣ من القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بشركات مقاولات القطاع العام ـ عدم قبول طلب تفسير المادة المشار اليها وذلك لان الخلاف لم ينشأ عن النص ذاتـــه ولا يتصل الأمر بتفسيره وانما بتطبيقه فى ظل نصوص اخـــرى صدرت بعده وبالتالى يخرج عن نطاق التفسير التشريعى المنوط بالمحكمة الدستورية العليـــا	١١٧
ـ محكمة دستورية عليا ـ حجية الأحكام ـ دعوى دستورية ـ عدم قبول دعوى الدستورية بالطعن على المادة السادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ ـ أساس ذلك ـ المادة ٥٠ من قانون حمـاية القيم من العيب ـ يشترط لقبول دعوى الدستورية توافـر المصلحة فيها ومناط ذلك أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة فى الدعوى الموضـــوعية وأن يكون من شـــأن الحكم فى المسألة الدستورية أن يؤثر فيما ابدى عن طلبات فى دعـوى الموضـــوع ـ مثـــال	١٢٠
ـ حق التقاضى ـ تنظيم تشريعى ـ ليس ثمة تناقض بين حـق التقاضى كحق دستورى أصيل وبين تنظيمـه تشريعيـــا بشرط الا يتخذ المشرع هذا التنظيم وسيلة الى حظر هذا الحق أو اهداره ـ	

جامعة ميدان
المكتبة
حسن الشرف

جامعة ميدان
المكتبة
حسن الشرف

جامعة ميسان
المكتبة
كلية القانون

الموضـــوع	الصفحة
تحديد ميعاد لرفع الدعوى تطبيقا لنص المـــادة ١١ مكررا من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المضافة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ والقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٢ والقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٣ لا يعنى مصادرة الحق فى الدعـوى بل يظـل قائما ما بقى ميعاد رفعها مفتوحا وليس ذلك الا تنظيما تشريعيا للحق فى التقاضى لا مخالفة فيه لنص المادة ٦٨ من الدستور - المسـاواة المنصوص عليها فى المادة ٤٠ من الدستور ليست مساواة حسابية - سلطـة المشرع فى وضع شروط موضوعية تتحدد بها المراكز القانونية التى يتساوى بها الافراد امام القانون - مبدأ الشرعية وسيادة القانون - المادة ٦٤ من الدستور - رفض الطعن بمخالفة نص المـــادة ١١ مكررا من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ للمادة ٦٤ من الدســتور	١٢٤
- تعديل دستورى - مبادىء الشريعة الاسلامية - تشريعـــات سابقة على التعديل الدستورى - المادة الثانية من الدستور - النعى على المادتين ٢٣٨ ، ٢٤٤ من قانون العقوبات والمادة ٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية بمخالفتها للمادة الثانية من الدستور وأيا كان وجه الرأى فى تعارضها على مبادىء الشريعة الاسلاميـــة يكون فى غير محـــله - اســاس ذلك	١٢٩
- دفع بعـدم القبول - حجية الأحكـام - اذا كـان محـل الطعن فى الدعوى الحالية مختلفا عن محل الطعن فى الدعـــوى التى سبق الحكم فيها فان الدفع بعدم قبول الدعـــوى يكون فى غير محله - النعى على المادة ٣١٧ البندين ثانيا ورابعـــا من قانون العقوبات بمخالفة حكم المادة الثانية من الدستور . وأيا كان وجـه الراى فى تعارضها مع الشريعة الاسلامية يكـون فى غير محله - أســاس ذلـك	١٣٥
- دفـع بعدم القبول - حجية الأحكام - النعى على المادة ٣١٧ البند خامسا من قانون العقوبات بمخالفتها لحكم المـــادة الثانية من الدستور وأيا كان وجه الراى فى تعارضها مع الشريعـــة الاسلامية يكون فى غير محله - اساس ذلك	١٣٨

ل ٢٨
٣
ل ٨٦٤
جامعة ميسان
المكتبة
كلية القانون

الموضـــــوع	الصفحة
ـ محكمة دستورية عليا ـ حكم ـ حجية مطلقة ـ سبق الحكم برفض الطعن بعدم دستورية الفقرة الأولى من المـــادة ٣١٧ من قانون العقوبات مانع من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ـ النعى على المادة ٣١٧ رابعا من قانون العقوبات بمخالفتها للمادة الثانية من الدستور وأيا كان وجه الرأى فى تعارضها مع الشريعة الاسلامية فى غير محله ـ اساس ذلك	١٤١
من احكام محكمة النقض :	
ـ استئناف ـ ميعاد استئناف الاحكام الصادرة فى ظل القـانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون الضرائب على الدخـــل ـ الرجوع الى الاحكام الواردة فى قانون المرافعات المدنية والتجارية	١٤٦
ـ حكم ـ تسبيبه ـ ما يجب أن يشتمل عليه حكم الادانة كمـــا كمـا اوجبته المـادة رقم ٣١٠ من قانون الاجـراءات الجنائيـــة	١٤٧
ـ تقادم ـ اذا كان العمل غير المشروع يستتبع قيام دعـــوى جنائية الى جانب دعوى التعويض المدنية فان الدعوى المدنيـــة لا تسقط الا بسقوط الدعوى الجنائية ـ فهم الواقع فى أن الدعوى واستخلاص مضمون المستندات فيها هـــو مما تستقل بـه محكمة الموضـــوع	١٤٨
ـ لمحكمة الموضوع سلطة تحصيل فهم الواقع فى الدعـــوى وشرط ذلك الا يكون الاستخلاص مبنيا على ما يخالف الثـــابت باوراق الدعـــوى	١٤٩
ـ مسئولية ـ شرط مساءلة الخصم مدنيا عما يوجهه لخصـــمه من عبارات القذف والسب فى الدفاع الشفوى والكتابى امام المحاكم هو أن تكون هذه العبارات مما لا يستلزمه حق الدفاع ولا يقتضـــيه المقـــــام	١٥٠
ـ حكم ـ التناقض الذى يعيب الحكم ـ ماهيته	١٥١
ـ حكم ـ تسبيبه ـ تهريب جمركى ـ شروط اعمال حكم المـادة ١٢١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ ـ على محكمة الموضـــوع أن تمحص الواقعـــة	

جامعة ميسان
المكتبة
كلية القانون

ك ٣٤٦ / ك ٦٤

الموضـــوع	الصفحة
المطروحة امامها بجميع كيوفها وأوصافها بغض النظر عما تصفه النيابة العـــامة وشرط ذلك	١٥٢
ـ مسئولية جنائية ـ ما يشترط لمساءلة شخص طبيعى عن تهمة ـ عدم ايراد الدفاع الجوهرى فى الحـكم والرد عليه والذى يترتب على تحقيقه تغير وجه الراى فى الدعوى يعيب الحكم . .	١٥٣
ـ حكم ـ تسبيبه ـ الانفصام بين الأسباب والمنطوق يعيب الحكم	١٥٤
ـ حجية الحكم ـ أثر رفع الاستئناف وقف حجية الشىء المحكوم فيه للحكم المستانف حتى صيرورته انتهائيـــا	١٥٥
ـ جمارك ـ وجود نقص فى مقدار البضـــائع المنفرطة أو عدد الطرود المفرغة من السفينة عما هو مبين فى قائمة الشحن لا تستحق عنه أية رسوم اذا كانت البضـــاعة من السلع المعفاة بذاتهـــا من الرسوم الجمركية لانتفاء العـــلة من مظنة التهريب . .	١٥٥
ـ اختصاص ـ لا يختص محكمة القيم بالدعاوى المتعلقة بالأموال التى لا تشملها الحراسة ومنها الأموال التى تصرف فيها الخاضع الى الغير ولو لم يكن قد ســـجل	١٥٦
ـ اركـان العقـــد الادارى	١٥٧
ـ حكم ـ طلب التحقيق بواسطة خبير لا يجوز للمحكمة رفضـــه بلا سبب مقبـول	١٥٨
ـ مسئولية ـ جواز الحـــكم بالـــزام حارس الشىء بتعويض برغم براءة تابعة جنائيا ـ حجية ـ ما يحوز حجية من الحـــكم الجنائى امام المحاكم المدنيـــة	١٥٩
من احكام المحكمة الادارية العليـا :	
ـ عاملون مدنيون بالدولة ـ رقابة الباعث على النقل . .	١٦١
ـ دعوى ـ التوقيع بغير اللغة العربية يصـــم الحكم بالبطلان	١٦١
ـ عاملون مدنيون الدولة ـ مدى افادة عامل اليومية من احكام الفصلين ٣ ، ٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ . . .	١٦٢
ـ مؤهل دراسى ـ عدم جواز اعتبار شهادة الدراسة الثانوية العامة من بين المؤهلات المضافة الى الجدول المرفق بالقـــانون رقم ٨٣	

ك ٢٨
٣
ك ٨٦٤

جامعة ميجان
المكتبة
كلية القانون

الموضوع | الصفحة

لسنة ١٩٧٣ . . . . . ١٦٢

- تسكين - شروطه - قرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧٨ بشأن المعايير اللازمة لترتيب وظائف العاملين ١٦٣

- عاملون مدنيون بالدولة - مؤهل دراسى - كيفية تحديد الشهادات المضافة للجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ١٦٤

- عاملون مدنيون بالدولة - مؤهل دراسى - عدم احقية حاملى مؤهل دبلوم معهد السكرتارية نظام السنة الواحدة فى أقدمية اعتبارية مقدارها سنة ١٦٤

- دعوى - مدى جواز تطبيق قواعد عدم الصلاحية على مفوضى هيئة مفوضى الدولة الممثل عضوها للهيئة فى تشكيل المحكمة . ١٦٥

- عاملون مدنيون بالدولة - مؤهل دراسى - ضوابط الترقية بالاختيار - دبلوم كلية الصناعات ١٦٦

- عاملون مدنيون بالدولة - مدرسو وزارة التربية والتعليم - شغل الوظائف الاشرافية ١٦٦

- دعوى - أسباب بطلان الحكم (تناقض الاسباب) . . ١٦٧

- عاملون مدنيون بالدولة - الواجبات الوظيفية والمخالفات التاديبية - المادة ٧٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ . . ١٦٧

من افتاء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع :

- عاملون بالقطاع العام - توصيف وتقييم الوظائف - القرارات الصادرة بشأن العاملين فى القطاع العام فيما يتعلق بالترقية والتعيين وغير ذلك لا تعتبر قرارات ادارية هذه القرارات اذا تكشف بطلانها يحق للشركة العدول عنها خلال ثلاث سنوات - أساس ذلك ١٦٨

- عاملون مدنيون بالدولة - المادة ٥٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعدلة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ - علاوة تشجيعية - تحسب نسبة ١٠٪ الواردة بنص المادة سالفة الذكر على أساس عدد العاملين الشاغلين فعلا لوظائف كل درجة من كل مجموعة نوعية ١٧١

الموضـــوع	الصفحة
ـ مكافأة ماليـــة ـ عدم استحقـــاق العلميين بالهيئة العـــامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية فى تقاضى المكافأة المالية المنصوص عليها فى المادة ٢٧٩ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسـنة ١٩٧٢	١٧٢
ـ عاملون بالقطاع العام ـ عدم استحقاق عامل القطاع العـــام لأجره عن فترة مرافقته لزوجته الى الخـارج للعـــلاج . . .	١٧٤
ـ عاملون مدنيون بالدولة ـ القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ والقانون رقم ٩٦ لســنة ١٩٨٦ ـ استمرار العمـــل بقاعدتى الاحتفـــاظ والاستهلاك الواردتين فى المـــادة الثامنـــة من القـــانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ فى ظل العمل بأحكام القانون رقم ٩٦ لســـنة ١٩٨٦	١٧٧
وثـــــائق :	
ـ قرارات السيد المستشار رئيس هيئـة قضايا الدولة الصـــادرة اعتبارا من ٢٣ من مايو ١٩٩٠	١٨٠
من مذكرات اعضاء هيئة قضايا الدولة :	
ـ عدم جواز قضاء محكمة الاســـتئناف بالالتزام بمبلغ التعويض عن نزع الملكية ... للمستشـار صـــدقى عبـــد الرحمن خلوصى	١٨٤
مأثـــــورات :	
ـ اعداد ... المستشار بشـير نـــدا	١١٦

جامعة عين شمس
المكتبة
حقوق

ك ٢٨
١ ٣
ك ٩٠٤

محتـويات العـــدد

الصفحة

أبحـاث ومقـالات

النظام القانوني للمنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة
للمستشار / مدحت حافظ ابراهيم .....

جامعة ميسان
المكتبة
كلية الفنون

أحكام وفتـاوي

من أحكام المحكمة الدستورية العليا :

• دعوى الدستورية – حكمت المحكمة بعـدم دستورية نص الفقرة الأولى من المادة (١٩) من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيـع الأماكن وتنظيم العـلاقة بين المؤجر والمستأجر فيما إنطوى عليه من عدم إشـتراط موافقـة المالك عند تغيير المستأجر إستعمال العين إلى غير غرض السكنى (القضيـة رقم ١٤٤ لسنة ٢٠ ق . د – جلسـة ٢٠٠٠/٣/٤ – الجريدة الرسمية العدد ١١ فى ٢٠٠٠/٣/٢٠) ٩٠

• دعوى الدستورية – حكمت المحكمة بعدم إختصاصها بنظر الدعوى بطلب الحكم بعدم دستورية البند (ح) من المادة الثامنة من النظام الأساسى لصندوق التأمين على أعضاء السلك الدبلوماسى والقنصلى (القضية رقم ١١٧ لسنة ٢٠ ق . د – جلسة ٢٠٠٠/٣/٤ – الجريدة الرسمية العدد ١١ فى ٢٠٠٠/٣/٢٠) ٩٤

• دعوى الدستورية – حكمت المحكمة بعدم قبول الطعن بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة ١٣ والفقرة الثانية من المادة ٤٧ من لائحة المأذونين الصادرة بقرار وزير العدل فى ١٩٥٥/١/٤ (القضية رقم ١٣٧ لسنة ٢٠ ق . د – جلسة ٢٠٠٠/٣/٤ – الجريدة الرسمية العدد ١١ فى ٢٠٠٠/٣/٢٠) ٩٦

• دعوى الدستورية – حكمت المحكمة بعدم دستورية نص الفقرة الأولى من المادة ١٩ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ فى شأن البنك الرئيسى للتنمية والإئتمان الزراعى فيما تضمنه من حق البنوك التابعة له فى تحصيل مستحقاتها لدى الغير بطريق الحجز الإدارى عن طريق مندوبيها (القضية رقم ١٧٢ لسنة ٢٠ ق . د – جلسة ٢٠٠٠/٣/٤ – الجريدة الرسمية العدد ١١ فى ٢٠٠٠/٣/٢٠) ٩٩

• دعوى الدستورية – حكمت المحكمة بعدم دستورية نص المادة ٤ من قانون التعاون الإسكانى الصادر بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ فيما إنطوى عليه من حظر الحجز على أموال الجمعيات التعاونية للبناء والإسكان (القضية رقم ٥٥ لسنة ٢٠ ق . د – جلسة ٢٠٠٠/٣/٤ – الجريدة الرسمية العدد ١١ فى ٢٠٠٠/٣/٢٠) ١٠٤

* دعوى الدستورية – حكمت المحكمة برفض الطعن بعدم دستورية نص الفقرة الرابعة من المادة ٩٩ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها (القضية رقم ١٨١ لسنة ١٩ ق . د – جلسة ٢٠٠٠/٣/٤ – الجريدة الرسمية العدد ١١ فى ٢٠٠٠/٣/٢٠) ١٠٩

* دعوى الدستورية – حكمت المحكمة بعدم دستورية نص المادة ٢٥ من قانون هيئة قضايا الدولة الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ فيما تضمنه من إسناد الفصل فى طلبات إلغاء القرارات الإدارية المتعلقة بشئون أعضاء هيئة قضايا الدولة وطلبات التعويض المترتبة عليها للجنة التأديب والتظلمات (القضية رقم ١٩٣ لسنة ١٩ ق . د – جلسة ٢٠٠٠/٥/٦ من – الجريدة الرسمية العدد ٢٠ فى ٢٠٠٠/٥/١٨) ١١٢

* دعوى الدستورية – حكمت المحكمة بعدم دستورية نص الفقرة الأخيرة من المادة ٩٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فيما تضمنه من حرمان العامل من البدل النقدى لرصيد إجازاته الإعتيادية فيما جاوز أربعة أشهر ، متى كان عدم الحصول على هذا الرصيد راجعاً إلى أسباب إقتضتها مصلحة العمل (القضية رقم ٢ لسنة ٢١ ق . د – جلسة ٢٠٠٠/٥/٦ – الجريدة الرسمية العدد ٢٠ فى ٢٠٠٠/٥/١٨) ١٢١

* دعوى الدستورية – حكمت المحكمة بعدم دستورية قرارى محافظ الإسكندرية رقم ٢٧٤ لسنة ١٩٩١ و ٣٣ لسنة ١٩٩٥ فيما تضمناه من زيادة تعريفة بيع المياه لشركات الإستثمار عما هو مقرر للشركات والمحلات التجارية (القضية رقم ٨٧ لسنة ٢٠ ق د – جلسة ٢٠٠٠/٥/٦ – الجريدة الرسمية العدد ٢٠ فى ٢٠٠٠/٥/١٨) ١٢٤

* دعوى الدستورية – حكمت المحكمة برفض الطعن بعدم دستورية نص المادة التاسعة من قانون المحاماه الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ التى أجازت لمحامى البنوك مزاولة أعمال المحاماه لغير تلك البنوك . (القضية رقم ٣٥ لسنة ٢٠ ق . د – جلسة ٢٠٠٠/٥/٦ – الجريدة الرسمية – العدد ٢٠ فى ٢٠٠٠/٥/١٨) ١٣١

من أحكام محكمة النقض :

* نقض جنائى – شهادة الشاهد – التعويل عليها – عدم إيراد مضمونها وذكر مؤداها – قصور يبطل الحكم ويوجب نقضه ١٣٦

* توقيع التنبيه لابد أن يصدر من المختص بإصداره – إلغاء التنبيه الصادر من غير مختص يترتب عليه أن يعود للمختص الحق فى التصرف فى الأوراق والوقائع التى نسبت للطالب ١٣٦

ضرائب – عقوبات تكميلية – شرائط الفيديو أضحت غير مؤثمة فى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ومن ثم فإنه يعتبر قانوناً أصلح للمتهم ١٣٨

القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ – إستثناء المحلات التجارية من نطاق تقدير الأجرة – إثارة هذا الدفاع يتعلق بقاعدة آمرة يلزم بشأنها بحث تاريخ إنشاء المبنى للوقوف على تحديد القانون الواجب التطبيق ١٤٠

ترك الدعوى المدنية – قانون الإجراءات الجنائية – نص المادة ٢٦٠ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ – إستحدث النص الحكم بترك الدعوى الجنائية تبعاً للحكم بترك الدعوى المدنية وذلك فى حالة ما إذا كانت الدعوى مرفوعة بطريق الإدعاء المباشر ولم تطلب النيابة العامة الفصل فى الدعوى الجنائية ١٤١

نيابة عامة – محكمة النقض – تقرير الطعن بالنقض من النيابة العامة – وجوب إشتماله على إسم المقرر وما يدل على صفته وذلك على نحو مقروء ١٤٢

ضرائب – ضريبة مبيعات – خدمات التشغيل لغير يقصد بها مداولاً محدداً لخدمات معينة وليس مجرد المدلول العام الذى ينصرف إلى عموم الخدمات – خضوع خدمات التشغيل للغير للضريبة العامة على المبيعات ١٤٣

صورية مطلقة – التمسك بها من المشترى بعقد غير مسجل فى مواجهة المشترى بعقد مسجل – أثره ١٤٥

إثارة الدفع بعدم قبول الدعوى لإنتفاء الصفة وذلك لأول مرة أمام محكمة النقض – قانون مدنى – المادة ١٠١٨ – القيود الواردة بعقد البيع تكون حقوق إرتفاق على العقار لفائدة العقارات الأخرى المستفيدة من تلك القيود – أثر ذلك – تعدد المالكات الخاصة بقيود البناء الإتفاقية فى حى معين تجعل الملاك الآخرين فى حل منها لإنتفاء سبب الإلتزام والحكمة منه ١٤٦

الصفة فى الدعوى – التعيين فى إحدى الوظائف القضائية أمر تترخص فيه جهة الإدارة بما لها من سلطة تقديرية ١٤٨

من أحكام المحكمة الإدارية العليا :

إشغال – ترخيص – إذا كانت نصوص العقد قد جاءت من الوضوح والصراحة فى ضرورة إشتراط الحصول على موافقة الحى الكتابية فلا يسوغ القول بأن سكوت الحى على المخالفة بمثابة موافقة ضمنية ١٥١

عاملون مدنيون بالدولة – ميعاد الحضور – إخطار – تكراره – ثبوت وصول الإخطار ولو كان متأخراً فتكون الغاية قد تحققت من الإجراء أثر ذلك – الحق فى مكافأة الإمتحانات لا يجد مصدره فى حكم القانون مباشرة بل يتقرر بموجب القرار الإدارى الصادر من

ك ٨٣
٣ /
ك ٩٠٤

السلطة المختصة – المصلحة فى الدعوى – إلغاء قرار النقل بالنسبة إلى من أنهيت خدماته هو طلب ينتفى وجه المصلحة فيه ١٥٣

* عاملون مدنيون بالدولة – المادة ٣٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ – تقرير الكفاية لا يعتبر نهائياً إلا بعد إنقضاء ميعاد التظلم منه أو البت فيه – التقرير الذى قدم عنه التظلم فى الميعاد لا يعد بمثابة قرار إدارى نهائى حتى يفصل فيه – لا يجوز فى هذا المقام الأخذ بقرينة الرفض الضمنى – الإختصاص بوضع تقرير الكفاية ينعقد للسلطة الرئاسية التى يتبعها العامل وقت وضع التقرير أياً كان مقدار المدة التى عمل فيها تحت إشرافها ١٥٦

* عاملون مدنيون بالدولة – مدة خبرة عملية سابقة على التعيين – المادة ٢/٢٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨– المشرع ربط حساب هذه المدة بقرار التعيين الذى تصدره السلطة المختصة فإذا أصدرت قرار التعيين دون أن تستعمل هذه السلطة التقديرية فإنها تستنفد حقها فى هذا الشأن ١٥٨

* تأميم – تعويض – تقادم – حجية مطلقة – أثر رجعى – إستثناء – عدم إمتداد أثر الحكم بعدم دستورية نص ما إلى من سقط حقه بالتقادم ١٦٠

* ترقية إلى رتبة اللواء – المجلس الأعلى للشرطة – إختيار مطلق – إحالة إلى المعاش مع وجوب الترقية – للحكومة حق إختيار كبار موظفيها الذين تأنس فيهم القدرة على القيام بما تطلبه منهم لتنفيذ السياسة التى ترسمها بإعتبارها مسئولة عن حسن سير مرفق أمور الدولة – توقيع جزاءات على الطاعن وإن كان قد تم محوها إلا أنها ظلت دلالة على عدم الإكتراث بالعمل ١٦٤

* مبانى غير آيلة للسقوط – أحكام القانونين رقمى ١٧٨ لسنة ١٩٦١ و ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى أحكام يكمل بعضها بعضاً فى مجال تنظيم هدم المبانى – شرط الموافقة على طلب التصريح بالهدم – هو مضى أربعين عاماً على إقامة المبنى ١٦٧

* وظيفة قضائية – تعيين – سلطة تقديرية – لا يجوز إتخاذ أفضلية المكانة الإجتماعية معياراً للترجيح وإلا إنطوى ذلك على إخلال بمبدأ المساواة ١٧٣

* إختصاص – تأديب – مأمونون – القرار الذى يصدره وزير العدل بالتصديق أو التعديل أو الإلغاء على القرار الصادر من دائرة الأحوال الشخصية بالمحكمة الإبتدائية بتأديب المأمونين هو قرار إدارى نهائى لسلطة تأديبية فينعقد الإختصاص بنظر الطعن فيه للمحاكم التأديبية دون غيرها ١٧٦

* الضريبة العامة على المبيعات – أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ و ٢ لسنة ١٩٩٧ – عقد المقاولة – مناط إستحقاق الضريبة المقصود بلفظ التشغيل للغير ، هو أداء العمل للغير بالممارسة والتكرار بغض النظر عن شكل القانونى للقائم بالعمل سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً – عبارة خدمات إلى عنصر العمل وحده دون المواد الخاصة بالسلع .....

من إفتاء الجمعية العمومية لقسم

• عاملون مدنيون بالدولة – حساب الزميل – وجوب مراعاة حق الزميل خدمة حكمية للأحدث منه سواء أكا

• تأمينات إجتماعية – هيئة الشرط إلى رتبة اللواء – ربط المعاش – للإحالة إلى المعاش – تسوية حقوق

• عاملون بالقطاع العام – المقاول الدستورية العليا – تغليب وجه ف متسقاً مع الأسباب التى قام عل خدمتهم فى المقابل النقدى عن ك الحـ من الإجازة راجعاً إلى

• شركة قطاع الأعمال العام المحكـ تورية العليا – ة العمومية لقسـ لاس ..... ب على الدعـ ..... ١٩٧٠ بالإضافة إلى ..... قاطون بالقطاع العام الدورية فى حالة تعيين زملى .....

• شركات قطاع الأعمال بالشركة من حيث الأمر .....

• أعضاء النيابة

جامعة ميسان
المكتبة
كلية القانون

ل ٢٨
٣
ك ٩٠٤
جامعة ميسان
المكتبة
كلية القانون

...عياً أو معنوياً – عبارة خدمات التشغيل للغير في خصوص نشاط المقاولات تتصرف
...عنصر العمل وحده دون المواد المستخدمة في تنفيذ المقاولة التي تخضع للضريبة
...اصة بالسلع ١٧٨

...تاء الجمعية العمومية لقسمي الفتوي والتشريع :

...املون مدنيون بالدولة – حساب مدة الخدمة العسكرية ومدة الخدمة العامة – مفهوم
...زميل – وجوب مراعاة حق الزميل سابق التعيين في عدم المساس بأقدميته عند ضم مدة
...دمة حكمية للأحدث منه سواء أكانت مدة تجنيد أم مدة خدمة عامة ١٨٣
...تأمينات إجتماعية – هيئة الشرطة – إنتهاء الخدمة بهيئة الشرطة لعدم الإختيار للترقية
...إلى رتبة اللواء – ربط المعاش – تعيين اللواء في إحدى الوزارات – بلوغه السن القانونية
...للإحالة إلى المعاش – تسوية حقوقه التأمينية عن مدة عمله الأخير ١٨٥
...عاملون بالقطاع العام – المقابل النقدي لرصيد الإجازات الإعتيادية – حكم المحكمة
...الدستورية العليا – تغليب وجه فهم منطوق الحكم بما يحمل المنطوق على الصحة ويجعله
...متسقاً مع الأسباب التي قام عليها – أحقية العاملين في شركات القطاع العام عند إنتهاء
...خدمتهم في المقابل النقدي عن كامل رصيد إجازاتهم الإعتيادية بدون حد أقصى إذا كان
...الح... من الإجازة راجعاً إلى رب العمل ١٨٧
...بتـ... ...طاع الأعمال العام – المقابل النقدي عن رصيد الإجازات الإعتيادية – حكم
...السـ... ...تورية العليا – تفسير الحكم القضائي تملكه المحكمة مصدرة الحكم –
...ة العمومية في شأن تطبيق الحكم على أوضاع الواقع إنما يتعلق بأوجه
...بز... السيد المـ... ...لاص دلالته – أحقية العاملين في شركات قطاع الأعمال العام عند
...٩ ... ...قابل النقدي عن كل رصيد إجازاتهم الإعتيادية بدون حد أقصى إذا
...الصـ... السيد المستشار... راجعاً إلى رب العمل ١٩١
... ... عاملون بالإصلاح الزراعي – مدى صحة قرار النقل من مجموعة
...شاء هـ... السيد ...إلى مجموعة ... ...وظائف المكتبية لغير المؤهلين ١٩٥
...عاملون بـ...طاع العام – تعيين... ...علاوة دورية – تحديد ميعاد إستحقاق العلاوة
...الدورية في حالة تعيين العامل تعيين... ...جديداً إذا ما إتصل تعيينه بخدمة سابقة دون فاصل
...زمني ١٩٦
• شركات قطاع الأعمال العام – شر... ...كات قطاع الأعمال – تمويل الوحدات المشتراه للعاملين
...بالشركة من حصيلة النسبة المخصص... ...صصة ... ...كان العاملين – تحديد المنوط به تقرير هذا
...الأمر ١٩٧
• أعضاء السلك الدبلوماسي – حكم ... ...قرار تخطى في الترقية إلى درجة

...٩٠ ...ش أحمد ...
...٢٠٣ – فاكس

ل ٢٨
٣
ك ٩٠٤
جامعة ميسان
المكتبة
كلية القانون

سكرتير أول – تنفيذ الحكم – تعديل أقدميته فى وظيفة مستشار لا يعتبر أثراً من الـ
الحكم – الحكم الصادر من شأنه أن يفسح المجال أمام المحكوم له بالطعن على القرارات
الإدارية التالية وإنفتاح ميعاد جديد لهذا الطعن – التظلم يسمح لجهة الإدارة إعادة النظر
فى قرارها المتظلم فيه ١٩٩

وثـــــــــائق :

* قانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٠ بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ..... ٢٠٣
* قانون رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٠ بزيادة المعاشات العسكرية وتعديل بعض أحكام قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة ٢٠٥
* قانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٠ بمنح العاملين بالدولة علاوة خاصة ٢٠٩
* قانون رقم ٨٥ لسنة ٢٠٠٠ بزيادة المعاشات ٢١٠
* قانون رقم ٨٦ لسنة ٢٠٠٠ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الإجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ..... ٢١٤
* قانون رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٠ بتعديل بعض أحكام قانون الضمان الإجتماعى الصادر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٧ ..... ٢١٥
* قانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب ٢١٨
* قانون رقم ٨٩ لسنة ٢٠٠٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٠ بزيادة المعاشات ٢١٩
* قانون رقم ٩٠ لسنة ٢٠٠٠ بتعديل بعض أحكام قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ..... ٢٢٠
* قانون رقم ٩٢ لسنة ٢٠٠٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧ بإنشاء هيئة عامة بأسم (بنك ناصر الإجتماعى) ٢
* قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٦ لسنة ٢٠٠٠ فى شأن إطلاق مدد الإعارات والإ الخاصة ٢
* قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٧ لسنة ٢٠٠٠ فى شأن المزايا المقررة للمرأة العا التى تعمل نصف وقت العمل الرسمى ٢٢
* قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٨ لسنة ٢٠٠٠ فى شأن تيسير نقل العاملين إلى جها قريبة من مجال إقامتهم بالمحافظات المختلفة ٢٢٤

ك ٤٨
ر ٩٠٣٤٣

جامعة سيناء
المكتبة
فرع القاهرة

محتـويات العـــدد

أبحـاث ومقـالات

* الخصومة فى دعوى الإلغاء فى قضاء محكمة العدل العليا الأردنية
للدكتور/ على خطار شطناوى .....
* وجوب تطوير مفهوم القرار الإدارى
للمستشار الدكتور/ محمد ماهر أبو العينين .....
* الأثر الرجعى للشرط وأهم المشكلات العملية التى تفسر خطأ من خلال رجعية الأثر
للمستشار الدكتور / محمد شتا أبو سعد .....

أحكام وفتـاوي

من أحكام المحكمة الدستورية العليا :

* دعوى الدستورية – حكمت المحكمة بعدم دستورية ماتضمنته الفقرة الثانية من المادة
من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢ بإنشاء نقابة التجاريين من عدم قبول الطعن فى قرار
الجمعية العمومية للنقابة أو فى صحة إنعقادها ، إلا من مائة عضو على الأقل من الأعضاء
الذين حضروا إجتماعها وذلك بتقرير مصدق على الإمضاءات الموقع بها عليه (القضية
رقم ٣٥ لسنة ٢١ ق.د – جلسة ٢٠٠٠/١/١ – الجريدة الرسمية – العدد ٢ تابع فى
٢٠٠٠/١/١٣) ١١٤
* دعوى الدستورية – حكمت المحكمة بعدم دستورية الفقرة الأخيرة من المادة ٣ من القانون
رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق فى المواد المدنية – قبل تعديلها
بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٩٥ – فيما نصت عليه من « ويسوى رسم الإستئناف فى حالة
تأييد الحكم الإبتدائى بإعتبار أن الحكم الصادر بالتأييد حكم جديد بالحق الذى رفع عنه
الإستئناف » وألزمت الحكومة المصروفات ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة (القضية
رقم ١٠٦ لسنة ١٩ ق.د – جلسة ٢٠٠٠/١/١ – الجريدة الرسمية – العدد ٢ تابع فى
٢٠٠٠/١/١٣) ١١٩
* دعوى الدستورية – حكمت المحكمة بعدم دستورية نص الفقرة الرابعة من المادة ٢١ من
قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ، وذلك فيما
تضمنه من حرمان أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين من مكافأة العضوية ، وألزمت الحكومة
المصروفات ، ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة (القضية رقم ١٨٠ لسنة ٢٠ ق.د –
جلسة ٢٠٠٠/١/١ – الجريدة الرسمية – العدد ٢ تابع فى ٢٠٠٠/١/١٣)
..... ١٢١
* دعوى الدستورية – حكمت المحكمة برفض الطعن بعدم دستورية نص المادة الثالثة من

ك ٢٨
٣
ك ٩٠٣

...ئيس الجمهورية رقم ٣٧٠ لسنة ١٩٨٩ ، فيما تضمنه من سريان حكم الفقرة الثانية ...ة ٨٥ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات على الطلاب المقيدين والذين يتم ...م بالصف الأول أو الإعدادى إعتباراً من تاريخ العمـــل بهذا القرار (القضية رقم ...سنة ٢٠ ق.د - جلسة ٢٠٠٠/١/١ - الجريدة الرسمية - العدد ٢ تابع فى ...٢٠٠٠/١) ١٢٤

...الدستورية - حكمت المحكمة : أولاً : بعدم دستورية نص المادة الرابعة من قرار ...المحكمة الدستورية العليا رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٩ بنظام صندوق الخدمات الصحية ...جتماعية لأعضاء المحكمة وأعضاء هيئة المفوضين بها فيما تضمنه من وقف سريان ...النظام بالنسبة إلى العضو المنتفع وأسرته إذا إلتحق بعمل . ثانياً : بعدم دستورية ...المادة ٢١ مكرراً (٢) من القرار المشار إليه معدلاً بالقرار رقم ٧ لسنة ١٩٨٦ فيما ...منه من وقف صرف المبلغ الشهرى الإضافى إذا إلتحق العضو بعمل داخل البلاد ...فى عنه دخلاً وبسقوط عبارة « عدا المكافآت والبدلات » . ثالثاً : بأحقية الطالب فى ...نتفاع بنظام صندوق الخدمات الصحية والإجتماعية بما فى ذلك المبلغ الشهرى ...ضافى إعتباراً من تاريخ وقف إنتفاعه به وحتى ٣٠ من أبريل سنة ١٩٩٨ . رابعاً : ...زام الحكومة المصروفات ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة (القضية رقم ١ لسنة ...ق.د - طلبات أعضاء - جلسة ٢٠٠٠/٢/٥ - الجريدة الرسمية - العدد ٧ فى ...٢٠٠٠/٢/) ١٢٩

...وى الدستورية - حكمت المحكمة بالإعتداد بالحكم النهائى الصادر فى الدعوى رقم ١١٥ ...سنة ١٩٩٠ مدنى محكمة كفر الدوار الإبتدائية المؤيد بالحكم الصادر من محكمة إستئناف ...سكندرية « مأمورية دمنهور » فى الإستئناف رقم ٢٦٧ لسنة ٤٧ ق.(القضية رقم ١٢ ...سنة ٢٠ ق. « تنازع » - جلسة ٢٠٠٠/٢/٥) ١٣٣

...وى الدستورية - حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى بوقف تنفيذ الحكم الصادر ...من محكمة النقض فى الطعـــن رقم ٧٨٤ لسنة ٦٨ ق. (القضية رقم ١ لسنة ٢١ ق. ...تنازع » - والقضية رقم ٢ لسنة ١٩ ق « تنازع » - جلسة ٢٠٠٠/٢/٥) ١٣٦

أحكام محكمة النقض :

...نقض جنائى - لمحكمة الطعن إستئنافية أو نقض تقدير العذر المانع من حضور المحكوم ...عليه بجلسة المعارضة ١٣٨

...نقض جنائى - عدم بيان الحكم المطعون فيه لواقعة الإتهام ونص القانون الذى بموجبه ...أنزل العقاب على الطاعن يعيب الحكم بالقصور والبطلان الموجب لنقضه ١٣٩

...نقض - قرار الشطب الباطل لا يستتبع تطبيق الجزاء الوارد بالمادة ٨٢ مرافعات فيحق ...لصاحب الشأن تجديد الدعوى بعد فوات الستين يوماً المنصوص عليها ١٤٠

...ون - طبيعة ملكية المال توجب إنزال الحكم الذى سنه المشرع عند مراقبة صحة

التصرف بشأن هذا المال – ليس لغير الجمعية العمومية لجمعية الإسكان حق التصرف في أموال الجمعية ١٤٢

* إستئناف – الأثر الناقل للإستئناف – مخالفة تلك القاعدة – أثره ١٤٤
* أحكام – أثرها – إلتزام المحكمة بما سبق أن أصدرته سواء كان حكماً موضوعياً أو قراراً أنهى الخصومة أو لم ينهها صراحة أو ضمناً صحيحاً أو باطلاً أو مبنياً على إجراء باطل ١٤٩
* نقض جنائي – القانون الأصلح للمتهم – ورود القاعدة القانونية في ثوب إجرائي لا يمنع من الإعتداد بها كقانون أصلح للمتهم ١٥٢
* لجان طعن الضرائب – المادتان ١٥٨ ، ١٦٠ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ حظرتا ضم ثلاثة من موظفي المصلحة المعينين بقرار من وزير المالية شرط لصحة إنعقاد اللجنة ١٥٨
* ضريبة عامة – الأرباح التي يحققها من يشترون أو يشيدون العقارات لحسابهم بقصد بيعها – مناط إخضاعها للضريبة على الأرباح التجارية بالمادة ١٨ – توافر ركن الإعتياد ١٦٠
* وقف – شرط الواقف – مدلول هذا الشرط – مخالفته – خطأ في تطبيق القانون ١٦١

من أحكام المحكمة الإدارية العليا :

* إعادة تعيين – حرمان المدعية من إستكمال إجراءات إعادة تعيينها وتفويت فرصتها إلى أن بلغت سن الستين بحيث يستحيل تداركه هذا الخطأ – تحقق أركان المسئولية الإدارية – وجوب القضاء بالتعويض ١٥٣
* ترخيص – ركني الإستعجال والجدية – المادة ٩٩ من قانون المرافعات معدلة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ – الوقف الجزائي – مراحل إجراءات الترخيص للمحال الصناعية والتجارية – شروط قيام الموافقة الحكمية ١٥٥
* هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة – القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ – شخصية إعتبارية مستقلة – عيب عدم الإختصاص (الجسيم ، البسيط) في الأخير لجهة الإدارة أن تصحح قرارها المشوب بعيب الإختصاص بإصداره من جديد من السلطة المختصة ١٥٩
* الهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية – تطبيق أحكام قانون الجامعات واللائحة التنفيذية على المؤسسات العلمية والمستشفيات والمعاهد التعليمية – أحقية المدعي في صرف مكافأة الريادة العلمية والإشراف وحوافز الساعات المكتبية المقررة لدرجة إستشاري مساعد المعادلة لدرجة أستاذ مساعد بالجامعة ١٦٢
* المادة ١٦٨ من قانون المرافعات – إذا ما قضت المحكمة [illegible] وإنتهت إلى إلغائه

جامعة ميسان
المكتبة
كلية القانون

ك ٢٨
٣
ك ٩٠٣

ا أن تفصل فى موضوع الدعوى متى كان صالحاً للفصل فيه – القانون هو مصدر
م عضو البعثة بخدمة الحكومة – كفيل – إلتزامه برد النفقات مصدره التعهد الذى
..... ١٦٧

– المادة ٥٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة – إنه ولئن كانت إعارة العامل
الأمور التى تترخص فيها جهة الإدارة طالما لم يقيدها القانون بنص خاص أو لم تقيد
نفسها بقواعد تنظيمية معينة ، فإن هى إلتزمت بقاعدة معينة كان لزاماً عليها أن
قها على الجميع على السواء ١٧١

ير كفاية - القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ – إعتماد بيانات كفاية الأداء بالنسبة
اغلى الوظائف العليا والبت فى تظلماتهم منها منوط بالسلطة المختصة دون غيرها
..... ١٧٣

سكين – تأهيل علمى – تسكين المدعى على فهم أنه يتوافر فيه شرط التأهيل العلمى
ما هو فاقده فيكون قرار التسكين قد فقد ركن النية على وجه ينحدر به إلى درجة
انعدام ١٧٤

الة إلى المحاكمة التأديبية – حظر ترقية العامل المحال إلى المحاكمة بإعتبار أن الإحالة
محاكمة تعد مانعاً من موانع الترقية – قيام جهة الإدارة بترقية العامل المحال إلى
المحاكمة وإن كان معيباً ومخالفاً للحظر الوارد بالمادة ٨٧ إلا أن هذا العيب لا يبلغ من
الجسامة حداً ينحدر به إلى درجة الإنعدام ، ومن ثم فإنه يتحصن بفوات الميعاد القانونى
دون سحبه أو إلغاؤه ١٧٦

دعوى تأديبية – دعوى جنائية – ميعاد سقوط كل منهما – إستقلال المخالفة التأديبية عن
الجريمة الجنائية – هذا الإستقلال ليس من شأنه أن تلتفت المحكمة التأديبية كلية عن
الوصف الجنائى للوقائع المكونة للمخالفة التأديبية فى مجال تقدير جسامة الفعل وبيان
أثره فى إستطالة مدة سقوط الدعوى التأديبية ١٧٩

أحكام محكمة القضاء الإداري :

إختصاص ولائى – المادة ١٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ – عقود – شروط إعتبار
العقد إدارياً ١٨٢

إفتاء الجمعية العمومية لقسمي الفتوي والتشريع :

عاملون مدنيون بالدولة – تأديب – إحالة إلى المعاش – مدى أحقية الجهة الإدارية فى
توقيع الجزاء على العامل المحال للمعاش ١٨٤

تأمينات إجتماعية – معاش – زيادته – حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية المادة
الأولى من القانون رقم ١ لسنة ١٩٩١ – أحقية أصحاب المعاشات فى الفترة من
١٩٨٤/٤/١ حتى ١٩٨٧/٦/٣٠ فى الجمع بين الزيادة المقررة بالقانون رقم ١٠٢ لسنة
١٩٨٧ والميزة المقررة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ تنفيذاً لحكم المحكمة الدستورية

جامعة ميدان
المكتبة
كلية القانون

العليا وعدم أحقية من أحيل إلى المعاش بعد ١٩٨٧/٦/٣٠ فى المطالبة بالزيادة ... بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ وأن ذلك ليس من شأنه الإخلال بمبدأ ... .

- بنك ناصر الإجتماعى – شركات – قيدها فى البورصة – أوراق مالية – عدم جواز ... هيئة بنك ناصر الإجتماعى فى أسهمها فى شركة أبو قير للأسمدة والصناعات ... إلا عن طريق البورصة وفقاً للقواعد والإجراءات المقررة بقانون سوق رأس المال ... التنفيذية – وصف العامل لا يحول دون شراء هذه الأسهم عن طريق البورصة وبالإجراءات المرسومة لذلك .....
- عقد إدارى – تحكيم – مدى صحة شرط التحكيم فى منازعات العقود الإدارية التى ... إبرامها قبل صدور فتوى الجمعية العمومية بعدم صحة هذا الشرط .....
- عاملون مدنيون بالدولة – إتحاد الإذاعة والتليفزيون – إعلان عن شغل الوظائف – ... للتعيين فى غير أدنى الوظائف – توافر شروط شغل الوظيفة بالترقية – إنتفاء ... الترشيح إليها ضمن من يتزاحمون على التعيين فيها تعييناً مبتدأ .....
- عاملون مدنيون بالدولة – إعانة الصمود – مناط الإستحقاق – إرتفاع وصف الصمود بتحرير سيناء – عدم إستحقاق .....
- عاملون مدنيون بالدولة – أجر – ربط ثابت – علاوات .....
- إيجار أماكن – خضوع إيجار الأماكن لأحكام القانون المدنى – العودة إلى مبدأ حرية التعاقد وسلطان الإرادة وفقاً لأحكام القانون المدنى – لا يجوز لوزير الإسكان إستحداث قرارات بمد نطاق سريان أحكام الباب الأول من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على القرى .....

من مذكرات أعضاء هيئة قضايا الدولة :

- من تطبيقات نظرية القرار الإدارى المنفصل عن العقد وجوب صدور القرار الإدارى المنفصل عن العقد عن شخص من أشخاص القانون العام للمستشار / ميلاد سيدهم .....

وثـــائق :

- القانون رقم ٢ لسنة ٢٠٠٠ بشأن تعيين رئيس ديوان رئيس الجمهورية وإعفائه من منصبه .....
- القانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٠ بتعديل بعض أحكام قانون نظام السلك الدبلوماسى والقنصلى الصادر بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢ .....
- القانون رقم ٤ لسنة ٢٠٠٠ بالتجاوز عن إسترداد ما صرف بغير وجه حق من مرتبات أو أجور أو بدلات أو رواتب إضافية أو علاوات خاصة .....

جامعة ميسان
المكتبة
كلية القانون

ون رقم ٥ لسنة ٢٠٠٠ بتعديل بعض أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة
در بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ..... ٢١٨

ه دوري رقم ٤ لسنة ٢٠٠٠ الصادر من وزير الدولة للتنمية الإدارية بشأن إعادة تعيين
املين الذين حصلوا أو يحصلون على مؤهلات أعلى أثناء الخدمة طبقاً لحكم المادة ٢٥
ياً من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ..... ٢٢٠

ون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٠ بإستمرار العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ بتفويض رئيس
مهورية فى إصدار قرارات لها قوة القانون ٢٢٨

ون رقم ٨ لسنة ٢٠٠٠ بتعديل المادة ١٩ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ بإصدار
ون فى شأن التحكيم فى المواد المدنية والتجارية ٢٢٩

ون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٠ بتعديل بعض أحكام قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم
١١ لسنة ١٩٨٠ ..... ٢٣٠

ون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٠ بتعديل بعض أحكام قوانين شروط الخدمة والترقية لضباط
وات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ والتقاعد والتأمين والمعاشات
وات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ والنظام الأساسى للكليات
سكرية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٥ ..... ٢٣١

ون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٠ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الإجتماعى الصادر بالقانون
م ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ..... ٢٣٣

انون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم
باشرة الحقوق السياسية والقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب والقانون
م ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ فى شأن مجلس الشورى ٢٣٤

رار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٠٥ لسنة ٢٠٠٠ بمد حالة الطوارىء .. ٢٣٧

جامعة عين شمس
المكتبة
كلية القانون

جامعة ميسان
المكتبة
كلية القانون

ك ٢٨
٣
ك ٩٠٦

-٢٠٠-

محتويات العدد

أبحاث ومقالات

* نطاق رد المحكم فى قانون التحكيم الجديد رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ .
للدكتور / عيد محمد القصاص .....
* عيب عدم الإختصاص الخفي .
للدكتور / على خطار شطناوي .....

تعليقات على الأحكام المصرية

* التعويض عن الضرر الناتج عن المخالفة التأديبية إختصاص محجوز للمحاكم التأديبية تعليق على حكم المحكمة الدستورية العليا بجلسة ٢٠٠٠/٥/٦ فى القضية رقم ٧ لسنة ٢٠ قضائية .
للمستشار الدكتور / عبد الفتاح عبد الحليم عبد البر .....

أحكام وفتاوى

من أحكام المحكمة الدستورية العليا :

* دعوى الدستورية – حكمت المحكمة بعدم دستورية نص الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة الثانية من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب قبل تعديله بالقانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٠ (القضية رقم ١٤٠ لسنة ١٨ ق.د – جلسة ٢٠٠٠/٧/٨ – الجريدة الرسمية العدد ٢٩ مكرر فى ٢٠٠٠/٧/٢٢) ٨٤
* دعوى الدستورية – حكمت المحكمة بعدم دستورية نص الفقرة الثانية من المادة ٢٤ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية – قبل تعديله بالقانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٠ – فيما تضمنه من جواز تعيين رؤساء اللجان الفرعية من غير أعضاء الهيئات القضائية ، وألزمت الحكومة المصروفات ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماه (القضية رقم ١١ لسنة ١٣ ق.د – جلسة ٢٠٠٠/٧/٨ – الجريدة الرسمية العدد ٢٩ مكرر فى ٢٠٠٠/٧/٢٢) ٨٩
* دعوى الدستورية – حكمت المحكمة بعدم دستورية نص الفقرة الثانية من البند (ب) من المادة الأولى من قرار نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة وإستصلاح الأراضى رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٩١ (القضية رقم ١٦٣ لسنة ٢٠ ق.د – جلسة

جامعة ميسان
المكتبة
كلية القانون

- الجريدة الرسمية العدد ٣٣ فى ٢٠٠٠/٨/١٧) ٩٧
ثورية - حكمت المحكمة برفض الطعن بعدم دستورية نص المادتين ٣٢
، ٣٢ مكرراً (١) فقرة ثانية من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن
تنظيم أعمال البناء المعدلتين بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٢ (القضية
سنة ٢٠ ق د - جلسة ٢٠٠٠/٨/٥ - الجريدة الرسمية العدد ٣٣ فى
٢٠٠٠) ١٠١
الدستورية - حكمت المحكمة بعدم دستورية نص المادة الحادية عشرة
انون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الإجتماعى
ضمنه من إشتراط أن تكون سن المؤمن عليه ٥٠ سنة فأكثر لزيادة المعاش
حق فى الحالة المنصوص عليها فى البند الخامس من المادة ١٨ من قانون
ن الإجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، وألزمت الحكومة
روفات ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماه (القضية رقم ١ لسنة ١٨
- جلسة ٢٠٠٠/٩/٩ - الجريدة الرسمية العدد ٣٨ فى ٢٠٠٠/٩/٢١)
..... ١٠٥
سوى الدستورية - حكمت المحكمة بعدم دستورية نص المادة (١) من القانون
قم ٩٩ لسنة ١٩٨٣ فيما تضمنه من إطلاق إختصاص لجنة ضباط القوات
لمسلحة المنعقدة بصفة هيئة قضائية دون غيرها بالنظر فى المنازعات الإدارية
الخاصة بالقرارات النهائية المصدق عليها من وزير الدفاع التى تصدرها مجالس
المعاهد العسكرية المعدة لتخريج الضباط العاملين بالقوات المسلحة فى شأن الطلاب
المقيدين بها (القضية رقم ٢٢٤ لسنة ١٩ ق د - جلسة ٢٠٠٠/٩/٩ - الجريدة
الرسمية العدد ٣٨ فى ٢٠٠٠/٩/٢١) ١١١
دعوى الدستورية - حكمت المحكمة برفض الطعن بعدم دستورية المادة الثانية من
قرار وزير النقل والمواصلات والنقل البحرى رقم ٢٨ لسنة ١٩٩٣ « نقل بحرى »
فيما تضمنه من فرض رسم مقداره جنيه واحد من كل طن من المواد البترولية
المتداولة برصيف البترول بميناء بورسعيد نظير الإنتفاع بمنشآت الميناء (القضية
رقم ٣٧ لسنة ٢٠ ق د - جلسة ٢٠٠٠/٩/٩ - الجريدة الرسمية - العدد
٣٨ فى ٢٠٠٠/٩/٢١) ١١٧
* دعوى الدستورية - حكمت المحكمة بعدم دستورية نص الفقرة الثالثة من البند (أ)

جامعة ميسان
المكتبة
كلية القانون

من المادة الأولى من قرار نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة والإصلاح الأراضي رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٩١ (القضية رقم ١٨٩ لسنة ٢٠ ق.د - جلسة ٢٠٠٠/٩/٩ - الجريدة الرسمية العدد ٣٨ في ٢٠٠٠/٩/٢١) ١١٩

* دعوى الدستورية - حكمت المحكمة بعدم دستورية الفقرة الأخيرة من المادة ٤ من قانون السلطة القضائية الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، وألزمت الحكومة المصروفات ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماه (القضية رقم ١٥١ لسنة ٢١ ق.د - جلسة ٢٠٠٠/٩/٩ - الجريدة الرسمية العدد ٣٨ في ٢٠٠٠/٩/٢١) ١٢١

* دعوى الدستورية - حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى بطلب الفصل في تنازع الإختصاص بين المحكمة العسكرية العليا والنيابة العامة (القضية رقم ١٥ لسنة ٢١ ق. « تنازع » - جلسة ٢٠٠٠/٩/٩) ١٢٥

* دعوى الدستورية - حكمت المحكمة أولاً : بإعتبار الخصومة منتهية في المسألة الدستورية ، ثانياً بأحقية الطالب في المقابل النقدي لرصيد إجازاته الإعتيادية التي لم يحصل عليها بسبب مقتضيات العمل (القضية رقم ٢ لسنة ٢٠ ق. « طلب أعضاء » - جلسة ٢٠٠٠/٩/٩) ١٢٩

من أحكام محكمة النقض :

* نقض - ميعاد الطعن بالنقض - الستون يوماً المقررة لذلك يتعين أن يودع صحيفة أسباب الطعن ولا يكفى مجرد التقرير بالطعن ١٣٩

* حكم - قصور في التسبيب - ماهيته ١٣٩

* قانون الإدارة المحلية - لائحة شروط بيع أملاك الدولة الحرة - بيع أملاك الدولة الخاصة لا يتم إلا بالتصديق عليه من المحافظ المختص دون سواه بعد موافقة اللجنة التنفيذية بالمحافظة ١٤١

* رسوم - المعارضة في أمر تقدير الرسوم الصادر من رئيس المحكمة - لا يستوجب إختصام وزير العدل بصفته - تسوية الرسوم المستحقة على المبلغ المحكوم به من الدولارات تكون على أساس سعر صرف الدولار وقت رفع الدعوى وليس وقت صدور الحكم - صدور تشريع جديد لرسوم يسري بأثر فوري ١٤٢

* حكم - محكمة الموضوع - سلطتها في تقدير الأدلة وإستخلاص الواقع منها محدودة بالإفصاح عن مصادر الأدلة وفحواها ثم تقدير الأدلة والقيام بتطبيقها

ل ٢٨
١ ٣
ك ٩٠٦
جامعة ميسان
المكتبة
كلية القانون

...عنى يتأتى لمحكمة النقض أن تعمل رقابتها ... الموجب للمسئولية ١٣٤

...ى - تقادم ثلاثي - التقادم الثلاثي لا يبدأ فى السريان إلا من تاريخ العلم ...لي الذى يحيط به المضرور بوقوع الضرر وبشخص المسئول عنه - لا وجه ...راض التنازل عن الدعوى بناء على العلم الضمنى الذى لا يحيط بوقوع الضرر ...شخص المسئول عنه - مخالفة ذلك تعيب الحكم بالفساد فى الإستدلال ... ١٣٥

...ض - قانون العمل - خطأ - إستخلاص الخطأ - تكييف الفعل بأنه خطأ أو ...ى هذا الوصف عنه خاضع لرقابة محكمة النقض ١٣٧

...جار - قوانين إيجار الأماكن - سريانها - كون أنها قوانين إستثنائية - ...سيرها يكون فى أضيق الحدود دون ما توسع فى التفسير أوقياس ١٤٠

...ل - موافقة مجلس القضاء الأعلى على نقل معاون النيابة إلى وظيفة غير قضائية ...يست من قبيل القرارات الإدارية النهائية - القرار الجمهورى الصادر بنقل ...الطالب إلى وظيفة غير قضائية يعتبر قراراً إدارياً وليس قراراً تنفيذياً ١٤٢

...نقض - إثارة الأسباب المتعلقة بالنظام العام أمامها لأول مرة - حده ١٤٤

...إيجار - التأجير من الباطن - موافقة المؤجر على التصريح للمستأجر بتأجير العين المؤجرة من الباطن وتنازله الضمنى عن حقه فى طلب الإخلاء مسألة واقع - أثر إغفال بحث قيام الموافقة الضمنية الصادرة من المؤجر بالموافقة على التنازل .. ١٤٦

...الطعن بالنقض - أسباب الطعن - مخالفة الثابت بالأوراق - ماهيته - إيجار - الوفاء بالأجرة مجرد سحب المستأجر شيك بقيمة الزيادة المستحقة وفاءاً فى الأجرة مبرءاً للذمة ١٤٩

من أحكام المحكمة الإدارية العليا :

- ...ملكية - شهر عقارى - القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ - عدم إعتداد الشهر العقارى بالمحرر المشهر الصادر من غير مالك حقيقى هو أمر تقتضيه حماية الملكية العقارية وحماية لأصحاب الحقوق العينية ١٥١
- ...ترخيص سيارة - تجديد الترخيص شأنه شأن الترخيص المبتدأ - إمتناع جهة الإدارة عن تجديد الترخيص لعدم تقديم مالك السيارة سند ملكيته - تعامل أجزاء السيارة قبل تغيير الأجزاء المطلوب تغييرها - محله - شرط وجود سيارة بالفعل ١٥٤

ك ٢٨
٣ /
ك ٩٠٦

* نقـل – المادة ١٤٦ من القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ – معايير الإستهداء الوحيدة إلي أكثر درجات الكادر العـام قرباً للوضع الوظيفي للعامل المنقول من كادر خاص (القوات المسلحة) – شرط إعمال مفهوم القرين ١٥٦
* عاملون مدنيـــون بالدولة – أحكام المواد ١٣ و ١٧ و ٥٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ – إعارة – تعيين – قرار التعيين الصادر دون مراعاة أحكام الإعـــلان في صحيفتين يوميتين لا يعتبر قراراً معدوماً وإنما يتضمن مخالفـة تجيز سحبه خلال ستون يوماً ١٥٩
* دعـوى تأديبية – تقادم ثلاثي – أعضاء هيئة التدريس بالجامعات – عدم إرتباطها بدعوى جنائيـة – القرار الصـادر من النيابة العـامة بحفظ التحـقيق في الشكوى المقيدة إدارياً لا يحوز حجية الأمر المقضى فى مواجهة الجهة الإدارية ١٦١
* عاملون مدنيـــون بالدولة – القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٩٧ – ضم المـــدة – المشروع إستحدث نظاماً القصد منه تصفية الحقوق المترتبة على القوانين والنظم السـابقة على نفاذه – شرط ذلك ١٦٢
* إصابة عمـــل – ماهيتها – القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ – كل حادث يقع للمؤمن عليه خلال فترة ذهابه لمباشرة عمـله أو عودته منه ، وجوب أن يكون الذهاب والإياب دون توقف أو إنحراف أو تخلف عن الطريق الطبيعى ١٦٥
* تأديب – عاملون بالمحاكم – إنقطاع عن العمل – وجوب تناسب الجزاء مع جسامة الخطـــأ – الفصـــل من الخدمة يمثل أقصى درجات الجزاءات التأديبية – وجوب التحرز الشديد عن توقيعه ١٦٧
* عاملون بالقطاع العـــام – قرار تحميل الطاعن بدين قبل عميـــل الشـــركة وإن كان لا يعد من الجزاءات المقررة بالمادة ٨٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ إلا أنه يجد أساسه فى عناصر المسئولية التقصيرية المقررة بالقانون المدنى ١٦٨
* قرار إدارى – قرار غلق المحلات لا يعتبر من قبيل وقف الأعمال المخالفة المنصوص عليها فى المادة ١٥ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ لإختـــلاف معنى ومفهوم وقف الأعمال عن مفهوم غلق المحـــلات وهو الأمر الذى لا يجوز إلا بسند قانونى صحيح ١٧١
* ترخيص ضمنى – أحكام جنـــائية – حجيـــة – قوة الشئ المحكوم فيه – محاكم القضاء الإدارى مقيدة بالحكم الجنائى الصـادر فى موضوع الدعـــوى

جامعة ميدان
المكتبة
كلية القانون

ل ٢٨
٣
ك ٩٠٦
جامعة ميسان
المكتبة
كلية القانون

الجنائية بالبراءة أو الإدانة ١٧٣
معاش – مناط الإستحقاق – حرمان المدعية من المعاش إستناداً إلى ثبوت تطليقها من المؤمن عليه وفقاً لإجراءات قضائية تمت أمام محكمة أجنبية – متى كان الحكم الأجنبى قد صدر بصفة نهائية من جهة ذات ولاية بإصداره وليس فيه مخالفة للنظام العام فى مصر فإنه يجوز الأخذ به أمام المحاكم المصرية ولو لم يكن قد أعطى الصيغة التنفيذية ١٧٦

من إفتاء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع :

- عاملون مدنيون بالدولة – إنقطاع عن العمل – إنتهاء الخدمة – حبس العامل تنفيذاً لحكم جنائي نهائي – إنتفاء القرينة القانونية – عدم مشروعية قرار إنهاء الخدمة ١٧٩
- البنك الإسلامي للتنمية – تأجير تمويلى – إعفاء الأجهزة والمعدات محل عقود التأجير التمويلى التى يبرمها البنك من الضرائب والرسوم الجمركية المقررة طوال مدة سريان العقد ١٨١
- الإتحاد العام لمصدرى الأقطان – إتحاد مهنى – خضوعه لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات ١٨٣
- أعضاء هيئة البحوث بهيئة الطاقة الذرية – مدى أحقية المهندسين أعضاء هيئة البحوث فى بدل التفرغ ١٨٤
- تشريع – مشروع قانون وجوب عرضه على قسم التشريع – ضرائب – الضريبة على العقارات المبنية – عدم سريان الإعفاء المقرر بالقانونين رقمى ٤٩ لسنة ١٩٧٧ و ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على الوحدات التى تؤجر وفقاً لأحكام القانون المدنى تطبيقاً للقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٦ ..... ١٨٦
- هيئة الشرطة – ضباط الشرطة – مرتب – بدلات – بدل طبيعة العمل – نقل – إحتفاظ ضابط الشرطة ببدل طبيعة العمل عند نقله إلي وظيفة خارج هيئة الشرطة ١٨٨
- الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع – نزاع – وجوب تقديمه من صاحب الصفة – عدم جواز الإحالة إلى الجمعية العمومية طبقاً للقانون رقم ١١٠ من قانون المرافعات – حفظ الموضوع لوروده بغير الطريق الذى رسمه القانون ١٨٩

* عاملون مدنيون بالدولة – ترقيـــة – حكم قضائى – إلغاء قرار إنهاء الخدمة
الحكم الصادر بالإلغاء لا يستتبع سوى إلغـــاء القرار المطعون فيه ولا يعتبر
قرارات أخرى لا تعتبر من الآثار القانونية التى تترتب حتماً على القرار المطعون
– الترقيـــة إلى الوظيفة الأعلى ليست أثراً حتمياً لإلغاء قرار إنهاء الخدمة
من شأن الحكم أن يفسح المجـال أمام المحكوم له بالطعـن على القرارات
التاليـــة – التظلم يسمح لجهة الإدارة بإعادة النظر فى القرارات المنظمة
.....

* جامعـات – وظائف إستشارى وإستشارى مساعد وزميل – معمل أبحاث ورقابة
التربة والأساسات بكلية الهندسة بجامعة القاهرة ليس وحدة ذات طبيعة
ولم تنشأ به الوظائف المشار إليها .....

* الإتحادات المهنية – الإتحاد المصرى للغرف السياحية من أشخاص القانون العام
أمواله لا تعـد من الأموال المملوكة للدولة فى مفهـوم القانون رقم ٢٩ لسنة
.....

* عاملون مدنيون بالدولة – مرتب – بدلات – بدل سفر – المقابل النقـدى لإستمارات
السفر المجانية – شموله ضريبة المبيعات .....

وثـــائق :

* حصر عام لقوانين عام ٢٠٠٠ .....

جامعة ميمان
المكتبة
كلية القانون

جامعة عين شمس
المكتبة
حقوق القاهرة

ل إلي وظيفة غير قضائية : راجع : مجلس تأديب .
ابة إدارية : راجع : مخالفات مالية .

(هـ)

يئة الشرطة : راجع أيضاً : تأمين إجتماعي :

- ترقية إلي رتبة اللواء – المجلس الأعلى للشرطة – إختيار مطلق – إحالة إلي المعاش مع وجوب الترقية – للحكومة حق إختيار كبار موظفيها الذين تتأس فيهم القدرة على القيام بما تطلبه منهم لتنفيذ السياسة التي ترسمها بإعتبارها مسئولة عن حسن تصريف أمور الدولة – توقيع جزاءات على الطاعن وإن كان قد تم محوها إلا أنها ذات دلالة على عدم الإكتراث بالعمل ..... ٣ – ١٦٤
- أعضاء هيئة الشرطة – حكم بالإلغاء – سحب الصورة التنفيذية للحكم وإقرار صاحب الشأن بعدم رغبته في تنفيذه هو بمثابة عدول عن إعلان الحكم للتنفيذ ..... ٤ – ١٩٢

الهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية :

- تطبيق أحكام قانون الجامعات ولائحته التنفيذية على المؤسسات العلمية والمستشفيات والمعاهد التعليمية – أحقية المدعي في صرف مكافأة الريادة العلمية والإشراف وحوافز الساعات المكتبية المقررة لدرجة إستشاري مساعد المعادلة لدرجة أستاذ مساعد بالجامعة ..... ٢ – ١٦٢

هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة :

- القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ – شخصية إعتبارية مستقلة – عيب عدم الإختصاص (الجسيم ، البسيط) في الأخير لجهة الإدارة أن تصحح قرارها المشوب بعيب الإختصاص بإصداره من جديد من السلطة المختصة ..... ٢ – ١٥٩

(و)

وثيقة تأمين :

- إسكان – ترخيص – إلتزام الجهة الإدارية والمقاول والمهندس بتحمل عبء أداء قيمة وثيقة التأمين مالم يتفق على غير ذلك ..... ٤ – ١٧٩

وظيفة قضائية :

- تعيين – سلطة تقديرية – لا يجوز إتخاذ أفضلية المكانة الإجتماعية معياراً للترجيح وإلا إنطوى ذلك على إخلال بمبدأ المساواة ..... ٣ – ١٧٣

وقف تنفيذ الغرامة : راجع : نقض جنائي .

وكالة :

- قانون مدني – إثبات نوع الوكالة – الإحالة للتحقيق وإن كانت من إطلاقات محكمة الموضوع إلا أنه يتعين أن يكون رفض الإستجابة لهذا الطلب قائماً على أسباب مبررة تكفي لحمله والرد على القرائن التي تذرع بها الخصم ..... ٤ – ١٤٠

جامعة ميسان
المكتبة
كلية الحقوق

جامعة ميسان
المكتبة
كلية الحقوق

موضوع الدعوي : راجع : محكمة نقض .

ميعاد الحضور : راجع : عاملون مدنيون بالدولة .

(ن)

نظام عام : راجع أيضاً : إختصاص ولائى :

* سلطة محكمة النقض فى إثارة الأسباب المتعلقة بالنظام العام – الميادين العامة من أموال الدولة العامة – طبيعة تصرف الإدارة بشأنها مؤقت والنزاع الذى يثور بشأن ذلك يمثل منازعة إدارية تختص بنظرها محاكم مجلس الدولة ..... ١ - ١٢٠

* محكمة النقض – الحكم بعدم دستورية نص فى القانون – يتعين على المحاكم بإختلاف أنواعها ودرجاتها أن تمتنع عن تطبيقه على الوقائع والمراكز القانونية المطروحة حتى ولو كانت سابقة على صدور هذا الحكم بعدم الدستورية ..... ١ - ١٢٧

نقض : راجع أيضاً : حجية الأحكام :

* قرار الشطب الباطل لا يستتبع تطبيق الجزاء الوارد بالمادة ٨٢ مرافعات فيحق لصاحب الشأن تجديد الدعوى بعد فوات الستين يوماً المنصوص عليها ..... ٢ - ١٤٠

* نيابة عامة – محكمة النقض – تقرير الطعن بالنقض من النيابة العامة – وجوب إشتماله على إسم المقرر وما يدل على صفته وذلك على نحو مقروء ..... ٢ - ١٤٢

نقض جنائى .

* لمحكمة الطعن إستئنافية أو نقض تقدير العذر المانع من حضور المحكوم عليه بجلسة المعارضة ..... ٢ - ١٢٨

* عدم بيان الحكم المطعون فيه لواقعة الإتهام ونص القانون الذى بموجبه أنزل العقاب على الطاعن يعيب الحكم بالقصور والبطلان الموجب لنقضه ..... ٢ - ١٢٩

* القانون الأصلح للمتهم – ورود القاعدة القانونية فى ثوب إجرائي لا يمنع من الإعتداد بها كقانون أصلح للمتهم ..... ٢ - ١٢٧

* شهادة الشاهد – التعويل عليها – عدم إيراد مضمونها وذكر مؤداها – قصور يبطل الحكم ويوجب نقضه ..... ٣ - ١٢٦

* الحكم بعدم دستورية المادة ٢/١٥٦ من قانون الزراعة فيما نصت عليه من عدم جواز وقف تنفيذ عقوبة الغرامة – إنشاء مركز قانونى للطاعن أصلح بإجازته وقف تنفيذ عقوبة الغرامة المقررة للجريمة ..... ٤ - ١٢١

نقض مدني :

* حجز إدارى – إحاطته بعدد من الضمانات أوجب المشرع على الدائن الحاجز إتباعها عند توقيع الحجز ..... ٤ - ١٢٢

نقل : راجع : عاملون مدنيون بالدولة .

جامعة عين شمس
المكتبة
كلية الحقوق

لصاحب المدرسة ومنحه مهلة لإزالة المخالفة فإذا تخلف الإنذار يطل قرار وضع المدرسة تحت الإشراف المالي والإداري ..... ٤ – ١٦٦

ة خبرة : راجع : جامعة الأزهر – عاملون مدنيون بالدولة .

رافعات : راجع أيضاً : سبب الدعوي – غرفة المشورة – نقض :

المادة ١٦٨ من قانون المرافعات – إذا ما قضت المحكمة ببطلان الحكم وإنتهت إلي إلغائه فعليها أن تفصل في موضوع الدعوى متى كان صالحاً للفصل فيه – القانون هو مصدر إلتزام عضو البعثة بخدمة الحكومة - كفيل – إلتزامه برد النفقات مصدره التعهد الذي يوقعه ..... ٢ – ١٦٧

ركز القومي لبحوث المياه :

إنشاء وحدة ذات طابع خاص – جامعات – لمجلس إدارة المركز إنشاء وحدة ذات طابع خاص ..... ١ – ٢١٩

سئولية تقصيرية :

الجمعية العمومية لقسمي الفتوي والتشريع – نزاع – حجز إداري ..... ٤ – ١٨٣

سئولية مدنية : راجع : تأمين إجتماعي .

صاريف الإنتقال للعلاج : راجع . تأمين إجتماعي .

عارضة : راجع : نقض جنائي .

عاش : راجع : تأمين إجتماعي – عاملون مدنيون بالدولة .

عاشـــــات :

تسوية – قانون التأمين الإجتماعي – قانون السلطة القضائية – كادرات خاصة – يتم تسوية معاش رجل القضاء والنيابة العامة علي آخر مربوط الوظيفة التى كان يشغلها أو آخر مرتب كان يتقاضاه أيهما أصلح له دون التقيد فى ذلك بالحد الأقصى لأجر الإشتراك – ويربط المعاش بحد أقصى ١٠٠ ٪ من أجر الإشتراك الأخير مضافاً إليه العلاوات الخاصة ..... ١ – ١٧١

طابل التحسين :

القانون ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ – تشكيل لجنة الطعون على نحو ما ذهبت إليه الدائرة المنصوص عليها فى المادة ٥٤ مكرر من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ يغلب عليها الطابع الإدارى وما تصدره لا يعدو أن يكون قراراً إدارياً صادراً من لجنة لها إختصاص قضائي ..... ٤ – ١٧١

كافأة تشجيعية : راجع : شركات قطاع الأعمال العام .

وافقة إستيرادية : راجع : إستيراد وتصدير .

وانع الترقية : راجع : عاملون مدنيون بالدولة .

القرار الإداري السلبي : راجع :. تعيين .
قرارات إدارية : راجع :. مقابل التحسين .
قرينة التهريب : راجع : جمارك .

(م)

مأذونون : راجع : إختصاص .
مبـــــانى :
• مبانى غير آيلة للسقوط – أحكام القانونين رقمى ١٧٨ لسنة ١٩٦١ و ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ هى أحكام يكمل بعضها بعضاً فى مجال تنظيم هدم المبانى – شرط الموافقة على طلب الترميم بالهدم هو مضى أربعين عاماً على إقامة المبنى ..... ٣ – ١٦٧
مجازاة : راجع : إصلاح زراعى .
مجلس تأديب :
• صدور حكم مجلس الصلاحية بنقل الطالب إلى وظيفة غير قضائية يمنع الطالب من مباشرة وظيفته – إبلاغ الطالب بهذا الحكم قاصر على تنفيذ العقوبة وتأخير الإبلاغ أو عدم الإبلاغ لا يخول الطالب حق البقاء فى الوظيفة ..... ٤ – ١١
محاكمة تأديبية : راجع : عاملون مدنيون بالدولة .
محكمة النقض : راجع أيضا : نظام عام :
• الطعن أمامها للمرة الثانية – تصدى محكمة النقض للحكم فى موضوع الدعوى ..... ١ – ١٧٩
مخالفة تأديبية : راجع أيضاً : دعوى تأديبية :
• شهادة – تناقض وشك – دفاع لم يتم تحقيقه – إذا إرتبط قرار النقل أو الندب بجزاء صريح وقام على ذات سبب قرار الجزاء وتحقق الإرتباط بينهما ينعقد الإختصاص بنظر الطعن عليه للمحاكم التأديبية ..... ١ – ١٨٩
مخالفات مالية :
• الجهاز المركزى للمحاسبات – نيابة إدارية – مدى إلتزام الجهات الإدارية بتوصية النيابة الإدارية بصرف النظر عن إبلاغ النيابة العامة فى المخالفات المالية التى تشكل جرائم جنائية إكتفاء بالجزاء الإدارى ..... ١ – ٢٢٤
مدرسة خاصة :
• أحكام القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٠ – خضوعها للإشراف المباشر لوزارة التربية والتعليم – إستلزم المشرع إجراءً جوهرياً لوضع المدرسة تحت الإشراف المالى والإدارى وهو توجيه إنذار

ك ٨ ٣١ ٩٠٥
جامعة ميسان
المكتبة
كلية القانون

(غ)

ة تأخير : راجع : عقد إداري .
المشورة :
محكمة النقض – مرافعات – مدى سلطتها في الأمر بعدم قبول الطعن بالنقض حال تثبتها من أن الحكم المطعون فيه قد إنتهى صحيحاً إلى تأييد الحكم المستأنف ..... ١ – ١٨٠
ب : راجع : إصلاح زراعي .

(ق)

ـــون :
طبيعة ملكية المال توجب إنزال الحكم الذي سنه المشرع عند مراقبة صحة التصرف بشأن هذا المال – ليس لغير الجمعية العمومية لجمعية الإسكان حق التصرف في أموال الجمعية ..... ٢ – ١٤٢
ضرائب – النص الواضح الجلي المعنى – تطبيقه لا يحتاج إلى البحث عن حكمة تشريعه ودواعي ذلك – لا يجوز مد حكم المادة ٥٧ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ إلي محررات أخري لتماثلها مع بعض المحررات المذكور بها – خطابات الضمان لا تخضع لضريبة الدمغة النسبية وإنما اخضعها المشرع لضريبة الدمغة النوعية ..... ٤ – ١٤٤
انون أصلح للمتهم : راجع : ضرائب – نقض جنائي .
انون الضرائب علي الدخل :
مناط توقيع الجزاء المالي الذي تضمنته المادة ٤٠ – مناطه توافر أدلة وبراهين تقطع بسوء نية الممول في إثبات بيانات بإقراره تخالف الحقيقة – ويخضع تقدير المصلحة في هذا الشأن لرقابة القضاء – المادة ٣٤ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ – توقيع الجزاء المالي الذي تتضمنه مرتبط بعدم تقديم الإقرار الضريبي خلال الميعاد القانوني ..... ٤ – ١٤٧
انون الضريبة العامة على المبيعات : راجع أيضاً : ضريبة المبيعات .
ليس هناك ما يحول دون المسجل والإلتجاء إلى قاضيه الطبيعي بصدد خلافه مع المصلحة بالرغم من عدم سبق تظلمه وكذلك عدم طلب إحالة نزاعه مع المصلحة للتحكيم ..... ٤ – ١٤٢
قبول الدعوي :
إثارة الدفع بعدم قبول الدعوى لإنتفاء الصفة وذلك لأول مرة أمام محكمة النقض – قانون مدني – المادة ١٠١٨ – القيود الواردة بعقد البيع تكون حقوق إرتفاق على العقار لفائدة العقارات الأخرى المستفيدة من تلك القيود – أثر ذلك – تعدد المخالفات الخاصة بقيود البناء الإتفاقية في حي معين تجعل الملاك الآخرين في حل منها لإنتفاء سبب الإلتزام والحكمة منه ..... ٣ – ١٤٦

جامعة بيسان
المكتبة
كلية القانون

١٩٨٠ (حظر تعديل المركز القانوني للعامل بعد ١٩٨٤/٦/٣٠) – ليس محتماً التريث في إجراء هذه التسوية القانونية لحين إجراء الترقية للدرجة التالية ..... ٤ – ١٧٧

- فصل بحكم تأديبي – تعيين – تحصن القرار الصادر بالتعيين رغم عدم مرور أربع سنوات على الحكم الصادر بفصل العامل من الخدمة ..... ٤ – ١٧٨
- تعيين – مدة خبرة سابقة – وجوب ذكر مدة الخبرة السابقة في الإستمارة الخاصة بذلك هو من قبيل إعلام جهة الإدارة بتلك المدة في موعد معين عند التعيين – الإستمارة نموذج مساعد لذكر بيانات مدة الخبرة السابقة فهي وسيلة إثبات – عدم التقدم بها لا يحول دون النظر في خدم مدة الخبرة السابقة إذا ثبت علم جهة الإدارة علماً يقينياً بتلك المدة بطريق آخر مؤكد لذلك ..... ٤ – ١٩٥
- تخطي في الترقية في وظيفة رئيس إدارة مركزية – حكم بالإلغاء – تنفيذ الحكم – تحديد مقدار الحوافز المستحقة للمحكوم لصالحه على أساس شغله وظيفة رئيس إدارة مركزية واستحقاقه الفرق بين ما كان يصرف له من حوافز بإعتباره شاغلاً وظيفة مدير عام وبين ما يستحقه بإعتباره شاغلاً وظيفة رئيس إدارة مركزية ..... ٤ – ١٩٦

عاملون بالهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية : راجع : ترقية .

عدم إعلان الصورة التنفيذية : راجع : هيئة الشرطة .

عقد إداري : راجع أيضاً : إختصاص ولائي :

- مرفق عام – ضرورة تغليب وجه المصلحة العامة على المصلحة الخاصة – الأصل هو عدم جواز الدفع بعدم التنفيذ في العقود الإدارية – خطأ عقدي – شروط المطالبة بقيمة الزيادة في الأسعار ..... ١ – ١٨٤
- شروط إعتبار العقد إدارياً – إختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بنظر المنازعات الناشئة عن العقود المبرمة بين هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وبين الجمعيات التعاونية للبناء والإسكان بشأن الأراضي المملوكة لتلك الهيئة ملكية خاصة ..... ١ – ١٩٨
- الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع – نزاع – عقد – الزيادة في حجم الأعمال – غرامة تأخير ..... ١ – ٢٠٧
- تحكيم – مدى صحة شرط التحكيم في منازعات العقود الإدارية التي جرى إبرامها قبل صدور فتوى الجمعية العمومية بعدم صحة هذا الشرط ..... ٢ – ١٩٢

عقد مقاولة : راجع : الضريبة العامة على المبيعات .

علاوات خاصة : راجع : عاملون مدنيون بالدولة .

ك ٤٨ / ٣ ك ٩٠٥

جامعة المنصورة المكتبة

إحالة إلي المحاكمة التأديبية - حظر ترقية العامل المحال إلي المحاكمة بإعتبار أن الإحالة للمحاكمة تعد مانعاً من موانع الترقية - قيام جهة الإدارة بترقية العامل المحال إلي المحاكمة وإن كان معيباً ومخالفاً للحظر الوارد بالمادة ٨٧ إلا أن هذا العيب لا يبلغ من الجسامة حداً ينحدر به إلى درجة الإنعدام ، ومن ثم فإنه يتحصن بفوات الميعاد القانوني دون سحبه أو إلغاؤه ..... ٢ - ١٧٦

تأديب - إحالة إلى المعاش - مدى أحقية الجهة الإدارية فى توقيع الجزاء على العامل المحال للمعاش ..... ٢ - ١٨٤

إعانة الصمود - مناط الإستحقاق - إرتفاع وصف الصمود بتحرير سيناء - عدم إستحقاق ..... ٢ - ١٩٦

أجر - ربط ثابت - علاوات ..... ٢ - ١٩٧

ميعاد الحضور - إخطار - تكراره - ثبوت وصول الإخطار ولو كان متأخراً فتكون الغاية قد تحققت من الإجراء - أثر ذلك - الحق فى مكافأة الإمتحانات لا يجد مصدره فى حكم القانون مباشرة بل يتقرر بموجب القرار الإداري الصادر من السلطة المختصة - المصلحة فى الدعوى - إلغاء قرار النقل بالتسبة إلي من أنهيت خدمته هو طلب ينتفى وجه المصلحة فيه ..... ٣ - ١٥٣

المادة ٣٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - تقرير الكفاية لا يعتبر نهائياً إلا بعد إنقضاء ميعاد التظلم منه أو البت فيه - التقرير الذى قدم عنه التظلم فى الميعاد لا يعد بمثابة قرار إدارى نهائي حتى يفصل فيه - لا يجوز فى هذا المقام الأخذ بقرينة الرفض الضمنى - الإختصاص بوضع تقرير الكفاية ينعقد للسلطة الرئاسية التى يتبعها العامل وقت وضع التقرير أياً كان مقدار المدة التى عمل فيها تحت إشرافها ..... ٣ - ١٥٦

مدة خبرة عملية سابقة على التعيين - المادة ٢٧ /٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - المشرع ربط حساب هذه المدة بقرار التعيين الذى تصدره السلطة المختصة فإذا أصدرت قرار التعيين دون أن تستعمل هذه السلطة التقديرية فإنها تستنفد حقها فى هذا الشأن ..... ٣ - ١٥٨

حساب مدة الخدمة العسكرية ومدة الخدمة العامة - مفهوم الزميل - وجوب مراعاة حق الزميل سابق التعيين فى عدم المساس بأقدميته عند ضم مدة خدمة حكمية للأحدث منه سواء أكانت مدة تجنيد أم مدة خدمة عامة ..... ٣ - ١٨٣

عاملون بالإصلاح الزراعى - مدى صحة قرار النقل من مجموعة الوظائف المكتبية إلى مجموعة الوظائف المكتبية لغير المؤهلين ..... ٣ - ١٩٥

تسوية خاطئة - حق جهة الإدارة فى إجراء التسوية الصحيحة للعامل الذى سويت حالته تسوية خاطئة لا يتقيد بالميعاد المنصوص عليه فى المادة ١١ مكرراً من القانون رقم ١٣٥ لسنة

جامعة بيطار
المكتبة
كلية الحقوق

طبقاً للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ هى المحافظ بحسباته يملك السلطات المقررة لوزير ..... ١ - ١٩١

* تقرير الكفاية – العبرة بأداء العامل فى السنة التى وضع عنها التقرير عدم وجوب إخطار العامل بأن مستوى أدائه يقل عن مستوى الأداء العادى طالما أن تقديره لم يقل عن المتوسط – إذا كان التسبيب أمراً غير لازم وأفصحت الجهة الإدارية إختياراً وطواعية عن أسباب قرارها فإن هذه الأسباب تخضع لرقابة المشروعية التى يسلطها القضاء الإدارى على القرار الملغون فيه ..... ١ - ١٩٢

* المادة ٦٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بعد تعديلها بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ – حظر ترقية العامل على درجات الوظائف العليا إذا كان وقت إجرائها بإجازة تترخص فى منحها جهة الإدارة – عدم إعمال هذا الحظر إذا كان العامل وقت إجراء الترقية حاصلاً على إجازة خاصة لمرافقة الزوج ..... ١ - ١٩٩

* الحد الأقصى للأجور – علاوات خاصة – الحد الأقصى للأجور تعدلت حدوده بقدر ما أضافته قوانين العلاوات الخاصة إلى الأجور الأساسية وبقدر ما يحدثه من تأثير فيما يصرف من مبالغ بسند تشريعى أو لائحى يكون الصرف فيها على أساس الأجر الأساسى المزيد ..... ١ - ٢٢٠

* الهيئة العربية للتصنيع – تعيين – عدم أحقية العامل المعين بالجهاز الإدارى بالدولة فى الإحتفاظ بأجره الذى يتقاضاه فى وظيفته السابقة بالهيئة العربية للتصنيع ..... ١ - ٢٢٦

* إعادة تعيين – حرمان المدعية من إستكمال إجراءات إعادة تعيينها وتفويت فرصتها إلى أن بلغت سن الستين بحيث يستحيل تدارك هذا الخطأ – تحقق أركان المسئولية الإدارية – وجوب القضاء بالتعويض ..... ٢ - ١٥٣

* إعارة – المادة ٥٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة – إنه ولئن كانت إعارة العامل من الأمور التى تترخص فيها جهة الإدارة طالما لم يقيدها القانون بنص خاص أو لم تقيد هى نفسها بقواعد تنظيمية معينة . فإن هى إلتزمت بقاعدة معينة كان لزاماً عليها أن تطبقها على الجميع على السواء ..... ٢ - ١٧١

* تقرير كفاية – القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ – إعتماد بيانات كفاية الأداء بالنسبة لشاغلى الوظائف العليا والبت فى تظلماتهم منها منوط بالسلطة المختصة دون غيرها ..... ٢ - ١٧٣

* تسكين – تأهيل علمى – تسكين المدعى على فهم أنه يتوافر فيه شرط التأهيل العلمى بينما هو فاقده فيكون قرار التسكين قد فقد ركن النية على وجه ينحدر به إلى درجة الإنعدام ..... ٢ - ١٧٤

ك ٣٨ / ل ٩٠٥

بة المبيعات : راجع أيضاً : قانون الضريبة العامة على المبيعات :
الخدمة المؤداه فى الجراج تكمن فى النظافة والحراسة – دخولها فى مفهوم الخدمة الخاضعة للضريبة العامة على المبيعات ..... ١ – ٢١٢
لفورات تكميلية – شرائط الفيديو أضحت غير مؤثمة فى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ومن ثم فإنه يعتبر قانوناً أصلح للمتهم ..... ٣ – ١٣٨
خدمات التشغيل للغير يقصد بها مدلولاً محدداً لخدمات معينة وليس مجرد المدلول العام الذى ينصرف إلى عموم الخدمات – خضوع خدمات التشغيل للغير للضريبة العامة على المبيعات ..... ٣ – ١٤٣
أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ و ٢ لسنة ١٩٩٧ – عقد المقاولة – مناط إستحقاق الضريبة – المقصود بلفظ « التشغيل للغير » هو أداء العمل للغير بالممارسة والتكرار بغض النظر عن الشكل القانونى للقائم بالعمل سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً – عبارة خدمات التشغيل للغير فى خصوص نشاط المقاولات تنصرف إلى عنصر العمل وحده دون المواد المستخدمة فى تنفيذ المقاولة التى تخضع للضريبة الخاصة بالسلع ..... ٣ – ١٧٨

(ع)

املون بالإصلاح الزراعى : راجع : عاملون مدنيون بالدولة .
املون بالقطاع العام :
المقابل النقدى لرصيد الإجازات الإعتيادية – حكم المحكمة الدستورية العليا – تطيب وجه قضاه منطوق الحكم بما يحمل المنطوق على الصحة ويجعله متسقاً مع الأسباب التى قام عليها – أحقية العاملين فى شركات القطاع العام عند إنتهاء خدمتهم فى المقابل النقدى عن كامل رصيد إجازاتهم الإعتيادية بدون حد أقصى إذا كان الحرمان من الإجازة راجعاً إلى رب العمل ..... ٣ – ١٨٧
• تعيين – علاوة دورية – تحديد ميعاد إستحقاق العلاوة الدورية فى حالة تعيين العامل تعييناً جديداً إذا ما إتصل تعيينه بخدمة سابقة دون فاصل زمنى ..... ٣ – ١٩٦
املون بشركات قطاع الأعمال العام :
• حبس العامل لدين نفقة – أثر إنقطاع العامل عن العمل فى حساب مدة الإنقطاع ضمن مدة خدمته وإستحقاق العلاوات الدورية ..... ٤ – ١٨٦
املون مدنيون بالدولة : راجع أيضاً : إتحاد الإذاعة والتليفزيون – تعيين :
• المادة ٥٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ – قواعد النقل وضوابطه – وجوب العرض على لجنة شئون العاملين – السلطة المختصة بالتعيين فيما يتعلق بالعاملين بأجهزة ووحدات الإدارة المحلية

جامعة ميسان المكتبة كلية القانون

جامعة ميسان المكتبة كلية القانون

جامعة ميسان
المكتبة
كلية القانون

شرط الواقف :

- وقف – مدلول هذا الشرط – مخالفته – خطأ فى تطبيق القانون ..... ٢ - ١١

شركات قطاع الأعمال العام :

- مكافآت تشجيعية – مدى جواز قيام رئيس الشركة القابضة – بمنح مكافآت تشجيعية لرؤساء مجالس الإدارة والأعضاء المنتدبين للشركات التابعة :..... ١ - ١١
- المقابل النقدى عن رصيد الإجازات الإعتيادية – حكم المحكمة الدستورية العليا – تفسير الحكم القضائي تملكه المحكمة مصدرة الحكم – إستفتاء الجمعية العمومية فى شأن تطبيق الحكم على أوضاع الواقع إنما يتعلق بوجه فهم الحكم وإستخلاص دلالته – أحقية العاملين فى شركات قطاع الأعمال العام عند إنتهاء خدمتهم فى المقابل النقدى عن كل رصيد إجازاتهم الإعتيادية بدون حد أقصى إذا كان الحرمان من الإجازة راجعاً إلى رب العمل ..... ٢ - ١١
- شركات قطاع الأعمال – تمويل الوحدات المشتراه للعاملين بالشركة من حصيلة النسبة المخصصة لإسكان العاملين – تحديد المنوط به تقرير هذا الأمر ..... ٣ - ١١٧

شهادة الشاهد : راجع : نقض جنائى .

(ص)

الصفة فى الدعوى : راجع أيضاً : قبول الدعوى :

- التعيين فى إحدى الوظائف القضائية أمر تترخص فيه جهة الإدارة بمالها من سلطة تقديرية ..... ٣ - ١١٨

صورية العقـــــد :

- التمسك بها من المشترى بعقد غير مسجل فى مواجهة المشترى بعقد مسجل – أثر ..... ٣ - ١١٩

(ض)

ضـــرائب :

- لجان طعن الضرائب – المادتان ١٥٨ ، ١٦٠ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ حضـــور ثلاثة من موظفى المصلحة المعينين بقرار من وزير المالية شرط لصحة إنعقاد اللجنة ..... ٢ - ١١٨
- الأرباح التى يحققها من يشترون أو يشيدون العقارات لحسابهم بقصد بيعها – مناط إخضاعها للضريبة على الأرباح التجارية بالمادة ١٨ – توافر ركن الإعتياد ..... ٢ - ١٤٠

ضريبة الأرباح التجارية : راجع : ضرائب .

ل ٢٨
/ ٣
ل ٩١٥

٢٣ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض أحكام الأحـوال الشخصية (القضية رقم ١٤٥ لسنة ١٨ ق . د - جلسة ٢٠٠٠/٦/٣ - الجريدة الرسمية العدد ٢٤ فى ٢٠٠٠/٦/١٧) ..... ٤ - ١١٢

حكمت المحكمة أولاً : بعدم دستورية نص البند ب من المادة ٢١ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر قبل تعديلها بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٩١ ثانياً : بعدم دستورية نظام التحرى عن القيمة الحقيقية للعقارات المبنية وتحصيل رسم تكميلى - بعد إتخاذ إجراءات الشهر - عن الزيادة التى تظهر فى هذه القيمة (القضية رقم ١١٦ لسنة ٢١ ق . د - جلسة ٢٠٠٠/٦/٣ - الجريدة الرسمية العدد ٢٤ فى ٢٠٠٠/٦/١٧) ..... ٤ - ١١٥

حكمت المحكمة بعدم دستورية القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ بإصدار قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية (القضية رقم ١٥٣ لسنة ٢١ ق . د - جلسة ٢٠٠٠/٦/٣ - الجريدة الرسمية العدد ٢٤ فى ٢٠٠٠/٦/١٧) ..... ٤ - ١٢٢

ين النفقة : راجع : عاملون بشركات قطاع الأعمال العام .

(ر)

رجال القضاء : راجع : معاشات .

رصيد الإجازات الإعتيادية : راجع : شركات قطاع الأعمال العام - عاملون بالقطاع العام .

(ز)

الزواج بأجنبية : راجع : أعضاء السلك الدبلوماسي .

(س)

سبب الدعوي :

- مرافعات - تقرير حق المدعى فى تعديل سبب دعواه أو الإضافة إليه مع بقاء موضوع الطلب الأصلي على حاله - المادة ١٢٤ مرافعات - وكذلك أجازت المادة ٢٣٥ مرافعات للمستأنف ذات الحق - واجب محكمة الموضوع النظر فى الإضافة والتغيير وإلا كان حكمها موصوماً بالقصور فى التسبيب بما يوجب نقضه ..... ١ - ١٨٢

السند التنفيذي :

- تنفيذ - لا يجوز الإعتماد على دليل خارجى لتكملة السند التنفيذى إلا إذا كان هو الآخر سنداً تنفيذياً ..... ٤ - ١٣٥

جامعة ميسان
المكتبة
كلية القانون

الإدارية المختلفة بشئون أعضاء هيئة قضايا الدولة وطلبات التعويض المترتبة عليها [illegible] والتظلمات (القضية رقم ١٩٣ لسنة ١٩ ق . د – جلسة ٢٠٠٠/٥/٦ – الجريدة الرسمية [illegible] ٢٠ فى ٢٠٠٠/٥/١٨) ..... ٣ = [illegible]

* حكمت المحكمة بعدم دستورية نص الفقرة الأخيرة من المادة ٦٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فيما تضمنه من حرمان العامل من [illegible] النقدى لرصيد إجازاته الإعتيادية فيما جاوز أربعة أشهر ، متى كان عدم الحصول على [illegible] الرصيد راجعاً إلى أسباب إقتضتها مصلحة العمل (القضية رقم ٢ لسنة ٢١ ق . د – جلسة ٢٠٠٠/٥/٦ – الجريدة الرسمية العدد ٢٠ فى ٢٠٠٠/٥/١٨ ..... ٣ = [illegible]

* حكمت المحكمة بعدم دستورية قرارى محافظ الإسكندرية رقم ٢٧٤ لسنة ١٩٩١ و ٣٣ لسنة [illegible] فيما تضمناه من زيادة تعريفة بيع المياه لشركات الإستثمار عما هو مقرر للشركات والمحلات التجارية (القضية رقم ٨٧ لسنة ٢٠ ق . د – جلسة ٢٠٠٠/٥/٦ – الجريدة الرسمية العدد [illegible] فى ٢٠٠٠/٥/١٨) ..... ٣ = [illegible]

* حكمت المحكمة برفض الطعن بعدم دستورية نص المادة التاسعة من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ التى أجازت لمحامى البنوك مزاولة أعمال المحاماة لغير تلك البنوك (القضية رقم ٣٥ لسنة ٢٠ ق . د – جلسة ٢٠٠٠/٥/٦ – الجريدة الرسمية – العدد ٢٠ فى ٢٠٠٠/٥/١٨) ..... ٣ = [illegible]

* حكمت المحكمة بعدم دستورية نص الفقرة الأولى من المادة ١٣٠ من قانون التأمين الإجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وبسقوط فقرتها الثانية (القضية رقم ٢١ لسنة ٢٠ ق . د – جلسة ٢٠٠٠/٦/٣ – الجريدة الرسمية العدد ٢٤ فى ٢٠٠٠/٦/١٧) .... ٤ – ٩٧

* حكمت المحكمة بعدم دستورية نص الفقرة الأولى من المادة ٧٢ من لائحة الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس فيما تضمنه من نقل حضانة الصغير من أمه إلى أبيه إذا كان حكم الطلاق صادراً لمصلحته وبسقوط عجز هذه الفقرة (القضية رقم ١٥١ لسنة ٢٠ ق . د – جلسة ٢٠٠٠/٦/٣ – الجريدة الرسمية العدد ٢٤ فى ٢٠٠٠/٦/١٧) ..... ٤ – ١٠٣

* حكمت المحكمة برفض الطعن بعدم دستورية المادة (١) مكرراً من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ المضافة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٥ – بفرض رسم خاص لصندوق الخدمات الصحية والإجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية فيما نصت عليه من أن يكون لهذا الرسم حكم الرسوم القضائية الأصلية المقررة (القضية رقم ١٥٢ لسنة ٢٠ ق . د – جلسة ٢٠٠٠/٦/٣ – الجريدة الرسمية العدد ٢٤ فى ٢٠٠٠/٦/١٧) ..... ٤ – ١٠٧

* حكمت المحكمة برفض الطعن بعدم دستورية المادة ١١ مكرراً والفقرتين الثانية والثالثة من المادة

ك ٢٨
ل ٣٠ /
ل ٩٠٥
جامعة بيطار
المكتبة
كلية القانون

ل . ، تنازع ، – جلسة ٢٠٠٠/٢/٥) ..... ٢ – ١٢٦
حكمت المحكمة بعدم دستورية نص الفقرة الأولى من المادة (١٩) من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر فيما إنطوى عليه من عدم إشتراط موافقة المالك عند تغيير المستأجر إستعمال العين إلي غير الغرض السكنى (القضية رقم ١٤٤ لسنة ٢٠ ق . د – جلسة ٢٠٠٠/٣/٤ – الجريدة الرسمية العدد ١١ فى ٢٠٠٠/٣/٢٠) ..... ٣ – ٩٠
حكمت المحكمة بعدم إختصاصها بنظر الدعوى بطلب الحكم بعدم دستورية البند (ج) من المادة الثامنة من النظام الأساسى لصندوق التأمين على أعضاء السلك الدبلوماسى والقنصلى (القضية رقم ١١٧ لسنة ٢٠ ق . د – جلسة ٢٠٠٠/٣/٤ – الجريدة الرسمية العدد ١١ فى ٢٠٠٠/٣/٢٠) ..... ٣ – ٩٤
حكمت المحكمة بعدم قبول الطعن بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة ١٣ والفقرة الثانية من المادة ٤٧ من لائحة المخزنين الصادرة بقرار وزير العدل فى ١٩٥٥/١/٤ (القضية رقم ١٢٧ لسنة ٢٠ ق . د – جلسة ٢٠٠٠/٣/٤ – الجريدة الرسمية العدد ١١ فى ٢٠٠٠/٣/٢٠) ..... ٣ – ٩٦
حكمت المحكمة بعدم دستورية نص الفقرة الأولى من المادة ١٩ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ فى شأن البنك الرئيسى للتنمية والإئتمان الزراعى فيما تضمنه من حق البنوك التابعة له فى تحصيل مستحقاتها لدى الغير بطريق الحجز الإدارى عن طريق مندوبيها (القضية رقم ١٧٢ لسنة ٢٠ ق . د – جلسة ٢٠٠٠/٣/٤ – الجريدة الرسمية العدد ١١ فى ٢٠٠٠/٣/٢٠) ..... ٣ – ٩٩
حكمت المحكمة بعدم دستورية نص المادة ٤ من قانون التعاون الإسكانى الصادر بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ فيما إنطوى عليه من حظر الحجز على أموال الجمعيات التعاونية للبناء والإسكان (القضية رقم ٥٥ لسنة ٢٠ ق . د – جلسة ٢٠٠٠/٣/٤ – الجريدة الرسمية العدد ١١ فى ٢٠٠٠/٣/٢٠) ..... ٣ – ١٠٤
حكمت المحكمة برفض الطعن بعدم دستورية نص الفقرة الرابعة من المادة ٩٩ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها (القضية رقم ١٨١ لسنة ١٩ ق . د – جلسة ٢٠٠٠/٣/٤ – الجريدة الرسمية العدد ١١ فى ٢٠ /٣/ ٢٠٠٠) ..... ٣ – ١٠٩
حكمت المحكمة بعدم دستورية نص المادة ٢٥ من قانون هيئة قضايا الدولة الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ فيما تضمنه من إسناد الفصل فى طلبات إلغاء القرارات

جامعة قيصل
المكتبة
كلية القانون

مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة (القضية رقم ١٠٦ لسنة ١٩ ق . د – جلسة ٢٠٠٠/١/١ – الجريدة الرسمية – العدد ٢ تابع فى ٢٠٠٠/١/١٣) ..... ٢ – ١١٩

* حكمت المحكمة بعدم دستورية نص الفقرة الرابعة من المادة ٢١ من قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ، وذلك فيما تضمنه من حرمان أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين من مكافأة العضوية ، وألزمت الحكومة المصروفات ، ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة (القضية رقم ١٨٠ لسنة ٢٠ ق . د – جلسة ٢٠٠٠/١/١ – الجريدة الرسمية – العدد ٢ تابع فى ٢٠٠٠/١/١٣) ..... ٢ – ١٢١

* حكمت المحكمة برفض الطعن بعدم دستورية نص المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٠ لسنة ١٩٨٩ ، فيما تضمنه من سريان حكم الفقرة الثانية من المادة ٨٥ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات على الطلاب المقيدين والذين يتم قيدهم بالصف الأول أو الإعدادى إعتباراً من تاريخ العمل بهذا القرار (القضية رقم ١٩٥ لسنة ٢٠ ق . د – جلسة ٢٠٠٠/١/١ – الجريدة الرسمية – العدد ٢ تابع فى ٢٠٠٠/١/١٣) ..... ٢ – ١٢٤

* حكمت المحكمة : أولاً : بعدم دستورية نص المادة الرابعة من قرار رئيس المحكمة الدستورية العليا رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٩ بنظام صندوق الخدمات الصحية والإجتماعية لأعضاء المحكمة وأعضاء هيئة المفوضين بها فيما تضمنه من وقف سريان هذا النظام بالنسبة إلى العضو المنتفع وأسرته إذا إلتحق بعمل ، ثانياً : بعدم دستورية نص المادة ٢١ مكرراً (٢) من القرار المشار إليه معدلاً بالقرار رقم ٧ لسنة ١٩٨٦ فيما تضمنه من وقف صرف المبلغ الشهرى الإضافي إذا إلتحق العضو بعمل داخل البلاد يتقاضى عنه دخلاً وبسقوط عبارة « عدا المكافآت والبدلات » ، ثالثاً : بأحقية الطالب فى الإنتفاع بنظام صندوق الخدمات الصحية والإجتماعية بما فى ذلك المبلغ الشهرى الإضافى إعتباراً من تاريخ وقف إنتفاعه به وحتى ٣٠ من أبريل سنة ١٩٩٨ ، رابعاً : بإلزام الحكومة المصروفات ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة (القضية رقم ١ لسنة ١٩ ق . د – طلبات أعضاء – جلسة ٢٠٠٠/٢/٥ – الجريدة الرسمية – العدد ٧ فى ٢٠٠٠/٢/١٧) ..... ٢ – ١٢٩

* حكمت المحكمة بالإعتداد بالحكم النهائي الصادر فى الدعوى رقم ١١٥ لسنة ١٩٩٠ مدنى محكمة كفر الدوار الإبتدائية المؤيد بالحكم الصادر من محكمة إستئناف الإسكندرية « مأمورية دمنهور » فى الإستئناف رقم ٢٦٧ لسنة ٤٧ ق . (القضية رقم ١٢ لسنة ٢٠ ق . « تنازع » – جلسة ٢٠٠٠/٢/٥) ..... ٢ – ١٣٣

* حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى بوقف تنفيذ الحكم الصادر من محكمة النقض فى الطعن رقم ٧٨٤ لسنة ٦٨ ق . (القضية رقم ١٠ لسنة ٢١ ق . « تنازع » – والقضية رقم ٣ لسنة ١٩

ك ٢٨
٣ /
ك ٩١٥
جامعة ميسان
المكتبة
كلية القانون

/١١/١٩٩٩ – الجريدة الرسمية – العدد ٤٦ فى ١٨/١١/١٩٩٩) ..... ١ – ١٤٩

حكمت المحكمة برفض الطعن بعدم دستورية نص الفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والملية (القضية رقم ٩٦ لسنة ٢٠ ق . د – جلسة /١٢/١٩٩٩ – الجريدة الرسمية – العدد ٥٠ فى ١٦/١٢/١٩٩٩ ..... ١ – ١٥٢

تنازع الإختصاص – مناطه – تحديد الجهة المختصة بالنزاع يتم وفقاً لقواعد توزيع الإختصاص بين الجهات القضائية – القرار الصادر من شركة من شركات القانون الخاص ليس قراراً إدارياً والمنازعة بشأنه من إختصاص القضاء العادى – قضاء المحكمة الدستورية بتعيين المحكمة المختصة ملزم وهو بمثابة إسباغ الولاية عليها من جديد غير مقيدة بقضائها السابق ولو كان نهائياً (القضية رقم ١٠ لسنة ١٩ ق « تنازع » – جلسة ٤/١٢/١٩٩٩) ..... ١ – ١٥٤

حكمت المحكمة بعدم دستورية عجز الفقرة الأولى من المادة ١٩٧ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ فيما نصت عليه من « ويخفض المعاش إلى النصف بالنسبة للمحامين العاملين بأحكام قانون التأمين الإجتماعى وذلك عن كل سنة من سنوات التأمين الإجتماعى » وألزمت الحكومة المصروفات ، ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة (القضية رقم ٩٩ لسنة ٢٠ ق . د – جلسة ٤/١٢/١٩٩٩ – الجريدة الرسمية – العدد ٥٠ في ١٦/١٢/١٩٩٩ ..... ١ – ١٥٦

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى بطلب الحكم بعدم دستورية نص الفقرة الثانية من المادة ٦٧ من قانون هيئة الشرطة الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ (القضية رقم ٦١ لسنة ٢٠ ق . د – جلسة ٤/١٢/١٩٩٩ – الجريدة الرسمية – العدد ٥٠ فى ١٦/١٢/١٩٩٩) ..... ١ – ١٦٣

حكمت المحكمة بعدم دستورية ما تضمنته الفقرة الثانية من المادة ٢١من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢ بإنشاء نقابة التجاريين من عدم قبول الطعن فى قرارات الجمعية العمومية للنقابة أو في صحة إنعقادها ، إلا من مائة عضو على الأقل من الأعضاء الذين حضروا إجتماعها وذلك بتقرير مصدق على الإمضاءات الموقع بها عليه (القضية رقم ٣٥ لسنة ٢١ ق . د – جلسة ١/١/٢٠٠٠ – الجريدة الرسمية – العدد ٢ تابع فى ١٣/١/٢٠٠٠) ..... ٢ – ١١١

- حكمت المحكمة بعدم دستورية الفقرة الأخيرة من المادة ٣ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق فى المواد المدنية – قبل تعديلها بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٩٥ – فيما نصت عليه من « ويسوى رسم الإستئناف فى حالة تأييد الحكم الإبتدائي بإعتبار أن الحكم الصادر بالتأييد حكم جديد بالحق الذى رفع عنه الإستئناف » وألزمت الحكومة المصروفات ومبلغ

جامعة ميسان
المكتبة
كلية القانون

* دعوى جنائية – ميعاد سقوط كل منهما – إستقلال المخالفة التأديبية عن الجريمة الجنائية – عدم الإستقلال ليس من شأنه أن تلتقت المحكمة التأديبية كلية عن الوصف الجنائي للوقائع المكونة للمخالفة التأديبية في مجال تقدير جسامة الفعل وبيان أثره في إستطالة مدة سقوط الدعوى التأديبية ..... ٢ - ١٧٩

دعوي البطلان :

* إن الأصل فيما تستظهره المحكمة الإدارية العليا من حكم القانون أن يكون هو صحيح الرأي بما لا معقب عليها فيه ، والخطأ إذا لم يكن بيناً لا يستوى ذريعة لإستنهاض دعـــوى البطلان الأصلية – عدول الحكم عن المبادىء المستقرة للمحكمة الإدارية العليا لا يرتب البطلان ..... ٤ - ١٩١

دعوي جنائية : راجع : دعوي تأديبية .

دعوي الدستورية : راجع أيضاً : حجية الأحكام :

* حكمت المحكمة بعدم دستورية العبارة الواردة بالبند (١) من المادة ١٩ من قانون التحكيم في المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ ، والتي تنص على أن « فصل هيئة التحكيم في الطلب » وألزمت الحكومـــة المصـــروفات ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعـــاب المحاماة (القضية رقم ٨٤ لسنة ١٩ ق . د – جلسة ١٩٩٩/١١/٦ – الجريدة الرسمية – العدد ٤٦ في ١٩٩٩/١١/١٨) ..... ١ - ١٣٥
* تنازع إيجابي – مناطه – أثاره – يتحدد وضع دعوى تنازع الإختصاص بالحالة التي تكون عليها الخصومة أمام جهتي القضـــاء – وجوب تقديم المســـتندات الدالة على تمسك كل جهة من جهتي القضاء بإختصاصها – عدم تقديم ذلك – عدم قبول الدعـــوى (القضية رقم ٥ لسنة ٢٠ ق « تنازع » جلسة ١٩٩٩/١١/٦) ..... ١ - ١٤٢
* حكمت المحكمة بعدم دستورية نص المادة ٣٤ مكرراً (٢) من قرار وزير العدل رقم ٤٨٥٣ لسنة ١٩٨١ بتنظيم صندوق الخدمات الصحية والإجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية المعدل بالقرار رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ ، وذلك فيما تضمنه من وقف صرف المبلغ الشهري الإضافي إذا إلتحق العضو بعمل داخل البـــلاد ويتقاضى عنه دخـــلاً ويسقوط عبارة ما عدا « المكافآت والبدلات » وألزمت الحكومة المصروفات ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة (القضية رقم ٧٢ لسنة ٢٠ ق.د – جلسة ١٩٩٩/١١/٦ – الجريدة الرسمية – العدد ٤٦ في ١٩٩٩/١١/١٨) .... ١ - ١٤٣
* حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى بطلب الحكم بعدم دستورية المادة الثالثة من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ – وذلك فيما خوله لرئيس الجمهورية من تعديل سعر الضريبة على بعض السلع (القضيـــة رقم ٦٠ لسنة ٢٠ ق . د – جلسة

ك ٢٨
١ ٣
ك ٩٠٥
جامعة ميسان
المكتبة
كلية القانون

ضاء هيئة التدريس – مدى جواز حساب مدة خبرة ضمن مدة الخدمة والاعتداد بها ضمن المدة
لازمة للتعيين في وظائف أعضاء هيئة التدريس – الإعتداد بالمدة التي قضاها عضو التدريس
ي وظيفته السابقة بإحدى الهيئات العامة التي تمارس نشاطاً علمياً ضمن المدة اللازمة للتعيين
ي وظيفة إستاذ مساعد بجامعة الأزهر ..... ٤ – ١٨٨

سارك :

قانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ – قرينة التهريب – القضاء بعدم الدستورية – إنتفاء مسئولية ربابنة
سفن ويكون القرار الصادر بفرض غرامة على الشركة الطاعنة مشوباً بعيب المخالفة الجسيمة
قانون ، بما من شأنه أن يعدمه ..... ٤ – ١٦٠

ية تعاونية للإسكان : راجع : قانون .

(ج)

ز إداري : راجع : مسئولية تقصيرية – نقض مدني .

ية الأحكام :

حجية الحكم الدستوري بعدم دستورية نص في القانون تعمل محكمة النقض أثره من تلقاء نفسها
مادام قد أدرك الدعوى أثناء نظر الطعن أمامها حيث يتعلق ذلك بالنظام العام
..... ١ – ١٦٥

ق الإرتفاق : راجع : قبول الدعوي .

م :

إلتزام المحكمة بما سبق أن أصدرته سواء كان حكماً موضوعياً أو فرعياً أنهى الخصومة أو لم
ينهها صراحة أو ضمناً صحيحاً أو باطلاً أو مبنياً على إجراء باطل ..... ٢ – ١٤٦

(خ)

دمات : راجع : الضريبة العامة على المبيعات .

دمة عسكرية : راجع : عاملون مدنيون بالدولة .

طأ عقدي : راجع : عقد إداري .

طابات ضمان : راجع أيضاً : قانون :

علاقة البنك بالمستفيد عند إصداره خطاب الضمان لكفالة عميله إنما يحكمها هذا الخطاب وحده
بعباراته الواردة به ..... ٤ – ١٣٦

(د)

ستورية : راجع : نظام عام .

عوي تأديبية :

جامعة حلوان
المكتبة
كلية القانون

من أحكام المحكمة الادارية العليا :

- ملكية - الحد الأقصى للملكية الفرد - ميعاد التصرف فى الزيادة ١٩٣

- جنسية مصرية - رد الجنسية المصرية لمن اسقطت عنه لا يرتب اى اثر فى الماضى ١٩٣

- عاملون بالقطاع العام - اختصاص - تختص المحاكم التأديبية بنظر المنازعة فى التحميل اذا كان السبب فى الزام العامل بأية مبالغ هو وقوع المخالفة التأديبية والادعاء بنسبتها اليه ١٩٤

- دعوى - الدفع بعدم القبول لانتفاء الصفة - المادة ١١٥ مرافعات ١٩٥

- موطن - مدلول الموطن - المادة ١٣ مرافعات - الاعلان فى الموطن المعلوم فى مصر صحيح حتى ولو كان هناك موطن معلوم فى الخارج ١٩٦

- دعوى - اثبات - حرية القاضى التأديبى فى تكوين اقتناعه - سقوط الدعوى التأديبية ١٩٦

من افتاء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع :

- عاملون مدنيون بالدولة - تسويات - يستمر العمل بالتقييم العلمى لبعض المؤهلات الذى تم طبقا لقوانين التسويات والنوائح المنفذة لها وذلك فى ظل العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ١٩٨

- عاملون مدنيون بالدولة - القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ - يستحق الأستاذ المتفرغ للزيادة التى تقررت فى المعاشات بموجب القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ ١٩٩

- عاملون بالقطاع العام - علاوات دورية - قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٩ بشأن قواعد تحديد العلاوات الدورية المستحقة للعاملين بشركات القطاع العام لم يعد قائما فى ظل العمل بالقانونين رقمى ٤٨ لسنة ١٩٧٨ و ٩٧ لسنة ١٩٨٣ ٢٠٠

- عاملون مدنيون بالدولة - بدل الانتقال الثابت يعتبر أحد المزايا المقررة للوظيفة ٢٠٢

- عاملون مدنيون بالدولة - لا يجوز تطبيق قرار مجلس الوزراء رقم ٨١٥ لسنة ١٩٧٥ بشأن قواعد الجمع بين اكثر من وظيفة واحدة فى ظل العمل باحكام القانونين رقمى ٤٧ و ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ٢٠٢

وثائق :

- قرارات السيد المستشار الدكتور رئيس هيئة قضايا الدولة الصادرة اعتبارا من ١٩٩١/٢/٢٧ ٢٠٤

من اخبار هيئة قضايا الدولة : ٢٠٧

جامعة ميسان
المكتبة
كلية القانون

فهـــــرس العـــــــدد

أبحـــــاث ومقـــــالات — صفحة

- توزيع الثروة فى الاسلام والنظم الوضعية :
للدكتور محمد شوقى الفنجرى . . . ٥
- الالغاء الجزئى للقرارات الادارية :
للدكتور وهيب عياد سلامة . . ٣٣

تعليقات على الاحكـام المصرية :

حول ولاية المحكمة الدستورية العليا للمستشار احمد هبه ١١٩

احكـــــام وفتـــــاوى

من احكـام المحكمة الدستورية العليـا :

- محكمة دستورية عليا - اختصاص - حقوق سياسية - مصلحة - تدخل انضمامى - حريات وحقوق عامة - ديمقراطية - دستور - سيادة القانون - مساواة - تكافؤ فرص - عدم دستورية المادة الخامسة مكررا من القـانون رقـم ٣٨ لسـنة ١٩٧٢ فى شـأن مجلـس الشـعب المعـدل بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ فيما تضمنته من النـص على أن يكون لكـل دائرة عضو واحد يتم انتخابه عن طريق الانتخاب الفردى ويكون انتخـاب باقى الأعضاء المكملين للدائرة عن طريق الانتخاب بالقوائم الحزبية . ١٥٧

من احكـام محكمة النقض :

- رسوم الجلسة الأولى فى مفهوم المشرع الواردة بنص المادة ٢٠ مكرر من القانون رقم ٩٠ سنة ١٩٤٤ . . . . . ١٨٣
- شهر عقارى - الاعلان الذى يبدأ منه سريان ميعاد التظلم من أمـر تقدير الرسوم التكميلية للشهر العقارى يتعين أن يكون بنسخة رسمية من الأمر ذاته ١٨٤
- ضرائب - مناط فرض الضريبة على الأراضى الفضاء . . ١٨٧
- فوائد - الحكم برفض طلب الفوائد يدعـوى مخـالفتها للشريعـة الاسلامية فيه مخالفة للقانون ١٨٨
- نقض - يجب توقيع مذكرة الطعن بالنقض أو صورها المقدمة من هيئة قضايا الدولة ١٨٩
- تسبيب الحكم - يجب أن يتضمن الحـكم بيان صفة مصدر اذن تحريك الدعوى العمومية فى جرائم التهريب ١٩٠
- مسئولية - الخطأ المرفقى - ماهيته ١٩١
- مسئولية - نطاق مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه . . ١٩١

جامعة عين شمس
المكتبة
كلية الحقوق

ـ ١٩٦ ـ

وليس بحكم شغلهم لوظائفهم لا تدخل ضمن الحد الاقصى المشار اليه في القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٨ . . . . . ١٢٩

ـ عاملون بشركات القطاع العام ـ عدم جواز حرمان العاملين باحدى شركات القطاع العام من بدل الانتقال الثابت خلال مدة الاجازة الاعتيادية المقررة لهم ١٣١

ـ ادارات قانونية ـ سريان أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية فى المؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها على مديرى واعضاء الادارات القانونية لهيئات القطاع العـــام ١٤٢

ـ عاملون مدنيون بالدولة ـ يستمر العمل بحكم الفقرة الثالثة من من المادة الثالثة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ بعد ١٩٨٥/٦/٣٠ والى حين القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ بعد ١٩٨٥/٦/٣٠ والى حين اتمام التفاوض بين اتمام التعادل بين المرتب الخاطىء المحتفظ به للعامل ومرتبه الصحيح ١٤٤
من أخبـار هيئة قضـايا الدولة ١٤٥

وثـــــــائـــق

تقرير عن نشاط هيئة قضايا الدولة فى عام ١٩٨٩ ١٥١

ك ٢٨
٣
ك ٨٦٨

محكمة النقض – أساس ذلك – الشرط اللازم توافره فمن يختصم الطعن ١٢٤

– حكم تسبيبه – استحالة قراءة أسباب الحكم لرداءة الخط أثره بطلان الحكم – أساس ذلك ١٢٥

– دعوى – انقطاع سير الخصومة – البطلان المترتب على فقدان أحد الخصوم صفته فى الدعوى بطلان نسبى تقرر لصالح من شرع الانقطاع لحمايته ١٢٧

– ملكية – شروط تمليك المساكن الشعبية والاقتصادية اعمالا لنص المادة ٧٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . . . . . ١٢٩

– تقادم – لا تعتبر المطالبة بالرسوم الجمركية قاطعة للتقادم الا اذا وجهت الى رئيس مجلس ادارة شركة النقل البحرى – المطالبة الموجهة الى مدير توكيل يعتبر فرعاً من شركة النقل لاتقطع التقادم – أساس ذلك ١٣١

– حكم – ما يشترط لصحة الحكم فى جريمة القتل الخطأ ١٣٣

من احكام المحكمة الادارية العليا :

– عاملون بالقطاع العام – تأديب – مخالفات تأديبية – سداد العجز لا ينفى الاختلاس ١٣٥

– نقابات – نقابة المهندسين – نقابة فرعية بمدينة القاهرة ١٣٥

– أموال الدولة العامة والخاصة – مناط تحديد السلطة المختصة بازالة التعديات على معهد دينى أزهرى ١٣٦

– تراخيص – ترخيص باشغال طريق – قانون اشغال الطرق لا يعرف فكرة التجديد الضمنى لاشغال الطرق ١٣٦

– عاملون بالقطاع العام – أثر الاستقالة من العمل النقابى ١٣٧

من افتاء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع :

– مرتبات – خبراء أجانب – الضريبة على المرتبات – مدة استخدام الخبراء الاجانب تحسب على أساس سنة المحاسبة المقررة للضريبة على المرتبات وهى السنة الميلادية ١٣٨

– مرتبات – بدل تمثيل – رؤساء الجامعات – القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٨ – المكافآت التى يحصل عليها رؤساء الجامعات نظير نشاطهم العلمى

جامعة ميسان
المكتبة
كلية القانون

بالمحكمة الدستورية العليا دون غيرها الفصل فى تنازع الاختصاص بتعيين الجهة القضائية المختصة وفق المادة ٢٥ من قانون المحكمة اذا رفعت الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء والهيئات ذات الاختصاص القضائى وتخلت كلتاهما عن نظرها فان مقتضى الحكم الصادر منها بتعيين الجهة المختصة اسباغ الولاية من جديد على هذه الجهة بحيث تلتزم بنظر الدعوى غير مقيدة بسبق قضائها بعدم الاختصاص ولو كان هذا الحكم قد اصبح نهائيا ١٠٩

– تنازع سلبى – نيابة عسكرية – القضاء العادى – تعيين جهة القضاء المختصة – اثره – القضاء العادى هو الاصل والمحاكم العادية هى المختصة بالنظر فى جميع الدعاوى الناشئة عن افعال مكونة لجريمة وفقا للقانون العام أيا كان شخص مرتكبها – المشرع اذ ناط بالمحكمة الدستورية العليا دون غيرها الفصل فى تنازع الاختصاص بتعيين الجهة القضائية المختصة وفق المادة ٢٥ من قانون المحكمة فان مقتضى الحكم الصادر فيها بتعيين هذه الجهة اسباغ الولاية عليها من جديد بحيث تلتزم بنظر الدعوى غير مقيدة بسبق قضائها بعدم اختصاصها . ولو كان هذا الحكم قد اصبح نهائيا ١١٢

– تنازع – مجلس تأديب – محكمة ادارية عليا – المحكمة الادارية العليا هى جهة الطعن التى ينتهى اليها ما يصدره مجلس تأديب العاملين بالجامعات من غير اعضاء هيئة التدريس فى المسائل التأديبية المعروضة عليه . ومن ثم فان التنازع لا يكون قائما بين جهتين من جهات القضاء ١١٥

من أحكام محكمة النقض :

– محكمة الموضوع – ملكية – دعوى – تدخل انضمامى – كسب الملكية بالتقادم الطويل المدة يعتبر بذاته سببا قانونيا مسوغا للحكم على الكافة الا انه يعتبر من مسائل الواقع التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع ١١٧

– تقادم – دعوى رجوع المتبوع على التابع تسقط بمضى خمس عشرة سنة اذا ما كان الحكم بالتعويض الصادر للمضرور صادرا ضد التابع ١٢٠

– حكم – لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت فى صحة اسناد التهمة الى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت . . ١٢٢

– نقض – جواز ابداء الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا لاول مرة /

ك ٢٨
ر ٣
ك ٨٦٨

محتويات العدد

جامعة ميسان
المكتبة
كلية القانون

ابحـــــاث ومقـــــالات

- التنظيم القانونى لتمويل الحياة السياسية فى فرنسا .
للدكتور محمد عبد اللطيف ٣
- التنفيذ الجبرى فى القانون السودانى للدكتور محمد شتا
ابـو ســـعد . . . .
- التطورات القضائية فى الرقابة على التناسب بين الخطأ
والجزاء للمستشار / محمود سلامة جبـر ٧٠

احـــكام وفتـــاوى

من أحكام المحكمة الدستورية العليـا :
- محكمة دستورية عليا - حكم - نطـاق الحجية - لجـان التقييم المشكلة طبقا للقانون رقم ١٣٥ للسنة ١٩٦٤ - حق التقاضى - مساواة - عدم دستورية المادة السادسة من القرار بقانون رقم ١٣٥ لسـنة ١٩٦٤ بتنظيم المؤسسات العلاجية فيما تضمنته من النص على أن تكـون قـرارات لجـان التقييم نهائية وغير قابلة للطعن فيهـا بأى وجه من أوجـه الطعن - أسـاس ذلـك ١٠١
- دعوى دستورية - مصلحة - توافر المصلحة شرط لقبول دعـوى الدستورية - منـاط ذلك ١٠٥
دعوى التنازع - صفة - توكيل - اثبات - ينبغى فيمن يرفع دعـوى التنازع بشأن تنفيذ حكمين نهائيين أن يكون من ذوى الشأن - اى له صـفة فى رفع الدعوى - الصورة الفوتوغرافية للورقة الرسمية لا حجية لهـا فى الاثبات مالم تكن صادرة من الموظف المختص باصـدارها . ١٠٧
- شركات القطاع العام - انهاء الخـدمة للانقطاع - انهـاء خـدمة العامل بسبب انقطاعه عن العمل بدون اذن لا يعتبر فصلا تأديبيا - قـرار انهاء خدمة العامل فى شركة قطاع عام لا يعتبر قرارا اداريا - المشرع اذ ناط

جامعة عين شمس
المكتبة
كلية القانون

الموضـــــــوع | الصفحة

محتويات العدد

أبحاث ومقالات

- محاولة لصياغة نظرية عامة حول الاجراءات التحفظية في القانون الدولى للدكتور / عبد العزيز مخيمر عبد الهادى ٥
- الطعن فى الاحكام دراسة فى القانون السودانى والهندى والانجليزى فى ضوء القانون المصرى
للدكتور / محمد شتا أبو سعد ٦٨

احكام وفتـــــاوى

- **من أحكام المحكمـــة الدســـتورية العليـــا :**

- مساواة ـ رقابة المحكمة الدستورية ـ الدساتير المصرية المتعاقبة بدءا بدستور سنة ١٩٢٣ وانتهاء بالدستور القائم رددت جميعها مبدأ المساواة أمام القانون وكفلت تطبيقه على المواطنين كافة باعتباره أساس العدل والحرية والسلام الاجتماعى ـ المساواة التى تعنيها المادة (٤٠) من الدستور تنحصر فى عـدم جواز التمييـز بين المواطنين الذين تتساوى مراكزهم القانونيـة من خـــلال تطبيق العناصر التى تقوم عليها ـ من المقرر أن للمشرع سلطة تقديرية فى تنظيم الحقوق بما لا معقب عليه فى تقديره مادام أن الحكم التشريعى الذى قرره لتلك الحالات قد صدرت به قاعدة عامة مجردة لا تنطوى على التمييـز بين من تساوت مراكزهم القانونية ولا تهدر نصا فى الدستور ـ المعاملة الاستثنائية التى أوردتها المادة ٢٧ (من القانـــون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١) المطعون عليهـا أدت الى التفرقة بين طائفتين من الملاك انتظمتهم أسس موحدة تجعلهم جميعا يقفون على

العلاوات الاضافية الي الأجور الأساسية ١٩٢
ـ قانون رقم ٣٤ لسنه ١٩٩٢ بتعديل بعض احكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنه ١٩٧٨ . . . . ١٩٥

من مذكرات اعضاء هيئة قضايا الدولة :

ـ عدم اختصاص القضاء ولائيا بنظر الطعن علي قرار رئيس الجمهورية بدعوة الناخبين للاستفتاء علي حل مجلس الشعب .
للمستشار / صدقي عبد الرحمن خلوصي ١٩٨

جامعة ميسان
المكتبة
كلية القانون

جامعة ميسان
المكتبة
كلية القانون

٧٣٤ ل ٢٨

٧٩ لسنة ١٩٧٥ ويترتب علي صدوره حتمية اعادة تسوية المركز القانوني لجميع الخاضعين لاحكامه من رجال القضاء ١٦١

من افتاء الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع :

- معاش - سن الاحالة للمعاش - المعينين علي درجات بكادر العمال ثم نقلهم بعد ذلك الي ادني درجات كادر الموظفين بالهيئة في ١٩٥٩/٦/١ لايستفيدون من الاستثناء الذى يقضي ببقائهم بالخدمة بعد سن الستين ١٦٦

- شركات القطاع العام - ندب رئيس مجلس ادارة شركة قطاع عام الي وظيفة اخرى كل الوقت يترتب عليه استحقاقه بدل التمثيل المقرر للوظيفة المنتدب اليها دون الوظيفة المنتدب منها ١٦٨

- تعيين - نقل - لايجوز نقل استاذ مساعد بكلية الطب جامعة الأزهر الي كلية الطب جامعة المنوفية ١٧٠

- مرتبات - عدم خضوع المقابل النقدى لرصيد الأجازات الاعتيادية للضريبة علي المرتبات ١٧١

- عاملون بالقطاع العام - عدم جواز تحمل شركة ما بالضرائب المستحقة عن المكافاة التشجيعية او المكافات السنوية للانتاج التي تصرف للعاملين - حساب هذه المكافآت ضمن أجورهم وما في حكمها عند حساب الحد الاعلي للأجور والمرتبات ١٧٤

وثائق

- القانون رقم ١ لسنه ١٩٩٢ في شان محال بيع التعاديات السياحية ١٧٩

- القانون رقم ٣ لسنه ١٩٩٢ بتعديل بعض احكام قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ . . . . . ١٨٣

- القانون رقم ١١ لسنه ١٩٩٢ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٤٠ لسنه ١٩٧٢ بشأن انشاء نقابة التجاريين ١٨٤

- قانون رقم ١٣ لسنه ١٩٩٢ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٧٩ لسنه ١٩٦٩ بشأن نقابة المهن التعليمية ١٨٨

- قانون رقم ٢٩ لسنه ١٩٩٢ بتقرير علاوة خاصة للعاملين بالدولة وضم

جامعة ميدان
المكتبة
كلية القانون

ملكيتهم لجزء من اعيان الوقف قبل أن تقوم اللجنة المشكلة وفقـــا لأحكـــام القانون رقم ٥٥ لسنه ١٩٦٠ بفرز حصة الخيرات فيها ١١٣

ـ هيئة قضايا الدولة تنوب عن الهيئات العامة فيما يرفع منها أو عليها من قضايا على اختلاف أنواعها دون حاجة الى تفويض . . . ١١٤

من أحكام المحكمة الادارية العليـــا :

ـ بـدل اقامة ـ مناط اســتحقاقه ١٤٧

ـ قرار ادارى ـ ميعاد الطعن فيه ـ العلم اليقيني دائما يدعي بـــه المتظلم من القرار وعلي جهة الادارة يقع عبء اثبات عكس هذا الادعاء ـ هيئة عامة ـ الأصل هو سريان أحكام اللوائح المنظمة لأوضاع العاملين التي يضعها مجلس ادارتها اذا سكت هذا التنظيم عن وضع أحكام لمسألة معينـــة أو نظمها تنظيما غير متكامل فان اللائحة في هذه الحالة تكمل من الشريعة العامة للتوظف ١٤٨

ـ بدل تفرغ ـ بدل التفرغ اذا ماصدر بأداته القانونية السليمة واســتقام على صحيح سنده مستكملا سائر أركانه ومقوماته متوافرا على اعتماداتـــه المالية اعتبارا من ١٩٧٧/٤/١ فقد أضحي متعين التنفيذ بدءا من هـــذا التاريخ ولاتحول دون نفـــاذه أو ترتيب آثـــاره اية توجيهـــات أيا كان مصدرها ١٥٢

ـ تفويض ـ صدور تفويض من رئيس مجلس ادارة هيئة ما الى هيئة قضايا الدولة لاقامة الطعن أمام المحكمة الادارية العليا يظل قائما بعد تعيين رئيس مجلس ادارة جديد لهذه الهيئة ـ التدخل الانضمامي والتدخـــل الخصامي والتفرقة بينهما ـ ادارات قانونية ـ التفرقة بين من تتوافر فيهم شروط الترقية وبين ترتيب أقدمية المرقين في القرار الواحد . . . ١٥٥

ـ عاملون مدنيون بالدولة ـ القانون رقـم ١١ لسنه ١٩٧٥ ـ لايحل عند الترقية الى الفئة الثانية طبقا للمادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنه ١٩٧٥ لتطبيق الفقرة (د) من المادة (٢٠) من نفس القانون ١٥٩

ـ تأمين اجتماعي ـ طلب التفسير رقم ٣ لسنة ٨ ق يعتبر بمثابة التشريع أو الحكم النهائي في تطبيق المادة ١٤٢ من قانون التأمين الاجتماعي رقـــم

جامعة ميسان
المكتبة
كلية القانون

ولاية المحكمة للفصل فيها – ضريبة جمركية – وعاء الضريبة – تقديره ١٢٠

– دعوى الدستورية – ينقطع سير الخصومة بوفاة المدعي . ١٢٨

– دعوى الدستورية – حجية الأحكام – اذا كانت الدعوى المستهدف منها هو الفصل في مدى دستورية البند (ب) من المادة ١٠ من قرار محافظ السويس رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٥ وكانت المحكمة قد أصدرت حكمها بعدم دستورية النص المشار اليه بان الخصومة في الدعوى الماثلة تكون قد اصبحت غير ذات موضوع الأمر الذى يتعين معه الحكم باعتبارها منتهية – اساس ذلك ١٢٨

من احكام محكمة النقض :

– ملكية – شرط ايلولة ملكية اراضي البرك التي تم ردمها الي الدوله – حقيقة واقع أرض النزاع وما اذا كانت في الأصل بركة أم انها ليست كذلك من مسائل الواقع ١٣٢

– تختص المحاكم العادية بنظر المنازعات المتعلقة بالضرائب والرسوم الجمركية ١٣٦

– حكم – تسبيب الأحكام – محكمة الموضوع وان كان لها ان تقضي بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة الي المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت بشرط أن تلتزم الحقائق الثابتة بالأوراق – مثال . . . ١٣٦

– الحكم في منازعة متعلقة بالمنشآت الآيلة للسقوط والترميم دون أن يلحق بتشكيل المحكمة التي أصدرته مهندس يكون الحكم باطلا . . ١٣٨

– الحكم الصادر في طعن في قرار هندسي بالترميم أو الازالة لايكون حجة علي من كان خارجا عن الخصومة ١٣٩

– جمارك – الاستمارة ٥٠ ك.م تصلح دليلا علي ثبوت العجز . ١٤١

– حكم – التفات الحكم عن التحدث عن المستندات المقدمة الي محكمة الموضوع مع ماقد يكون لها من دلاله مؤثرة في الدعوى يعيب الحكم بالقصور ١٤٢

– الحكم الصادر من المحكمة العليا للقيم نهائي لايجوز الطعن فيه بأوجه من الوجوه عدا اعادة النظر ١٤٣

– وقف – لايقبل من المستحقين في الوقف أن يرفعوا دعوى بطلب تثبيت

جامعة مهمان
المكتبة
كلية القانون

محتـــويات العـــدد
أبحـــاث ومقـــالات

- حالات القبض على المدعي عليه وحبسه والحجز على امواله في القانون السوداني .. للدكتور محمد شتا أبو سعد . . . .
- الجرائم التي ترتكب بواسطة فيروس الكمبيوتر وطرق البحث الجنائي فيها ووسائل الوقاية منها للاستاذ / عبد الفتاح مراد رئيس المحكمة . .

تعليقـــــات

تعليقات علي الاحكام المصـــرية :
- دستورية حظر البناء علي الأراضي الزراعية تعليق علي حكم المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ٢٣ لسنة ٩ق دستورية في ١٩٩١/٥/٤ للدكتور / محمد عبد اللطيف . . . .

احكـــــام

- من أحكام المحكمة الدستورية العليا :

- دعوى الدستورية - عدم قبول الدعوى الدستورية اذا خلت صحيفة الدعوى من النص المدعي بمخالفته للدستور ١١٢
- دعوى الدستورية - المشرع لم يجز الدعوى الأصلية سبيلا للطعن بعدم دستورية النصوص التشريعية ١١٤
- دعوى الدستورية - حجية الاحكام - رخصة التصدي - عدم قبول دعوى الدستورية المستهدف منها الفصل في مدى دستورية المادتين الثانية والسادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنه ١٩٨١ - مناط اعمال رخصة التصدى المقررة للمحكمة الدستورية طبقا لنص المادة ٢٧ من قانونها . ١١٧
- دعوى الدستورية - مناط المصلحة في الدعوى الدستورية - نقود - تحديد سعر الصرف - تحديد سعر صرف الجنيه المصرى في مواجهة العملات الأجنبية - تحديد سعر الصرف ليس محجوزا بنص الدستور للسلطة التشريعية فان صدور قرار وزير المالية رقم ١٣٣ لسنه ١٩٧٦ بتحديد سعر الصرف الجنيه المصرى في مواجهة العملات الاخرى بمناسبة تقدير قيمة البضاعة المستورده لحساب الضريبة الجمركية لايمثل في حد ذاته مخالفة دستورية مما يستنهض

جامعة ميسان
المكتبة
كلية القانون

الموضـــــوع	الصفحة
الصادر بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨٠	١١٥
- قرارات السيد المستشار رئيس هيئـــة قضايا الدولة الصادرة اعتبارا من ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٨٨	١٢٠
- الملحق الثالث للدليل التشريعي للمستشار عزيز انيس ميخائيل	١٥٨
- تقرير اللجنة المشكلة بالهيئة بشأن ملاحظاتها واقتراحاتها على مشروع قانون التحكيم التجارى الدولى	١٦٣
- تقرير اللجنة المشكلة بالهيئة بشأن مقترحاتها وملاحظاتها على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قوانين المرافعات والاثبات	١٦٧
- تقرير لجنة بحث مشروع قانون التجارة البحرية المشكلة بقرار السيد المستشار رئيس الهيئة رقم ٤٣ لسنة ١٩٨٨	١٧٥
- حصر عام لقوانين سنة ١٩٨٨	١٨١

من مذكرات اعضاء هيئة قضايا الدولة : -

- النقـد المبـاح فى ضـوء آراء الفقـه واحكـام القضـــــاء للمستشار جورج اسكندر زخارى	١٨٧
- حرية الرأى والبحث العلمى ودور وزارة التعليم فى تنظيم اصدار الكتب المدرسـية الخاصة ... للمستشار ميلاد سـيدهم	١٩٧
- عدم اختصاص محاكم مجلس الدولة ولائيـا بنظر الدعاوى التى تتعـلق الطلبـات فيهـا بعمـــل من الأعمـال التشريعيـة للمستشار صدقى عبد الرحمن خلوصى	٢٠٦
من اخبـار هيئـة قضايا الدولة	٢٠٩
من المأمـــــورات	٢١٢

جامعة سيناء
المكتبة
كلية القانون

الموضـــــوع | الصفحة

كانت التسوية تمت تنفيذا لخطا مادى ١٠٧
٥ - عاملون مدنيون بالدولة - تامين اجتماعى - التزام المؤمن عليه الذى تخلف عن السداد بالعملة الاجنبية عن مدد الاعارة بأداء المستحق عليه وفقا لاحكام قرار وزير التامينات رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٥ ١٠٨
٦ - مـــياحة - المادة ٣١١ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٧ - عدم مشروعية نشاط الشركات السياحية فى نقل الركاب من غير المـــياح ١٠٩
٧ - مصنفات فنية - هيئة الاذاعة - خضوع الانتاج الفنى لشركة القاهرة للصوتيات والمرئيات لاحكام الرقابة على المصنفات وفقا لاحكام القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ . . . . . ١٠٩
٨ - عاملـون مدنيون بالدولة - قرار لجنة التظلمات بالموافقة على نقل العامل من مجموعة نوعية بعد أن تم تسكينه عليها وارتضاها الى مجموعة نوعية اخرى مخالف لصريح نص القانـــون . ١١٠
٩ - ضرائب - عدم سريان احكام القانـــون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية بالنسبة للسلع التى تم استيرادها قبل تاريخ العمل بـــه - تخصيص مساحة للشركة داخل المجتمع العمرانى الجديد وتعديل مركزها ومحلها القانونى يترتب عليه تمتع الشركة بالاعفـــاء المقرر بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ . . . . ١١١
١٠ - عاملون مدنيون بالدولة - تحديد اقدميـــة العامل عند عودته من الاجازة الخاصة بدون مرتب التى تجاوز مدتها ٤ سنوات وفقا لاحكام القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ اعتبارا من ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٣ . . . . . ١١٢

وثائـــــــق

- قانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٨٨ بتعديل بعض احكام قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ . . . . . ١١٣
- قانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٨٨ بتعديل بعض احكام قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقرار بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٢ . ١١٤
- قانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨ بتعديل بعض احكام قانون التعليم

جامعة سيناء
المكتبة
كلية القانون

الصفحة

الموضـــــوع

١ - زراعـة - الرقعة الزراعية - حظر تجريف الأرض الزراعية وتقل اتربتهـا للاستعمال فى غير اغراض الزراعـة ومنع أصحـاب ومستغلى مصانع وقمائن الطوب القائمة عند العمل باحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ فى ١٢ من اغسطس سنة ١٩٨٣ من الاستمرار فى تشغيلها بالاتربة الزراعية - فرض القانون على أصحاب ومستغلى هذه المصانع والقمائن توفيق أوضاعهم باستخدام بدائل أخرى للطوب الممنع من اتربة التجريف خلال سنتين من ١٢ من اغسطس سنة ١٩٨٢ - يشترط موافقـة المالك على توفيق الأوضـاع بتغيير الاســـتغلال ٩٩

٧ - مرافعات - منازعة ادارية - المادة ٧٠ من قانون المرافعات - اقامة المنازعة الادارية تتم بايداع أحد طرفيها عريضتها قلم كتـاب المحكمـة المختصة وتنعقد بذلك الخصومة وتكون مقامة فى الميعاد القانونى مادام الايداع قد تم خلاله - اعلان العريضة او تقريـر الطعن ليس ركنا من أركان اقامة المنازعة الادارية أو شرطا لصحتها - اذا كان للمعلن اليه موطن اصلى فى مصر مازال يحتفظ به رغـم اقامتـه فى الخارج أو كان لـه فيهـا موطن خاص او مختـار يصح الاعلان فيه فانه يجب أن يوجه اليه الاعـلان فى هذا الموطن اعمالا للأصـــل ١٠٢

من افتـاء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع : -

١ - اسـتثمار المـال العـربى والأجنبى - يتحول النشـاط من المنطقة الحرة الى الاسـتثمار الداخلى يجوز معه تقسيط الضرائب المستحقة على الشركة لمدة لا تجاوز خمس سنوات ١٠٦

٢ - تعليم - عدم جـواز تحويل المدارس الخاصة الى مدارس حكوميـــة ١٠٦

٣ - عاملون مدنيون بالدولة - يخرج ذوو الربط الثابت من نطـاق المستفيدين بالزيادة المقررة فى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ . ١٠٧

٤ - عاملون مدنيون بالدولة - مدلول عبارة التسوية الخاطئـة - لا مجال لانطباق المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ اذا

جامعة ميسان
الكتبة
كلية القانون

ك ٣٤٦
ك ٢٥٨

الموضـــــوع	الصفحة
١٤ ـ حكم البراءة يكفى لصحته ان يكون مسببا تسبيبا كافيا ومقنعا ـ يكفى فى أحكام البراءة التشكك فى صحة اسناد التهمة للمتهم	٩٠
١٥ ـ تعويض ـ تفويت الفرصة امر محقق ولا يمنع القانون من ان يحسب فى الكسب الفائت ما كان المضرور يامل الحصول عليه من كسب مادام لهذا الأمل أسباب مقبولة	٩١
من احكام المحكمة الادارية العليا : ـ	
١ ـ أموال مصادرة ـ اختصاص ـ المادة ١١٠ مرافعات ـ لا يجوز للمحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها سماع الدعاوى المتعلقة بالاموال التى صدر قرار من مجلس قيادة الثورة بمصادرتها فى ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ ـ المحكمة الادارية العليا بما لها من سلطة التعقيب تملك ان تنزل حكم القانون بصورة موحدة غير مقيدة بالحكم الصادر من محكمة أدنى	٩٢
٢ ـ أملاك الدولة الخاصة ـ أوقاف خيرية ـ الاختصاص المقرر بموجب المادة ٩٧٠ من القانون المدنى للوزراء المختصين بازالة التعدى على املاك الأوقاف الخيرية الى وحدات الحكم المحلى ـ آثار ذلك	٩٤
٣ ـ وقف تنفيذ القرار المطلوب الغاؤه ـ المادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والمادة ١٥٣ من قانون المرافعات ـ يشترط للأمر بوقف تنفيذ القرار المطلوب الغاؤه أن يطلب ذلك فى صحيفة الدعوى	٩٦
٤ ـ فوائد قانونية ـ المادة ٢٢٦ من القانون المدنى ـ الزام المدين بدفع فوائد قدرها ٤ ٪ فى المسائل المدنية و ٥ ٪ فى المسائل التجارية تلقائن لتاخره فى سداد الدين كتعويض عن التاخير وتسرى هذه الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية ـ أساس ذلك	٩٧
٥ ـ تجنيد ـ تعويض ـ ضرر ـ التجنيد فى حد ذاته لا يعتبر مبررا للتعويض يستوى فى ذلك أن يكون التجنيد قد تم وفقا للقانون او بالمخالفة له	٩٨

جامعة ميسان
المكتبة
كلية القانون

الموضـــــوع	الصفحة
٤ ـ طعن بالنقض ـ وجوب ايداع الطاعن سند توكيله للمحامى الموكل فى الطعن حتى تاريخ اقفـــال باب المرافعـة فى الطعن	٨٢
٥ ـ الامـــر على عريضـة ـ ليس لغيـر طرفيـــه التظلم منـــه	٨٣
٦ ـ تدخل فى الدعـــوى ـ اثـره ـ صيرورة المتدخل طرفا فى الدعوى ولـه حق الطعن فى الحكم الصادر فيها ـ خبرة ـ تقدير عمل اهل الخبرة موضوعى	٨٣
٧ ـ حجز تحفظى موقع من مدير عام مصلحة الضرائب اعمالا لنص المادة ٢/٩٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ـ خضوع هذا الحجز لاجراءات واحكام قانون الحجـــز الادارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥	٨٤
٨ ـ تسكين اعضاء الادارات القانونية فى القطاع العام يقوم على الربط بين العضو القانونى والوظيفة التى يشـــغلها وقت صدور الهيكـل الوظيفى للادارة القانونيـة ـ استحداث وظيفـة جديدة بعد هذا التسكين يقتضى ان يتم شـــغلها بطريق التعيين متى توافرت شروطـه	٨٥
٩ ـ نقض الحكم ـ اثـره ـ التزام محكمـة الاحالة بحكم النقض فى المسـألة القانونية التى قضى فيها ـ مثال فى دعـوى شـــفعة	٨٦
١٠ ـ اسـتئناف الاحكام الصادرة فى الطعون على قرارات لجـان تحديد الاجرة قاصر على حالة خطأ الحكم المستأنف فى تطبيـــق المواد ١٢ ، ١٨ ، ٢٠ من قانون تاجير وبيع الاماكن رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧	٨٧
١١ ـ امر اداء ـ عريضة استصدار امر الاداء تعتبـر بديلة لصحيفة الدعـوى وبها تتصل الدعوى بالقضاء	٨٨
١٢ ـ املاك الدولة الخاصة ـ اختصاص القضاء العـادى ، دون القضاء الادارى ، بنظر المنازعات المثارة بشـأن القرارات المتعلقة بها لانها من مسائل القانون الخاص وليست قرارات ادارية ـ التصرف فى املاك الدولة الخاصة لا يكون الا طبقا لاحكام القوانين واللوائح	٨٨
١٣ ـ خطـا ـ استخلاص حصول الفعل المكون للخطأ أو عـــدم حصوله هو من الامور الواقعية التى تدخل فى سلطة قاضى الموضوع	٩٠